ماركس

النضال الطبقي في فرنسا
من ١٨٤٨ الى ١٨٥٠

المكتبة التقدمية

يا عمال العالم ، اتحدوا !

ماركس

النضال الطبقي في فرنسا من ١٨٤٨ الى ١٨٥٠

دار التقدم

موسكو

ترجمة الياس شاهين

طبع في الاتحاد السوفييتي

М $\frac{10101—889}{014(01)—79}$ без объявл. 0101020000

مقدمة
انجلس لطبعة عام ١٨٩٥ (١)

هذا البحث الذي يعاد طبعه هنا كان اول محاولة قام بها ماركس لتفسير مرحلة معينة من التاريخ ، على اساس مفهومه المادي ، وانطلاقاً من وضع اقتصادي معين . وقد سبق ان طُبِّقت هذه النظرية في «البيان الشيوعي» بخطوطها الكبرى على التاريخ الجديد كله ؛ وفي المقالات المنشورة في «Neue Rheinische Zeitung» (٢) لجأنا ماركس وانا على الدوام الى هذه النظرية لأجل توضيح الاحداث السياسية الجارية . اما في هذا البحث ، فقد كان المقصود كشف الصلة السببية الداخلية للاحداث السياسية التي وقعت في سياق مرحلة مديدة من التطور التاريخي كانت مرحلة حرجة ونموذجية في آن واحد بالنسبة لاوروبا برمتها ، وكان المقصود بالتالي ، وفقاً لمفهوم المؤلف ، تفسير الاحداث السياسية بفعل اسباب هي اقتصادية في آخر تحليل .

عند الحكم على الاحداث وسلسلة الاحداث في التاريخ الجاري ، لا يمكن التوصل ابداً الى الاسباب الاقتصادية **النهائية** . وحتى في الوقت الحاضر ، اذ تعطي الصحف المختصة المناسبة هذه الكمية الضخمة من المواد ، يستحيل حتى في انجلترا تتبع سير تطور الصناعة والتجارة في السوق العالمية ، تتبع التغيرات التي تطرأ على طرائق الانتاج ، وتتبعها يوماً فيوماً بحيث يمكن في كل لحظة استخلاص النتيجة العامة لهذه العوامل الشديدة التعقد والمتغيرة باستمرار ، التي يفعل قسمها الاكبر

والاهم ، فضلاً عن ذلك ، بصورة خفية ، في غضون زمن مديد ، قبل ان يظهر بفجاءة وقوة . وانه لمن المستحيل ابداً الحصول على لوحة واضحة عن التاريخ الاقتصادي في مرحلة ما من المراحل وعن الاحداث نفسها في وقت حدوثها ؛ فلا يمكن الحصول عليها الا بعد مرور حقبة من الزمن ، بعد جمع المادة والتحقق منها . وهنا يشكل الاحصاء وسيلة معاونة لازمة ؛ والحال ، يتأخر الاحصاء على الدوام . ولهذا ، عند تحليل الاحداث الجارية ، يتعين احياناً كثيرة جداً اعتبار هذا العامل الذي يتسم بأهمية حاسمة عاملاً دائماً ، واعتبار الوضع الاقتصادي الذي تكوّن قبل بداية المرحلة المبحوثة وضعاً معطياً ثابتاً لا يتغير بالنسبة للمرحلة كلها ، او الاقتصار على مراعاة تلك التغيرات في هذا الوضع التي تنبع من الاحداث الجارية الجلية للعيان ، وبالتالي الجلية تماماً ايضاً . ولهذا يتعين احياناً كثيرة جداً على الطريقة المادية ان تكتفي هنا بحصر النزاعات السياسية في الصراع بين مصالح الطبقات الاجتماعية القائمة ومصالح الكتل الطبقية التي خلقها التطور الاقتصادي ، وباعتبار مختلف الاحزاب السياسية كتعبير سياسي ملائم الى هذا الحد او ذاك عن هذه الطبقات نفسها وعن كتلها .

وغني عن البيان انه لا بد لهذا التجاهل الذي لا مناص منه للتغيرات الطارئة في الوقت نفسه على الوضع الاقتصادي ، على هذا الاساس الحقيقي لجميع التطورات المبحوثة ، ان يكون مصدراً للاخطاء . ولكن جميع شروط العرض المعمم للاحداث الجارية تنطوي ، لا مناص ، على مصادر للاخطاء ، الامر الذي لا يجبر احداً ، مع ذلك ، على الامتناع عن كتابة تاريخ الاحداث الجارية .

وعندما عكف ماركس على كتابة هذا البحث ، كان من غير الممكن بمقدار اكبر تجنب مصدر الاخطاء المذكور آنفاً . ففي زمن ثورة ١٨٤٨–١٨٤٩ ، كان من المستحيل حقاً وفعلاً تتبع التغيرات الاقتصادية الطارئة في الوقت نفسه او حتى ابقاؤها في مجال البصر . كذلك كان هذا من المستحيل في الاشهر الاولى من الهجرة القسرية في لندن ، اي في خريف وشتاء ١٨٤٩–

١٨٥٠ . ولكن ماركس بدأ كتابة بحثه هذا في ذلك الوقت على وجه الضبط . ورغم هذه الظروف غير الملائمة ، استطاع ماركس ، بفضل معرفته الدقيقة سواء للوضع الاقتصادي في فرنسا عشية ثورة شباط (فبراير) او لتاريخ هذه البلاد السياسي بعد ثورة شباط ، ان يقدم عرضاً للاحداث يكشف صلتها الداخلية بكمال يستحيل التفوق عليه حتى الآن ؛ وهذا العرض نجح نجاحاً باهراً فى امتحانين اجراهما ماركس فيما بعد .

الامتحان الاول أُجري ارتباطاً بالواقع التالي وهو ان ماركس وجد من جديد ، ابتداء من ربيع ١٨٥٠ ، متسعاً من الوقت لأجل الدراسات الاقتصادية ، وانكب في المقام الاول على دراسة التاريخ الاقتصادي للسنوات العشر الاخيرة . وبالنتيجة اتضح له تماماً من الوقائع ما استخلص نصفه قبل ذاك على البديهة من مادة ابعد من ان تكون كاملة ، واعني به ان الازمة التجارية العالمية التي نشبت في ١٨٤٧ هي التي ادت على الاخص الى نشوب ثورتي شباط (فبراير) وآذار (مارس) ، وان النهوض الصناعي الذي حل من جديد تدريجياً منذ اواسط ١٨٤٨ وبلغ الازدهار التام في ١٨٤٩ و١٨٥٠ كان قوة منعشة للرجعية الاوروبية التي قويت من جديد . وقد كان لهذا الامر اهمية حاسمة . فاذا كان لا يزال يتبدى في المقالات الثلاث الاولى (التي صدرت في اعداد كانون الثاني وشباط وآذار – يناير وفبراير ومارس – من مجلة «Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue» (٣) ، هامبورغ ، ١٨٥٠) انتظار نهوض جديد في العزيمة الثورية في القريب العاجل ، فان اللمحة التاريخية (ايار – تشرين الاول ، مايو – اكتوبر) التي كتبناها ماركس وانا ، لأجل العدد المزدوج الاخير الذي صدر في خريف ١٨٥٠ تقطع بحزم والى الابد كل صلة مع هذه الاوهام : «ان ثورة جديدة غير ممكنة الا اثر ازمة جديدة . ولكن نشوبها محتم مثله مثل نشوب هذه الازمة» * . ولكن هذا كان التغيير الجوهري الوحيد الذي ادخلناه . لم يكن هناك قطعاً ما يجب تغييره في تفسير

---

* راجع هذا الكتاب ، ص ١٤٢ . **الناشر** .

الاحداث الوارد في المقالات السابقة وفي الصلات السببية المعروضة فيها ، كما تبين بقية السرد من ١٠ آذار (مارس) الى خريف ١٨٥٠ المدرجة في اللمحة نفسها . ولهذا ادرجت هذه البقية ، بوصفها المقالة الرابعة ، في هذه الطبعة (٤) .

وكان الامتحان الثاني اشد صرامة . ففور الانقلاب الذي قام به لويس بونابرت في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ (٥) ، درس ماركس من جديد تاريخ فرنسا من شباط ١٨٤٨ حتى هذا الحدث الذي اختتم المرحلة الثورية لفترة من الزمن («الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» ، الطبعة الثالثة ، هامبورغ ، ميسنر ، ١٨٥٥) . ان هذا الكراس يحلل من جديد ، وان بصورة اوجز ، المرحلة المدروسة في بحثنا المعاد طبعه . فقارنوا هذا العرض الثاني المكتوب على ضوء الحدث الحاسم الذي وقع بعد اكثر من سنة بقليل ، بالعرض الاول ، تقتنعوا بان الكاتب لم يغير الا قليلاً جداً .

هناك عامل يضفي على هذا البحث اهمية خاصة تماماً ، هو انه اعطى للمرة الاولى صيغة تلخص بها الاحزاب العمالية في جميع بلدان العالم ، بايجاز واجماع ، مطلبها بالتحويل الاقتصادي : امتلاك المجتمع لوسائل الانتاج . وقد جاء في الفصل الثاني ، بصدد «الحق في العمل» ، المسمى هناك «بالصيغة الخرقاء الاولى التي تلخص بها المطالب الثورية للبروليتاريا» : «ولكن وراء الحق في العمل تكمن السلطة على الرأسمال ، ووراء السلطة على الرأسمال — **امتلاك وسائل الانتاج** ، واخضاعها للطبقة العاملة المنظمة في جمعياتها ، والقضاء بالتالي على العمل المأجور والرأسمال وعلى العلاقات بينهما» * . وهكذا صيغت هنا للمرة الاولى موضوعة تتميز بها الاشتراكية العمالية المعاصرة بصورة حادة سواء عن جميع انواع الاشتراكية ، الاقطاعي والبرجوازي والبرجوازي الصغير الخ . ، ام عن «شيوعية الملكية» المبهمة التي تقدمت بها الشيوعية الطوبوية والشيوعية العمالية العفوية . واذا كان ماركس قدشمل بهذه الصيغة فيما بعد

---

* راجع هذا الكتاب ، ص ٦٧ . **الناشر** .

امتلاك وسائل التبادل ايضاً ، فان هذا التوسيع للصيغة ، الناجم ، فضلاً عن ذلك ، من تلقاء ذاته من «البيان الشيوعي» ، لم يكن غير استنتاج من الموضوعة الاساسية . ومؤخراً اضاف بعض الحكماء في انجلترا الى هذا انه تنبغي احالة «وسائل التوزيع» ايضاً الى المجتمع . ومن المشكوك فيه ان يكون في مستطاع هؤلاء السادة ان يوضحوا ماهية وسائل التوزيع الاقتصادية هذه التي تتميز عن وسائل الانتاج ووسائل التبادل . ترى ، ألا يقصدون وسائل التوزيع **السياسية** : الضرائب ، رعاية الفقراء ، بما فيها اعانات ساكسنفالد (٦) ، والاعانات الاخرى ؟ ولكن وسائل التوزيع هذه هي ، اولاً ، في الوقت الحاضر بالذات ، ملك المجتمع ، وتخص الدولة او المشاعة ، وهي ثانياً الوسائل التي نريد القضاء عليها .

* * *

عندما انفجرت ثورة شباط ، كنا نحن جميعنا متأثرين في تصوراتنا حول شروط الحركات الثورية وظروفها وسيرها بالخبرة التاريخية الماضية ، ولا سيما بخبرة فرنسا . فهي التي لعبت الدور الرئيسي في كل تاريخ اوروبا ابتداء من عام ١٧٨٩ . وهي التي اعطت آنذاك والآن من جديد اشارة الانقلاب العام . ولهذا كان من الطبيعي والمحتم تماماً ان تكون تصوراتنا حول طابع وسير الثورة «الاجتماعية» ، ثورة البروليتاريا ، التي أعلنت في شباط ١٨٤٨ في باريس ، مصبوغة بشكل ساطع بذكريات عن النماذج المسبقة في مرحلة ١٧٨٩–١٨٣٠ . وعندما وجدت الانتفاضة الباريسية صدى في الانتفاضات المظفرة في فيينا وميلانو وبرلين ؛ وعندما اجتذبت اوروبا كلها حتى الحدود الروسية الى الحركة ؛ وعندما وقعت بعد ذاك في حزيران (يونيو) في باريس اول معركة كبيرة من اجل السيادة بين البروليتاريا والبرجوازية ؛ وعندما بلغت الامور الى حد ان انتصار الطبقة البرجوازية ذاته هز البرجوازية في جميع البلدان الى درجة انها ارتمت من جديد في احضان الرجعية الملكية

الاقطاعية التي كانت قد أُسقطت للتو ، — لم يكن من الممكن في ظروف ذلك الوقت ان يخالجنا اي شك في ان المعركة الفاصلة الكبرى قد بدأت وانه يجب السير بها الى النهاية في سياق مرحلة ثورية طويلة وحافلة بالتقلبات ، وانه لا يمكن مع ذلك لهذه المعركة ان تنتهي الا بانتصار البروليتاريا النهائي .

وبعد هزائم ١٨٤٩ ، لم نشاطر اطلاقاً اوهام الديموقراطية المبتذلة الملتفة in partibus * حول حكومات المستقبل الموقتة . فقد كانت هذه الديموقراطية تأمل بانتصار عاجل ونهائي يحرزه «الشعب» على «الطغاة» ، اما نحن فاننا كنا نأمل بنضال مديد ، بعد ازالة «الطغاة» ، بين العناصر المتضادة الكامنة في هذا «الشعب» ذاته . كانت الديموقراطية المبتذلة تتوقع يوماً بعد يوم انفجاراً جديداً ؛ اما نحن ، فقد صرحنا في خريف ١٨٥٠ ان الطور **الاول** من المرحلة الثورية قد انتهى على كل حال وانه لن يحدث شيء قبل نشوب ازمة اقتصادية عالمية جديدة . ولهذا تعرضنا للحرم كخونة للثورة من قبل نفس اولئك الذين اقدموا جميعهم تقريباً بلا استثناء على التصالح فيما بعد مع بيسمارك لأن بيسمارك تكرَّم عليهم بهذا .

ولكن التاريخ بيَّن اننا نحن ايضاً لم نكن على حق وان وجهة النظر التي كنا نتمسك بها كانت وهماً من الاوهام . بل ان التاريخ سار الى ابعد ، فهو لم يبدد ضلالنا آنذاك وحسب ، بل غير ايضاً تماماً الشروط والظروف التي ينبغي للبروليتاريا خوض النضال في ظلها . فان وسيلة النضال التي استخدمت في عام ١٨٤٨ قد شاخت الآن من جميع النواحي ، وهذه النقطة تستحق ، والحالة هذه ، دراسة اكثر اسهاباً .

ان جميع الثورات السابقة كانت تقتصر على احلال سيادة طبقة معينة محل سيادة طبقة اخرى ، ولكن جميع الطبقات التي سادت حتى الآن لم تكن تشكل غير اقلية ضئيلة بالقياس الى سواد الشعب المحكوم . وعليه كانت اقلية سائدة تسقط ،

---

* In partibus infidelium — في بلد الكفار ، اي في الخارج او في المهجر . **الناشر** .

وتحل اقلية اخرى محلها في دست الحكم وتغير نظم الدولة وفقاً لمصالحها . وفي كل مرة ، كانت السيادة تعود الى ذلك الفريق من الاقلية الذي كان ، في ظل الحالة المعنيـــة مـــن التطور الاقتصادي ، قادراً عـلى السيادة ومدعواً الى السيادة ، ولهذا السبب بالذات ، – ولهذا السبب وحده – كانت الاغلبية المحكومة تعمد عند حدوث الانقلاب ، اما الى الاشتراك في الانقلاب في صالح هذا الفريق ، واما الى الرضوخ بهدوء للانقلاب . ولكن اذا طرحنا جانباً المضمون الملموس لكل حالة بمفردها ، فان الشكل العام لجميع هذه الثورات قد تلخص في انها كانت ثورات الاقلية . واذا كانت الاغلبية ايضاً قد اشتركت فيها ، فانها لم تفعـــل ذلك – عن وعي او عن غير وعي – الا في مصلحة الاقلية ؛ ولكن هذا على وجه الضبط او حتى مجرد سلوك الاغلبية الخامـل ، انعدام المقاومة من جانبها ، هو الذي جعل هذه الاقليـة تبدو كأنها تمثل الشعب بأسره .

بعد اول نجاح كبير ، كانت الاقلية المنتصرة تنقسم على نفسها عادة ، فكان قسم منها يرضى بما تم التوصل اليه ، وكان القسم الآخر يرغب في المضي قدماً ، ويتقدم بمطالب جديدة تناسب ، جزئياً على الاكثر ، المصالح الحقيقية او الموهومة للجماهير الشعبية الواسعة . وفي بعض الحالات ، كانت هذه المطالب ، وهي اكثر جذرية ، تتحقق ولكن في معظـم الاحوال لفترة قصيرة جداً من الوقت : فان حزباً اكثر اعتدالاً كان يحرز الغلبة من جديد ، فاذا المكتسبات الاخيرة تزول كليـــاً او جزئياً وآنذاك كان المغلوبون يشرعون في الزعيق بالخيانـــة او يفسرون الهزيمة بالصدفة . اما في الواقع ، فان الامور كانت في معظم الاحوال تسير كما يلي : كان ما يتم الظفر به بنتيجـة النصر الاول لا يصبح متيناً ثابتاً الا بفضل نصر ثان يحرزه حزب اكثر راديكالية ؛ وما ان كان يتم التوصل الى هذا ، وما ان كان يتحقق بالتالي ما كان ضرورياً في اللحظة المعنيـة ، حتى كان الراديكاليون يغادرون الحلبة من جديد مع منجزاتهم .

في جميع ثورات الزمن الجديد ، ابتداء من الثورة الانجليزية الكبرى في القرن السابع عشر ، تبدت هذه السمات التي كانت

تبدو سمات ملازمة لكل نضال ثوري ، لا تنفصم عنه . وقد خيل انها ملازمة ايضاً لنضال البروليتاريا من اجل تحررها خصوصاً وانه كان من الممكن ، في عام ١٨٤٨ على وجه الضبط ، ان يُعَدّ على الاصابع اولئك الذين كانوا يفهمون ، وان بعض الشيء ، في اي اتجاه ينبغي البحث عن هذا التحرر . وحتى في باريس ، لم يكن من الواضح اطلاقاً للجماهير البروليتارية ذاتها بعد النصر ايضاً اي سبيل يجب عليها ان تسلكه . ومع ذلك ، كانت الحركة بادية للعيان ، غريزية ، عفوية ، يستحيل كبتها . ترى ، ألم يكن هذا الوضع الوضع الذي كان لا بدّ ان تتكلل في ظله بالنجاح ثورة تقودها الاقلية ، والحق يقال ، ولكن لا في مصلحة الاقلية هذه المرة ، بل في مصلحة الاغلبية ، في مصلحتها الحقيقية ، الاصيلة ؟ واذا كانت الجماهير الشعبية الواسعة قد سمحت لنفسها بمثل هذه السهولة في جميع العهود الثورية الطويلة نوعاً بان تجذبها مغريات فارغة كاذبة رمت بها اليها جماعات من الاقلية مندفعة الى امام ، فهل كان من الممكن ، يا ترى ، ان تكون اقل تقبلاً لافكار كانت ادق انعكاس لوضعها الاقتصادي ، لافكار لا تعدو ان تكون تعبيراً واضحاً ومعقولاً عن مطالبها التي لا تفهمها بعد ، ولكن التي تشعر بها هي ذاتها شعوراً مبهماً ؟ صحيح ان مزاج الجماهير الثوري هذا كان يحل محله دائماً تقريباً ، وبعد فترة وجيزة جداً في معظم الاحوال ، الارهاق او حتى الانعطاف الى الجانب المضاد ، ما ان كانت الاوهام تتبدد وتطل خيبة الامل . ولكن الامر لم يكن يتعلق هنا بالمغريات الكاذبة ، بل بتحقيق مصالح الاغلبية الهائلة ، مصالحها الحقيقية ، الاصيلة . صحيح ان هذه المصالح لم تكن بعد آنذاك واضحة على الاطلاق لهذه الاغلبية الهائلة . ولكنه كان لا بدّ لها ان تصبح بعد فترة وجيزة واضحة لها الوضوح الكافي في سياق تحقيقها عملياً ، وبفعل الجلاء المقنع . واذا كان تطور الجمهورية البرجوازية التي انبثقت عن ثورة ١٨٤٨ «الاجتماعية» قد آل ، فضلاً عن ذلك ، نحو ربيع ١٨٥٠ ، كما برهن ماركس في مقالته الثالثة ، الى انحصار السيادة الفعلية في يد البرجوازية الكبيرة ، التي كانت بالاضافة ملكية المزاج ،

بينا جميع الطبقات الاجتماعية الاخرى ، الفلاحون والبرجوازيون الصغار ، قد التفت بالعكس حول البروليتاريا ، بحيث انه كان لا بدّ ان يكون العنصر الحاسم في حال النصر المشترك وبعده ، لا هذه الطبقات ، بل البروليتاريا التي حنكتها التجربة ، — ترى ، الم يكن من الممكن تماماً في هذه الاحوال الأمل في ان تتحول ثورة الاقلية الى ثورة الاغلبية ؟

لقد بيّن التاريخ اننا نحن وجميع الذين يفكرون مثلنا كنا على غير حق . فقد بيّن بوضوح ان حال التطور الاقتصادي في القارة الاوروبية كانت في ذلك الوقت ابعد من ان تكون ناضجة الى حد يتيح الغاء اسلوب الانتاج الرأسمالي ؛ وبيّن هذا بتلك الثورة الاقتصادية التي شملت القارة بأسرها ابتداء من ١٨٤٨ ووطدت بالفعل للمرة الاولى الصناعة الكبيرة في فرنسا والنمسا والمجر وبولونيا ، ومؤخراً في روسيا ، وحولت المانيا مباشرة الى بلد صناعي من الدرجة الاولى ، — وكل هذا على اساس رأسمالي كان لا يزال يملك بعد ، على هذا النحو ، في ١٨٤٨ ، قدرة كبيرة جداً على التوسع والامتداد . ولكن هذه الثورة الصناعية بالذات هي التي حملت في كل مكان الوضوح الى العلاقات بين الطبقات : فقد ازالت كثرة من الفئات الوسيطة المتحدرة من عهد المانيفاكتورة ، وولدت في اوروبا الشرقية حتى من الحرفة برجوازية حقيقية وبروليتاريا حقيقية عاملة فى الصناعة الكبيرة ، ودفعتهما الى مقدمة التطور الاجتماعي . ومن جراء هذا ، نرى ان النضال بين هاتين الطبقتين الكبيرتين ، الذي جرى فى ١٨٤٨ ، علاوة عن انجلترا ، في باريس وحدها ، ولربما ايضاً في بعض المراكز الصناعية الكبيرة ، قد انتشر الآن في عموم اوروبا وبلغ قدراً من القوة لم يكن بعد من الممكن تصوره في عام ١٨٤٨ . فآنذاك كانت هناك كثرة من الاناجيل المبهمة لشتى الملل مع ترياقاتها الشاملة ؛ اما الآن ، فهناك نظرية **واحدة** يعترف بها الجميع ، وواضحة غاية الوضوح ، هي نظرية ماركس ، التي تصوغ اهداف النضال النهائية بدقة ؛ آنذاك ، كانت هناك جماهير مقسمة ومتفرقة بفعل الخصائص المحلية والقومية ، ولا يجمع بينها غير الشعور بالآلام المشتركة ، جماهير

غير متطورة ، تنتقل بدافع العجز من الحماسة الى اليأس ؛ اما الآن ، فهناك جيش اممي كبير **واحد موحد** من الاشتراكيين يزحف الى الامام بلا مردّ ويقوى يوماً بعد يوم من حيث العدد والتنظيم والانضباط والوعي والثقة في النصر . واذا كان جيش البروليتاريا الكبير هذا ايضاً لمّا يبلغ الهدف مع ذلك ، واذا كان مضطراً ، عوضاً عن احراز النصر بضربة حاسمة **واحدة** ، الى التحرك الى امام ببطء ، كاسباً موقعاً تلو الآخر في غمرة من النضال العنيد القاسي ، فان هذا يثبت نهائياً الى اي حد لم يكن من الممكن في ١٨٤٨ التوصل الى التحول الاجتماعي بمجرد الهجوم المفاجئ .

برجوازية منقسمة الى كتلتين ملكيتين سلاليتين (٧) ، ولكنها تطالب قبل كل شيء بالهدوء والأمن لأجل شؤونها المالية ، وضدها بروليتاريا . صحيح انها مغلوبة على امرها ولكنها لا تزال رهيبة ، ويلتف حولها اكثر فاكثر البرجوازيون الصغار والفلاحون ، — خطر دائم بانفجار عنيف لم يبعث مع ذلك اي أمل في حل القضية حلاً نهائياً ، — هكذا كان الوضع الذي كأنما انشئ لأجل انقلاب الطامع الثالث ، الديموقراطي المزيف ، لويس بونابرت . ففي ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ وضع حداً ، بواسطة الجيش ، للوضع المتوتر وضمن لاوروبا الهدوء الداخلي ، واسعدها بالمقابل بعهد جديد من الحروب (٨) . فانتهت موقتاً مرحلة الثورات من القاعدة ، وعقبتها مرحلة الثورات من القمة .

ان العودة الى الامبراطورية في عام ١٨٥١ اعطت برهاناً جديداً على عدم نضج التطلعات البروليتارية في ذلك الزمن . ولكنه تعين على الامبراطورية ذاتها ان تخلق الشروط والظروف التي كان لا بدّ في ظلها ان تبلغ هذه التطلعات حد النضج . فان الهدوء الداخلي قد أمن المجال الرحب لنهوض الصناعة من جديد ؛ وآلت ضرورة تشغيل الجيش وتوجيه الميول الثورية وجهة السياسة الخارجية الى نشوب الحروب التي حاول بونابرت بواسطتها ، وبذريعة الدفاع عن «مبدأ القوميات» ، ان يحقق بشتى الحيل الحاقات في صالح فرنسا . وقد استوعب مقلده بيسمارك السياسة نفسها في صالح بروسيا ؛ ففى ١٨٦٦ ، قام

بانقلابه ، بثورته من القمة حيال الحلف الالماني وحيال النمسا (٩) ، وكذلك حيال المجلس البروسي الذي دخل في نزاع مع الحكومة . ولكن اوروبا كانت صغيرة جداً على بونابرتين ، واذا بيسمارك يطيح ببونابرت ، لما فيه من سخرية التاريخ ، واذا غليوم ، عاهل بروسيا ، لا ينشئ امبراطورية المانيا الصغرى وحسب ، بل ينشئ كذلك الجمهورية الفرنسية (١٠) . اما النتيجة المشتركة ، فقد تلخصت في ان استقلال الامم الاوروبية الكبيرة ووحدتها الداخلية ، باستثناء بولونيا ، اصبحا امراً واقعاً ، ضمن حدود متواضعة نسبياً ، والحق يقال ، ولكن ، مع ذلك ، ضمن حدود على قدر من الاتساع يكفي لكي لا يتعرقل مجرى تطور الطبقة العاملة بفعل تعقيدات ذات صبغة قومية . لقد امسى حفارو قبر ثورة ١٨٤٨ منفذي وصيتها . والى جانبهم كان ينهض وريث ١٨٤٨ بشكل رهيب ، ونعني به البروليتاريا ممثلة بشخص **الاممية** * .

بعد حرب ١٨٧٠-١٨٧١ اختفى بونابرت عن المسرح ، وتبين ان رسالة بيسمارك قد تحققت ، فغدا بامكانه ان يتحول من جديد الى يونكر عادي . ولكن كومونة باريس (١١) كانت خاتمة هذه المرحلة . فان محاولة تيير الغادرة لسرقة مدفعية الحرس الوطني الباريسي (١٢) استتبعت انتفاضة مظفرة . وتبين من جديد انه لم يبق من الممكن ان تقوم في باريس اي ثورة غير الثورة البروليتارية . وبعد النصر ، عادت السيادة الى الطبقة العاملة من تلقاء ذاتها ، دون ان ينازعها منازع . ومن جديد تبين الى اي حد كانت سيادة الطبقة العاملة هذه غير ممكنة حتى آنذاك ، اي بعد انقضاء عشرين سنة على المرحلة الموصوفة في هذا الكراس . فمن جهة تركت فرنسا باريس وشأنها لحكم القدر ، مراقبة بلامبالاة كيف تنزف دماء باريس تحت قنابل ماك-ماهون ؛ ومن جهة اخرى ، استنفدت الكومونة قواها في صراع عقيم بين حزبين انقسمت اليهما هما : حزب البلانكيين (الاغلبية)

---

* المقصود هنا الاممية الاولى التي اسسها ماركس وانجلس ؛ دامت من ١٨٦٤ الى ١٨٧٢ . **الناشر .**

وحزب البرودونيين (الاقلية) ، ولم يكن لا هؤلاء ولا اولئك يعرفون ما ينبغي فعله . وهكذا تبين ان الانتصار السهل في ١٨٧١ كان عقيماً بقدر عقم الهجوم المفاجئ في ١٨٤٨ .

كانوا يأملون ان يدفنوا نهائياً ، مع كومونة باريس ، البروليتاريا المناضلة . ولكن نهوضها الاقوى يبدأ ، على العكس تماماً ، منذ الكومونة والحرب الفرنسية البروسية . ثم ان تجنيد جميع السكان الصالحين للخدمة العسكرية في الجيوش التي كانت تضم آنذاك ملايين الجنود ، واستعمال السلاح الناري وقذائف المدفعية والمتفجرات التي تتميز بقوة فعل لا سابق لها — كل هذا احدث انقلاباً تاماً في جميع الشؤون العسكرية . فمن جهة ، وضع هذا الانقلاب حداً على الفور للمرحلة البونابرتية من الحروب وأمن التطور الصناعي السلمي ، وجعل من المستحيل قيام اي حرب اخرى غير حرب عالمية لا سابق لقساوتها ويستحيل اطلاقاً التكهن بمآلها . ومن جهة اخرى ، ادى هذا الانقلاب الى تزايد النفقات العسكرية بمتوالية هندسية ، واستتبع بصورة لا ندحة عنها ارتفاع الضرائب ارتفاعاً فاحشاً وقذف بالتالي الطبقات غير الميسورة من السكان الى احضان الاشتراكية . وقد امكن لضم الالزاس واللورين الى المانيا ، اي لاقرب سبب للسباق المسعور وراء التسلح ، ان يؤجج نيران شوفينية البرجوازية الفرنسية والبرجوازية الالمانية حيال بعضهما بعضاً ، ولكنه لم يصبح بالنسبة لعمال البلدين غير حلقة واصلة اخرى . وقد غدا يوم الذكرى السنوية لكومونة باريس اول عيد عام مشترك للبروليتاريا بأسرها .

ان حرب ١٨٧٠–١٨٧١ وهزيمة الكومونة قد نقلتا موقتاً مركز ثقل الحركة العمالية الاوروبية ، كما تنبأ ماركس ، من فرنسا الى المانيا . ففي فرنسا كان لا بدّ من سنوات وسنوات لأجل التعافي من عملية اراقة الدم التي أُجريت في ايار (مايو) ١٨٧١ . اما في المانيا حيث كان يتسارع اكثر فاكثر تطور الصناعة التي أمنت لها المليارات الفرنسية المفيدة (١٣) ، بالاضافة ، احوال الدفيئة حقاً وفعلاً ، فقد اخذت الاشتراكية-الديموقراطية ، على العكس ، تتنامى بمزيد من السرعة والدأب

والثبات . وبفضل تلك المهارة التي استغل بها العمال الالمان الحق الانتخابي العام المقرر في عام ١٨٦٦ ، اصبح نمو الحزب المدهش واضحاً للعالم كله من الارقام التاليـــة التي لا مراء فيهـــا : ١٠٢٠٠٠ صوت اشتراكي-ديموقراطـــي في ١٨٧١ ، ٣٥٢٠٠٠ في ١٨٧٤ ، ٤٩٣٠٠٠ في ١٨٧٧ . ثـم جاء الاعتراف بهذه النجاحات من اعلى بشكل القانون ضد الاشتراكيين (١٤) ، فتحطم الحزب موقتاً ، وهبط عدد الاصوات التي نالها فى عام ١٨٨١ حتى ٣١٢٠٠٠ صوت . ولكن سرعان ما ذلل الحزب هذا الوضع ، واذا نمو سريع حقاً وفعلاً يبدأ في ظل كابوس القانون الاستثنائي ، بدون صحافة ، وبدون منظمة علنية ، وبدون حق الجمعيات والاجتماعات : ٥٥٠٠٠٠ صوت فى ١٨٨٤ ، ٧٦٣٠٠٠ في ١٨٨٧ ، ١٤٢٧٠٠٠ في ١٨٩٠ . وهنا ضعفت يد الدولة . فزال القانون ضد الاشتراكيين ، وارتفع عدد الاصوات الاشتراكية حتى ١٧٨٧٠٠٠ صوت ، اي اكثر من ربع جميع الاصوات المعطاة . واستنفدت الدولة والطبقات السائدة جميع وسائلها ، ولكـن عبثاً ، سدى ، هباء . واضطرت السلطات ، ابتداء من الحارس الليلي حتى مستشار الريخ ، الى الارتضاء بانها حصلت — ومن العمال الحقراء ، زيادة في الطين بلة ! — على براهين محسوســـة على عجزهـــا ، وهذه البراهين كانت بالملايين . ودخلـــت الدولـــة في مأزق ؛ اما العمال ، فقد شرعوا للتو يسيرون في طريقهم .

ولكن الى جانب هذه الخدمة الاولى التي قدمها العمال الالمان لقضية الطبقة العاملة بمجرد وجودهم بوصفهـم اقوى الاحزاب الاشتراكية واكثرها انضباطاً واسرعها نمواً ، قدموا لها ايضاً خدمة كبيرة اخرى . فقد اعطوا رفاقهم في جميع البلدان سلاحاً جديداً — من امضى الاسلحة — بتبيانهم لهم كيف ينبغي استغلال الحق الانتخابي العام .

ان الحق الانتخابي العام كان قائماً من زمان في فرنسا ، ولكنه كسب هناك شهرة سيئـــة بعد ان اساءت الحكومـــة البونابرتية استخدامه . وبعد الكومونة لم يكن هناك حزب عمالي في وسعه استخدامه . وفي اسبانيا ، كان هذا الحق مقرراً

ايضاً في عهد الجمهورية ، ولكن الاستنكاف عن الاشتراك في الانتخابات كان من زمان في اسبانيا قاعدة عامة تتبعها جميع الاحزاب المعارضة الجدية . كذلك نتائج التجربة السويسرية فيما يخص الحق الانتخابي العام كانت اقل ما يمكنه ان يشجع الحزب العمالي ؛ وكان العمال الثوريون فى البلدان اللاتينية قد اعتادوا اعتبار الحق الانتخابي فخاً واداة بيد الحكومة للكذب والخداع . اما في المانيا ، فقد كان الحال آخر . فان «البيان الشيوعي» كان قد اعلن ان نيل الحق الانتخابي العام ، نيل الديموقراطية هو مهمة من اولى واكبر مهام البروليتاريا المناضلة . وكان لاسال قد تقدم بهذا المطلب من جديد . وعندما اضطر بيسمارك الى اقرار الحق الانتخابي العام بوصفه الوسيلة الوحيدة لاثارة اهتمام الجماهير الشعبية بمشاريعه ، اخذ عمالنا فوراً المسألة على محمل الجدّ وارسلوا اوغست بيبل الى الريخستاغ التأسيسي الاول . ومذ ذاك استغلوا الحق الانتخابي الى حد ان هذا عاد عليهم بالذات بنفع جزيل وصار مثالاً لعمال جميع البلدان . فان الحق الانتخابي ، كما جاء في البرنامج الماركسى الفرنسى ، تم بفضلهم transformé de moyen de duperie qu'il a été jusqu'ici en instrument d'émancipation تحويله من وسيلة للخداع كما كانها حتى الآن الى اداة للتحرر (١٥) . وحتى لو افترضنا ان الحق الانتخابي العام لم يعد باي نفع غير النفع الناجم من كونه قد اتاح لنا ان نحسب قوانا مرة كل ثلاث سنوات ؛ وانه ، بفضل نمو عدد الاصوات نمواً فجائي السرعة وملحوظاً بانتظام ، قوّى بالقدر نفسه ثقة العمال في النصر وذعر الاعداء ، وصار بالتالي افضل وسيلة بين وسائلنا للدعاية ؛ وانه اعطانا معلومات دقيقة عن قوانا بالذات وعن قوى جميع احزاب اخصامنا ، وافسح بالتالي امامنا مجالاً لا يقاس باي مجال آخر لأجل تقدير اعمالنا وتصرفنا ، ووقانا سواء من التردد في غير اوانه ام من الجرأة الطائشة في غير اوانها ، — حتى لو كان هذا هو النفع الوحيد الذي اعطانا اياه حق التصويت ، لكان هذا اكثر من كاف . ولكنه اعطانا اكثر بكثير . ففي حقبة التحريض قبل الانتخابات ،

اعطانا هذا الحق افضل وسيلة للاتصال بالجماهير الشعبية حيث كانت لا تزال بعيدة عنا ، ولاجبار جميع الاحزاب على الدفاع امام الشعب كله عن آرائها وتصرفاتها في وجه حملاتنا ؛ ناهيك بانه قدم لممثلينا في الريخستاغ منبراً كان في وسعهم ان يخاطبوا منه خصومهم في البرلمان والجماهير وراء جدرانه على السواء بقدر اكبر بكثير من الهيبة والنفوذ والحرية مما في الصحافة وفي الاجتماعات . واي فائدة كانت للحكومة والبرجوازية من قانونهما ضد الاشتراكيين ، اذا كان التحريض ما قبل الانتخابات والخطابات الاشتراكية في الريخستاغ تشق فيه الثغرات بلا انقطاع ؟

ولكن مع هذا الاستغلال الناجح للحق الانتخابي العام ، اخذ يوضع موضع التطبيق اسلوب جديد تماماً من اساليب نضال البروليتاريا ، وهذا الاسلوب تطور فيما بعد بسرعة . فقد وجدوا ان مؤسسات الدولة التي تنظم البرجوازية سيادتها بواسطتها ، توفر كذلك امكانيات اخرى لأجل نضال الطبقة العاملة ضد هذه المؤسسات بالذات . فشرع العمال يشتركون في الانتخابات الى لاندتاغات (مجالس) مختلف الدويلات والى البلديات ومحاكم العمل ، وطفقوا ينافسون البرجوازية على كل منصب انتخابي ، اذا اشترك في الانتخابات لأجل اشغاله عدد كاف من العمال . وكانت النتيجة ان اخذت البرجوازية والحكومة تخافان من النشاط العلني لحزب العمال اكثر بكثير مما تخافان من نشاطه غير العلني ، اي من النجاحات في الانتخابات اكثر بكثير من النجاحات في الانتفاضة .

فان ظروف النضال تغيرت هنا ايضاً بصورة جوهرية . فان الانتفاضة من الطراز القديم ، اي النضال في الشارع من وراء المتاريس ، الذي كان في كل مكان قبل عام ١٨٤٨ يبت في المسألة في آخر المطاف قد ولّى زمنه بصورة ملحوظة .

ولن نعلل انفسنا بالاوهام في هذا المجال : فان انتصار الانتفاضة الفعلي على القوات المسلحة في نضال الشارع ، اي انتصاراً كالذي يحدث في معركة بين جيشين ، هو امر نادر للغاية . ولكن الثوار نادراً للغاية ايضاً ما أملوا في انتصار

كهذا . فان القضية كلها كانت تتلخص بالنسبة لهم في زعزعة معنويات القوات المسلحة بالتأثير المعنوي الذي لا يضطلع باي دور في النضال بين جيشي بلدين متحاربين او يضطلع على كل حال بدور اقل بكثير . فاذا امكن هذا ، فان الجنود يرفضون اطلاق النار ، او يضيِّع الآمرون رؤوسهم فتنتصر الانتفاضة ، والا ، فان الافضليات الناجمة عن التسلح الافضل والتدرب الافضل وعن القيادة الموحدة ، وعن الاستخدام المنهاجي للقوى القتالية وعن التقيد بالانضباط تفعل فعلها في صالح القوات المسلحة حتى وان كان عدد افرادها اقل . واكثر ما تستطيع الانتفاضة بلوغه بالمعنى التكتيكى الصرف انما هو بناء متراس منفرد ما والدفاع عنه حسب جميع قواعد الفن . فان المساندة المتبادلة ، وتوزيع الاحتياطيات واستعمالها بالطريقة المناسبة ، — وبكلمة ، تنسيق الاعمال بين مختلف الوحدات والتعاون فيما بينها ، الضروريين حتى لأجل الدفاع عن دائرة واحدة ما في المدينة ، وبالاحرى لأجل الدفاع عن مدينة كبيرة بكاملها ، — ان كل هذا ليس في المنال الا بقدر ضئيل جداً ، بل انه فى معظم الاحوال مستحيل المنال اطلاقاً ، وهنا يزول من تلقاء ذاته عنصر حشد القوى القتالية في نقطة حاسمة واحدة . ولهذا كان الدفاع الخامل هو الشكل المهيمن بين اشكال النضال ؛ واذا ما شن هجوم في مكان ما ، فلا يشن الا من قبيل الاستثناء ، لأجل الهجمات الصدفية والحملات الجانبية ؛ اما على العموم ، فان الهجوم يقتصر على احتلال المواقع التي تخلت عنها القوات المتراجعة . ناهيك بان القوات المسلحة تملك المدافع والوحدات الهندسية الحسنة التسلح والتدرب ، بينا الثوار لا يملكون البتة في جميع الاحوال تقريباً وسائل النضال هذه . ولذا لا غرابة اذا كانت حتى تلك المعارك من معارك المتاريس التي ضربت فيها اعظم آيات البطولة — في باريس في حزيران (يونيو) ١٨٤٨ ، في فيينا في تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٤٨ ، في درسدن في ايار (مايو) ١٨٤٩ — قد انتهت بهزيمة الانتفاضة ما ان طرح قادة القوات المسلحة المهاجمة جميع الاعتبارات السياسية جانباً وشرعوا

يعملون انطلاقاً من وجهة النظر الحربية الصرف ، وامكنهم الاعتماد على جنودهم .

ان النجاحات العديدة التي احرزها الثوار قبل عام ١٨٤٨ تفسرها اسباب متنوعة جداً . ففي باريس في تموز (يوليو) ١٨٣٠ وفي شباط (فبراير) ١٨٤٨ ، وكذلك في اغلبية معارك الشوارع في اسبانيا ، كان يقف الحرس الوطني بين الثوار والجنود ، وكان اما ينتقل مباشرة الى جانب المنتفضين ، واما يثير بسلوكه الخامل والمتردد التذبذبات في صفوف الجنود ايضاً ، وكان بالاضافة يقدم الاسلحة للمنتفضين . وحيث كان هذا الحرس الوطني منذ البداية بالذات ضد الانتفاضة ، كما حدث في باريس في حزيران (يونيو) ١٨٤٨ ، كانت الانتفاضة تمنى بالهزيمة . وفي برلين في عام ١٨٤٨ ، انتصر الشعب ، جزئياً بسبب انضمام قوى قتالية جديدة كثيرة اليه في ليلة وصباح ١٩ آذار (مارس) ، وجزئياً بسبب اعياء الجنود وسوء تموينهم ، وجزئياً اخيراً بسبب الاوامر التي كانت تشل اعمالهم . ولكن المنتفضين كانوا يحرزون النصر في جميع الاحوال لأن الجنود كانوا يرفضون اطلاق النار ، ولأن الآمرين كانوا يفقدون الحزم والتصميم ، او لأن ايديهم كانت مقيدة .

وهكذا ، حتى في الازمنة الكلاسيكية لمعارك الشوارع ، كان تأثير المتراس المعنوي اكبر من تأثيره المادي . فقد كان المتراس وسيلة لزعزعة صلابة الجنود . فاذا تسنى له ان يصمد حتى بلوغ هذا الهدف ، فقد كان يتم احراز النصر ؛ والا ، فان النضال كان ينتهي بالهزيمة . تلك هي النقطة الرئيسية التي يجب اخذها بالحسبان كذلك عند دراسة احتمالات النجاح والاخفاق ، عند دراسة معارك الشوارع الممكنة الوقوع فى المستقبل * .

وان هذه الاحتمالات كانت فى ١٨٤٩ سيئة جداً . ففى كل مكان كانت البرجوازية قد انتقلت الى جانب الحكومات ؛ وكان

---

* هذه الجملة لم ترد في النص الصادر في مجلة «Die Neue Zeit» وفي طبعة «النضال الطبقي في فرنسا» الصادرة على حدة في ١٨٩٥ . **الناشر .**

ممثلو «التنوير والملكية» يحيون ويضيّفون الجنود العاملين على قمع الانتفاضات . وكان المتراس قد فقد جاذبيته : فلم يعد الجنود يرون وراءه «الشعب» بل اخذوا يرون وراءه العصاة ، والمشاغبين ، والنهابين ، وانصار التقاسم ، ونفايات المجتمع ؛ ومع مرور الزمن ، كان الضباط قد امتلكوا ناصية تكتيك القتال فى الشوارع : فكفوا عن المضي رأساً وبلا تغطية الى متراس مرتجل ، وشرعوا يلتفون حوله عبر الحدائق والافنية والبيوت . واخذ هذا ، اذا ما اقترن ببعض الحذق والدهاء ، يتكلل الآن بالنجاح في تسع حالات من كل عشر .

ولكن تغيرات كثيرة اخرى طرأت ايضاً مذ ذاك ، وكلها في صالح الجنود . فاذا كانت المدن الكبيرة قد نمت بصورة ملحوظة ، فان عدد افراد الجيش قد نما بصورة اكبر . فمنذ عام ١٨٤٨ لم يزدد عدد سكان باريس وبرلين الى اربعة امثاله ، بينا ازداد عدد افراد حاميتيهما الى اكثر من اربعة امثاله . وبفضل السكك الحديدية ، يمكن ، في ٢٤ ساعة ، زيادة عدد افراد هاتين الحاميتين اكثر من ١٠٠ بالمئة وزيادته في ٤٨ ساعة الى عدد افراد جيوش ضخمة . وسلاح هذا الجيش الذي نما نمواً فائقاً اصبح اكثر فعالية بما لا يقاس . ففي ١٨٤٨ ، — البندقية الزنادية الملساء الماسورة ، التي تعبأ من الفوهة ؛ والآن البندقية الصغيرة العيار وذات الخزنة ، التي تعبأ من الخزنة ، وهي بندقية تطلق ابعد من القديمة باربع مرات وادق واسرع بعشر مرات . من قبل ، مدفعية ذات كلل وقذائف ضعيفة الفعالية نسبياً ؛ والآن رمانات متفجرة تكفي الواحدة منها لتدمير خير متراس . من قبل معول عسكرى الهندسة لشق جدار صامد للنار ؛ والآن اصبع ديناميت .

اما في صف الثوار ، فان جميع الظروف والشروط قد تغيرت ، على العكس ، نحو الاسوأ . فمن المشكوك فيه ان تتكرر الانتفاضة التي تعطف عليها جميع فئات الشعب ؛ ويجب الظن ان الفئات المتوسطة لن تلتف ابداً جميعها بلا استثناء ، في غمرة النضال الطبقي ، حول البروليتاريا بحيث يزول تقريباً الحزب الرجعي الملتف حول البرجوازية . وعليه ، سيعمل

«الشعب» دائماً بصفوف متفرقة ، ولن يكون هناك بالتالي ذلك الرافع الجبار الذي كان شديد الفعالية في عام ١٨٤٨ . واذا ما انضم الى جانب المنتفضين عدد اكبر من الجنود الذين مروا بالخدمة العسكرية ، فان تسليحهم سيكون بالمقابل اصعب . ثم ان بنادق الصيد والبنادق الغالية الصنع من مخازن الاسلحة — حتى اذا لم يعطلوها سلفاً ، بناء على اوامر البوليس ، حتى في حال الاطلاق عن مسافة قريبة ، لا يمكن ان تضاهي بنادق الجنود ذات الخزنات . قبل عام ١٨٤٨ ، كان بوسع المرء ان يصنع بنفسه من البارود والرصاص الشحنة الضرورية ؛ اما الآن فان بندقية تتطلب خراطيش خاصة لا يشبه بعضها بعضاً الا من حيث انها كلها من منتوج الصناعة الكبيرة المعقد ، ولا يمكن بالتالي صنعها على الفور بلا ابطاء ، ولذا تبقى البنادق بمعظمها غير نافعة اذا لم تتوفر لها خراطيش حربية مناسبة لها بالذات . واخيراً ، يبدو كأن الشوارع الطويلة ، المستقيمة ، العريضة في الاحياء المشيدة حديثاً بعد عام ١٨٤٨ في المدن الكبيـــرة مكيفة قصداً وعمداً لأجل عمل المدافع والبنادق الجديدة . وانه لمجنون ذلك الثوري الذي يختار بنفسه لاجل قتال المتاريس الاحياء العمالية الجديدة في القسمين الشمالي والشرقي من برلين .

فهل هذا يعني ان نضال الشوارع لن يضطلع في المستقبل باي دور ؟ كلا ، أبداً . فان هذا يعني فقط ان الظروف والشروط قد اصبحت منذ ١٨٤٨ اقل ملاءمة بكثير للمحاربين من السكان المدنيين ، واكثر ملاءمة بكثير للجنود . وهكذا لا يمكن ان يؤدي نضال الشوارع المقبل الى النصر الا اذا جاءت عناصر اخرى توازن هذه النسبة غير الملائمة بين القوى . ولهذا سيحدث نضال الشوارع في مستهل الثورة الكبيرة اقل مما سيحدث في مجراها اللاحق ، وسيتعين القيام به بقوى اكبر بكثير . وينبغي الظن ان هذه القوى ستفضل ، كما في سياق الثورة الفرنسية الكبرى كلها ، وكما في ٤ ايلول (سبتمبر) و٣١ تشرين الاول

(اكتوبر) ١٨٧٠ في باريس (١٦) ، الهجوم السافر على تكتيك المتاريس الخامل * .

فهل يفهم القارئ الآن لماذا تريد الطبقات السائدة ان تستدرجنا من كل بدّ الى حيث تنطلق البنادق وتقطع السيوف ؟ لماذا يتهموننا الآن بالجبانة لأننا لا نرغب في الخروج الى الشارع على الفور دون روية واحتراس ، حيث تنتظرنا الهزيمة ، كما نعرف سلفاً ؟ لماذا يتوسلون الينا بمثل هذا الالحاح لنوافق في آخر الامر على الاضطلاع بدور طعام للمدافع ؟

ولكن عبثاً وسدى يفرط هؤلاء السادة في طلباتهم وتحدياتهم . فلسنا اغبياء الى هذه الدرجة . وبنفس القدر من النجاح يمكنهم ان يطلبوا في حرب مقبلة من عدوهم ان يصف قواته في خط كما في عهد فريتز العجوز ** او في طوابير من فرق كاملة كما في وغرام وواترلو (١٧) ، ناهيك بان يسلحها ببنادق بقداحة صوانية . واذا كانت قد طرأت تغيرات على الظروف والشروط لأجل الحرب بين الشعوب ، فلم تطرأ تغيرات اقل على الظروف والشروط لأجل النضال الطبقي . وقد ولى زمن الهجمات المفاجئة ، وزمن الثورات التي تقوم بها اقلية واعية ضئيلة تترأس الجماهير غير الواعية . وحيث يكون المقصود تحويل النظام الاجتماعي تحويلاً تاماً ، ينبغي على الجماهير بالذات ان تشترك في هذا ، ينبغي عليها بالذات ان تدرك الهدف الذي يدور النضال من اجله ، الهدف الذي تهرق دماءها وتضحي بحياتها من اجله *** . وهذا ما علّمنا اياه تاريخ السنوات الخمسين الاخيرة . ولكنه لا بدّ من عمل مديد دائب لكي تفهم الجماهير ما يجب فعله ، وهذا العمل على وجه

* كل هذا المقطع لم يرد في نص «Die Neue Zeit» وفي طبعة «النضال الطبقي في فرنسا» الصادرة على حدة في ١٨٩٥ . **الناشر** .

** الملك فريدريك الثاني او فريدريك الكبير (١٧١٢–١٧٨٢) . **الناشر** .

*** في نص «Die Neue Zeit» وطبعة «النضال الطبقي في فرنسا» الصادرة على حدة في ١٨٩٥ ، ورد «الهدف الذي ينبغي عليها النضال من اجله» عوضاً عن «الهدف الذي تهرق دماءها وتضحي بحياتها من اجله» . **الناشر** .

الضبط هو ما نقوم به الآن ، ونقوم به بنجاح يدفع خصومنا الى احضان اليأس والقنوط .

وفي البلدان اللاتينية ايضاً اخذوا يفهمون اكثر فاكثر انه تنبغي اعادة النظر في التكتيك القديم . والمثال الالماني لاستغلال الحق الانتخابي وللاستيلاء على جميع المواقع التي في منالنا يجد تطبيقات له في كل مكان ؛ وفي كل مكان تراجعت الحملات غير المحضرة الى المؤخرة * . وفي فرنسا ، حيث التربة شقها عدد من الثورات منذ مائة سنة ونيف ، وحيث لا يوجد حزب لم يكن له ضلع في المؤامرات والانتفاضات وشتى الاعمال الثورية الاخرى ؛ في فرنسا حيث الحكومة لا تستطيع البتة ، من جراء هذا ، ان تعتمد بثقة على الجيش ، وحيث الاحوال على العموم لأجل الانتفاضات المفاجئة اكثر ملاءمة بكثير مما في المانيا ، — حتى في فرنسا يزداد الاشتراكيون اقتناعاً يوماً بعد يوم بانهم لا يستطيعون ان يحرزوا نصراً راسخاً الا اذا اجتذبوا مسبقاً الى جانبهم جمهوراً واسعاً من الشعب ، اي من الفلاحين في الحالة المعنية . وهناك ايضاً يُعتبر العمل الدعائي الصبور والنشاط البرلماني اقرب مهام الحزب . ولم تلبث النجاحات ان ظهرت . فلم يتم الظفر بجملة كاملة من البلديات وحسب ، بل هناك ايضاً ٥٠ اشتراكياً في المجلسين ، وقد اسقطوا حتى الآن ثلاث وزارات ، ورئيساً للجمهورية . وفي بلجيكا ، ظفر العمال في السنة الماضية بالحق الانتخابي واحرزوا النصر في ربع الدوائر الانتخابية . وللاشتراكيين في سويسرا وايطاليا والدانمارك وحتى في بلغاريا ورومانيا ، ممثلون عنهم في البرلمانات . وفي النمسا ، خلصت جميع الاحزاب بالاجماع الى استنتاج مفاده انه لم يبق من الممكن قطع الطريق امامنا الى الريخسرات . وسنتسرب لا محالة الى هناك ، وينحصر النقاش في معرفة اي باب سنتسرب منه . وحتى اذا انعقد في روسيا الزيمسكى سوبور الشهير * * ، —

* في نص «Die Neue Zeit» وطبعة «النضال الطبقي في فرنسا» الصادرة على حدة في ١٨٩٥ ، لم ترد كلمات «وفي كل مكان تراجعت الحملات غير المحضرة الى المؤخرة» . **الناشر .**

* * في النص الاصلي كتب انجلس هذه العبارة الروسية بالحروف اللاتينية . **الناشر .**

هذه الجمعية الوطنية التي يعارض نيقولاي الشاب عبثاً في دعوتها الى الانعقاد ، — ففي وسعنا ان نأمل عن ثقة ويقين في انه سيكون لنا هناك ايضاً ممثلون عنا .

وغني عن البيان ان رفاقنا في الخارج لا يتخلون ، من جراء هذا ، في اي حال من الاحوال ، عن حقهم في الثورة . ذلك ان الحق في الثورة هو «الحق» الوحيد «التاريخي» **فعلاً** ، الحق الوحيد الذي ترتكز عليه جميع الدول الحديثة بلا استثناء ، بما فيها مكلنبورغ حيث انتهت ثورة النبلاء في ١٧٥٥ «بمعاهدة حول الوراثة» ، بهذه الوثيقة الاقطاعية المشهودة التي لا تزال سارية المفعول في الوقت الحاضر . ان الحق في الثورة قد ترسخ في الادراك العام الى حد ان الجنرال فون بوغوسلافسكي ذاتـه يستخلص من هذا الحق الشعبي وحده الحق في اجراء انقلاب في مصلحة امبراطوره .

ولكن ، مهما جرى في البلدان الاخرى ، فان الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية تشغل وضعاً خاصاً ، وهذا ما يحدد مهمتها الخاصة للمستقبل القريب العاجل على الاقل . فان المليوني ناخب الذين ترسلهم الى صناديق الاقتراع ، وكذلك الشباب والنساء الذين يدعمونهم مع انهم ليسوا ناخبين ، يشكلون الجمهور الاوفر عدداً والاشد تراصاً ، «الفصيلة الصدامية» الحاسمة في الجيش البروليتاري الاممي . وهذا الجمهور يؤلف الآن اكثر من ربع جميع الاصوات المعطاة ، وهو ينمو باستمرار ، كما تثبت الانتخابات الاضافية الى الريخستاغ والانتخابات الى اللاندتاغات (المجالس) في مختلف الدويلات والى البلديات ومحاكم العمل . ونموها يجري بصورة عفوية ، وبلا انقطاع ، وبلا مردّ ، وفي الوقت نفسه بهدوء ، تماماً مثل اي تطور يجري في الطبيعة . وقد باءت بالفشل جميع محاولات الحكومة لعرقلة هذا النمو . وبوسعنا ان نأمل الآن في كسب مليونين وربع مليون ناخب . واذا استمر الحال على هذا النحو ، فاننا سنكسب في اواخر هذا القرن القسم الاكبر من الفئات المتوسطة في المجتمع ، البرجوازية الصغيرة والفلاحين الصغار ، ونصير في البلد قوة حاسمة ينبغي على جميع القوى الاخرى ان تنحني امامها شاءت ام أبت . ومهمتنا

الرئيسية ، الاسهام بفائق الجهد في هذا النمو الى ان يعلو من تلقاء ذاته فوق رأس النظام الحكومي السائد ، وعدم القضاء على هذه الفصيلة الصدامية المتزايدة قوة يوماً بعد يوم في اشتباكات امامية ، بل الاحتفاظ بها في حرمة وحصانة حتى اليوم الحاسم * . هناك وسيلة واحدة فقط من شأنها ان توقف موقتاً وحتى ان تدفع الى الوراء لفترة من الزمن نمو القوى الكفاحية الاشتراكية المتواصل في المانيا ، وهذه الوسيلة هي صدام كبير مع القوات المسلحة ، واهراق الدماء كما في ١٨٧١ في باريس . ولكننا سنتغلب على هذا ايضاً مع مرور الزمن اذا ما حدث . فمن المستحيل محو حزب يضم الملايين من على وجه الارض ؛ فلهذا الغرض لا تكفي جميع البنادق ذات الخزنات في اوروبا واميركا . ولكن من شأن هذا ان يكبح المجرى العادي للتطور ، وان يبقينا في اللحظة الحرجة ، كما يمكن الظن ، بدون فصيلة صداميـــة ، فتتأجـــل المعركـــة الحاسمة ** وتبتعد وتكلف تضحيات اشد وطأة وارهاقاً .

ان سخرية التاريخ العالمي تقلب كل شيء رأساً على عقب . فنحن «الثوريين» ، «الانقلابيين» نحرز من النجاحات بالاساليب الشرعية اكثر مما نحرز بالاساليب غير الشرعية او بالانقلاب . اما الاحزاب التي تسمى نفسها باحزاب النظام ، فانها تهلك من الوضع الشرعي الذي خلقته بنفسها . وبدافع اليأس تزعق مع اوديلون بارو : la légalité nous tue ، الشرعية تقتلنا ، في حين اننا نحن نكتسب في ظل هذه الشرعية عضلات مرنة وخدوداً حمراء ، ونزهر كالحياة الابدية . واذا ما انزلقنا **نحن** في لجة الحماقة الى حد ان ننجرّ الى نضال الشوارع لما فيه

* في نص «Die Neue Zeit» وفي طبعة «النضال الطبقي في فرنسا» الصادرة على حدة في ١٨٩٥ ، لم ترد كلمات «وعدم القضاء على هذه الفصيلة الصدامية المتزايدة قوة يوماً بعد يوم في اشتباكات امامية ، بل الاحتفاظ بها في حرمة وحصانة حتى اليوم الحاسم» . **الناشر** .

** في نص «Die Neue Zeit» وفي طبعة «النضال الطبقـــي في فرنسا» الصادرة على حدة في ١٨٩٥ ، لم ترد كلمات «وان يبقينا في اللحظة الحرجة ، كما يمكن الظن ، بدون فصيلة صدامية» ، ووردت كلمة «القرار» عوضاً عن كلمتي «المعركة الحاسمة» . **الناشر** .

صالح هذه الاحزاب ، لا يبقى لهذه الاحزاب في آخر المطاف غير امر واحد ، هو ان تنتهك بنفسها هذه الشرعية المشؤومة .

وفي هذه الاثناء ، تضع هذه الاحزاب قوانين جديدة ضد الانقلاب . ومن جديد يوضع كل شيء رأساً على عقب . ترى ، ألم يكن اعداء الانقلاب الالداء الحاليون هم انفسهم بالامس انقلابيين ، ترى ، هل **نحن** الذين استثرنا الحرب الاهلية في ١٨٦٦ ؟ ترى ، هل **نحن** الذين طردنا ملك هانوفر ، وكورفورست (امير) هيسن ، ودوق ناساو من اراضيهم الاصلية ، الشرعية ، الموروثة واستولينا على هذه الاراضي ؟ وهؤلاء الذين قلبوا الاتحاد الالماني وثلاثة تيجان هي من نعمة الله يتذمرون الآن من الانقلاب ! Quis tulerit Gracchos de seditione querentes?* ومن ذا الذي يمكنه ان يسمح لانصار بيسمارك بشتم الانقلاب ؟

ولكن ، ليطبقوا مشاريع قوانينهم ضد الانقلاب ، وليجعلوها اشد وحشية وضراوة ، وليحولوا جميع القوانين الجزائية الى مطاط ، فانهم لن يتوصلوا الا الى ما يشكل برهاناً جديداً على عجزهم . فلاجل ايذاء الاشتراكية-الديموقراطية جدياً ، ينبغي عليهم اللجوء ايضاً الى اجراءات مختلفة تماماً . فضد الانقلاب الاشتراكي-الديموقراطي الذي يعمل في صالحه في الظرف الراهن التقيد بالقوانين على وجه الدقة ، لا يمكنهم اللجوء الا الى انقلاب تقوم به احزاب النظام ، الى انقلاب لا يمكن ان يتحقق بدون انتهاك القوانين . ان السيد روسلر ، البيروقراطي البروسي ، والسيد فون بوغوسلافسكي ، الجنرال البروسي ، قد بينا لهم الوسيلة الوحيدة التي يمكن استعمالها ، على الارجح ، ضد العمال حين لا يسمحون بجرهم الى نضال الشوارع . مخالفة الدستور ، الديكتاتورية ، العودة الى الحكم المطلق regis voluntas suprema lex! ** المزيد من الجرأة ، ايها السادة ، فلا مجال هنا للثرثرة ، هنا يجب العمل !

---

* ترى ، هل يمكن الصبر عندما يغتاظ غراكوس من الفتنة ؟ (**يوفينال** ، الاهجية الثانية) . **الناشر** .

** ارادة الملك هي القانون الاعلى ! **الناشر** .

ولكن لا تنسوا ان الامبراطورية الالمانية ، مثلها مثل جميع الدول الصغيرة ومثل جميع الدول الحديثة على العموم ، هي **نتاج اتفاق** : اولاً اتفاق بين الملوك ، وثانياً ، اتفاق بين الملوك والشعب . فاذا خالف احد الطرفين الاتفاق ، فان الاتفاق بمجمله يفقد قوته ، ويتحرر الطرف الآخر ايضاً من التزاماته . وهذا ما قدم لنا عليه بيسمارك البرهان الساطع في عام ١٨٦٦ . وعليه ، اذا خالفتم دستور الامبراطورية ، فان الاشتراكية-الديموقراطية ستتحرر هي ايضاً من التزاماتها وسيكون بوسعها ان تتصرف حيالكم حسبما تراه ضرورياً . اما ما ستفعله على وجه التدقيق ، فهذا سر من المشكوك فيه ان تفشيه لكم الآن * .

منذ قرابة ١٦٠٠ سنة ، عمل في الامبراطورية الرومانية حزب للانقلاب شديد الخطر . فقد قوض هذا الحزب الدين وجميع اسس الدولة ، وانكر صراحة ان تكون ارادة الامبراطور القانون الاعلى ، وكان بلا وطن ، كان اممياً ؛ وقد انتشر في جميع اقاليم الامبراطورية ، من بلاد الغال الى آسيا ، وتسرب الى ما وراء حدودها . وزمناً طويلاً جاهد خفية وعمل سراً ، ولكنه شعر خلال حقبة مديدة نسبياً بانه صار من القوة بحيث يستطيع العمل جهاراً وعلناً . فان حزب الانقلاب هذا ، المعروف باسم حزب المسيحيين ، قد كسب لنفسه عدداً كبيراً من الانصار في صفوف القوات المسلحة ايضاً ؛ فقد غدت فيالق برمتها مسيحية . وعندما كانوا يرسلونها الى حضور احتفالات الكنيسة السائدة الوثنية من اجل اداء المراسم العسكرية ، كان الجنود المنتمون الى حزب الانقلاب يتجاسرون ويعلقون على خوذاتهم علامات خاصة هي الصلبان ، دليلاً على احتجاجهم . بل ان المضايقات العادية في الثكنات من جانب الرؤساء كانت تبقى بلا جدوى . ولم يبق بوسع الامبراطور ديوقليسيانوس ان يرى بهدوء كيف يتقوض النظام والطاعة والانضباط في صفوف قواته ، فاتخذ تدابير حازمة قبل فوات الاوان . فقد اصدر قانوناً ضد

---

* في نص «Die Neue Zeit» وفي طبعة «النضال الطبقي في فرنسا» الصادرة على حدة في ١٨٩٥ ، لم ترد الجمل الثلاث الاخيرة من هذا المقطع . **الناشر** .

الاشتراكيين – اي ضد المسيحيين . ومنعت اجتماعات الانقلابيين ، وأُغلقت اماكن اجتماعاتهم بل انها دُمِّرت ، ومُنعت الشارات المسيحية – الصلبان وغير ذلك – كما منعت في سكسونيا المناديل الجيبية الحمراء . وحُرم المسيحيون من حق شغل الوظائف الحكومية ، ولم يكن بوسعهم ان يكونوا حتى جنوداً اولين . وبما انه لم يكن هناك بعد في ذلك الوقت قضاة مروضون كما ينبغي حسب اصول «التحيز» ، قضاة يرتأي وجودهم مشروع القانون الذي تقدم به السيد فون كيللر بشأن درء الانقلابات (١٨) ، فقد كان ممنوعاً بكل بساطة على المسيحيين ان يفتشوا عن الحماية في المحكمة . ولكن هذا القانون الاستثنائي بقي هو ايضاً بلا جدوى . وبدافع التهكم والازدراء ، كان المسيحيون ينزعون نص القانون عن الجدران ، بل انهم ، كما يقال ، حرقوا في نيقوميديا قصراً كان يقيم فيه الامبراطور حينذاك . وحينذاك انتقم من المسيحيين باضطهادهم بالجملة في عام ٣٠٣ بعد الميلاد . وقد كان ذلك آخر اضطهاد من هذا النوع . وكان اثره قوياً الى حد ان الاغلبية الساحقة من الجيش كانت تتألف بعد ١٧ سنة على انقضائه من المسيحيين ، والى حد ان قسطنطين ، الحاكم المطلق التالي لعموم الامبراطورية الرومانية ، الذي لقّبه رجال الكنيسة بقسطنطين الكبير ، اعلن المسيحية دين الدولة .

فريدريك انجلس

لندن ، ٦ آذار (مارس) ١٨٩٥ .

كتب باللغة الالمانية

صدرت (مع اختصارات) في مجلة «Die Neue Zeit» ، المجلد ٢ ، العددان ٢٧ و٢٨ لعامي ١٨٩٤–١٨٩٥ ، وفي كتاب : Karl Marx. «Die Klassenkämpfe in Frankreich 1848 bis 1850». Berlin, 1895

النضال الطبقي في فرنسا
من ١٨٤٨ الى ١٨٥٠

ان كل باب هام الى هذا الحد او ذاك من تاريخ الثورة في ١٨٤٨–١٨٤٩ ، باستثناء بعض الفصول ، يحمل العنوان التالي : **هزيمة الثورة** !

ولكن ليست الثورة هي التي هلكت في هذه الهزائم . فقد هلكت بقايا التقاليد مما قبل الثورة ، ونتائج العلاقات الاجتماعية التي لم تبلغ بعد من التأزم درجة التناقضات الطبقية الحادة ، وهلك الاشخاص ، والاوهام ، والتصورات ، والمشاريع التي لم يتحرر منها حزب الثورة قبل ثورة شباط (فبراير) ، والتي لم يكن من الممكن ان يحرره منها **انتصار شباط** ، بل فقط جملة من **الهزائم** .

وبكلمة ، سارت الثورة الى الامام وشقت الطريق لنفسها ، لا بمكاسبها المضحكة المبكية المباشرة ، بل بالعكس ، بكونها ادت الى نشوء ثورة مضادة متراصة وقوية ، ادت الى ظهور عدو كان حزب الانقلاب يتحول في سيـاق النضال ضده بالذات الى حزب ثوري حقاً .

وان الغاية من المقالات التالية هي تقديم البرهان على ذلك .

١

هزيمة حزيران ١٨٤٨

بعد ثورة تموز (يوليو) (١٩) ، حين كان المصرفي الليبيرالي لافيت يرافق compère له * الدوق اورليان (٢٠) ، في موكبه المظفر الى دار البلدية ، أفلتت منه الجملة التالية : «**من الآن وصاعداً سيحكم المصرفيون**» . لقد افشى لافيت بسر الثورة .

وفي عهد لويس فيليب ، لم تحكم البرجوازية الفرنسية ، بل **فئة واحدة منها** فقط – المصرفيون ، وملوك البورصة والسكك الحديدية ، واصحاب مناجم الفحم الحجري ومناجم الحديد والغابات ، والقسم المنضم اليهم من اصحاب الملكية العقارية الكبيرة – اي ما يسمى **بالاريستقراطية المالية** . فقد اعتلت هذه الفئة العرش ، واملت القوانين في المجلسين ، ووزعت المراكز الرابحة في الدولة ، ابتداء من المناصب الوزارية وانتهاء بدكاكين الدخان الحكومية .

وكانت **البرجوازية الصناعية** الصرف جزءاً من المعارضة الرسمية ، اي انها لم تكن ممثلة في المجلسين الا بصورة الاقلية . وكانت معارضتها تشتد بقدر ما كانت اوتوقراطية الاريستقراطية المالية تتخذ شكلاً اصفى فأصفى ، وبقدر ما كانت تتصور ان سيادتها على الطبقة العاملة قد اصبحت ثابتة وطيدة بعد انتفاضات اعوام ١٨٣٢ و١٨٣٤ و١٨٣٩ (٢١) التي قمعت بالحديد والنار . فان الصناعي **غراندن** من مدينة روان ، المتعصب الاشد تطرفاً وضراوة بين رجال الرجعية البرجوازية في الجمعية الوطنية التأسيسية والجمعية الوطنية التشريعية ، كان في مجلس النواب اعنف خصم لغيزو . وكان **ليون فوشيه** ، الذي اشتهر فيما بعد بمساعيه العقيمة للنهوض الى مستوى غيزو الثورة المضادة الفرنسية ، يشن في اواخر عهد لويس فيليب حرباً كلامية دفاعاً عن الصناعة وضد المضاربة وذنبها –

---

* تعني ١ – الاشبين ، ٢ – العراب ، ٣ – الشريك في دسيسة او في مغامرة . **الناشر** .

الحكومة . وكان **باستيا** يحرض باسم بوردو وجميع صناع الخمور الفرنسيين ضد النظام السائد .

وكانت **البرجوازية الصغيرة** بجميع فئاتها ، وكذلك **الفلاحون** قد أقصيت كلياً عن الاشتراك في السلطة السياسية . واخيراً ، كان ممثلو الطبقات المذكورة **الايديولوجيون** والمدافعون عنها : علماؤها ومحاموها واطباؤها ، والخ . ، — اي ، باختصار ، من يسمون «**بنوابغ**»ها ، يقفون في صفوف المعارضة الرسمية او خارج pays légal * تماماً .

وكان العوز المالي قد وضع ملكية تموز ، منذ بادئ بدء ، في حال تبعية ازاء الاوساط العليا من البرجوازية ، واذا تبعيتها ازاء الاوساط العليا من البرجوازية تغدو بدورها مصدراً لا ينضب معينه لعوز مالي مشتد أبداً . فلا يمكن اخضاع ادارة الدولة لمصالح الانتاج الوطني طالما لم يبعث التوازن في الميزانية ، التوازن بين نفقات الدولة وايراداتها ، ولكن كيف يبعث هذا التوازن بدون تخفيض نفقات الدولة ، اي بدون المس بمصالح اعمدة النظام السائد وبدون تعديل نظام الضرائب ، اي بدون القاء قسم كبير من عبء الضرائب على كاهل الاوساط العليا من البرجوازية ؟

وكانت **مديونية الدولة** تخدم بالاحرى **المصالح المباشرة** لتلك الفئة من البرجوازية التي كانت تسود وتشترع بواسطة المجلسين . فقد كان **عجز الدولة** على وجه الضبط الموضوع الرئيسي لمضاربتها والمصدر الأهم لاثرائها . ففي نهاية كل سنة — عجز جديد . وبعد كل اربع او خمس سنوات — قرض جديد . والحال ، كان كل قرض جديد يوفر للاريستقراطية المالية فرصة مناسبة جديدة لنهب الدولة ، المسنودة بصورة مصطنعة الى عتبة الافلاس ، — كان يتعين على الدولة ان تأخذ قروضاً من المصرفيين بأجحف الشروط . وفضلاً عن ذلك ، كان كل قرض جديد يوفر فرصة اضافية لنهب الجمهور الذي يوظف رساميله في اوراق الدولة المالية ذات الفائدة المئوية ، وذلك

---

* خارج حلقة الاشخاص الذين يتمتعون بحق الانتخاب . **الناشر** .

عن طريق عمليات البورصة ، التي كانت الحكومة والاغلبية البرلمانية مطلعة على سرها . وضع قروض الدولة غير المستقر والاطلاع على اسرار الدولة ، ذلك هو ، على العموم ، ما كان يؤمن للمصرفيين وشركائهم في المجلسين وفي العرش امكانية استثارة تقلبات فجائية ، استثنائية في اسعار اوراق الدولة المالية ، كانت تستتبع حتماً ، في كل مرة ، خراب عدد كبير من صغار الرأسماليين واثراء كبار رجال البورصة بسرعة لا تصدق . ان واقع ان عجز الدولة كان يخدم المصالح المباشرة للفئة السائدة من البرجوازية ، يفسر لماذا كانت نفقات الدولة **الاستثنائية** في السنوات الاخيرة من عهد لويس فيليب توازي اكثر من ضعفي نفقات الدولة الاستثنائية في زمن نابليون ؛ فقد كانت تبتلع سنوياً حوالي ٤٠٠ مليون فرنك في حين انه كان من النادر ان تبلغ جميع صادرات فرنسا بالمتوسط ٧٥٠ مليون فرنك في السنة . وكانت المبالغ الضخمة التي تمر بهذه الطريقة في يد الدولة ، تخلق ، علاوة على ذلك ، فرصة ملائمة لأجل المقاولات الاحتيالية وعمليات الرشوة والاختلاسات والحيل من كل شاكلة وطراز . ان نهب الدولة الذي كان يجري بالجملة عن طريق القروض ، كان يتكرر بالمفرق عن طريق المقاولات الحكومية . وما كان يقع في العلاقات بين المجلس والحكومة كان يتكرر مراراً في العلاقات بين مختلف الدوائر الحكومية ومختلف ارباب الاعمال .

وكما ان الطبقة السائدة كانت تستغل نفقات الدولة على العموم وقروض الدولة ، كذلك كانت تستغل **بناء السكك الحديدية** . وكان المجلسان يلقيان العبء الرئيسي من النفقات على عاتق الدولة ، بينما كانا يضمنان الثمار الذهبية للاريستقراطية المالية المضاربة . والجميع يتذكرون الفضائح التي تفجرت في مجلس النواب عندما تبين صدفة ان جميع نواب الاغلبية ، بمن فيهم عدد من الوزراء ، كانت لهم مصلحة ، بوصفهم مساهمين ، في مشاريع بناء السكك الحديدية ذاتها التي كانوا فيما بعد ، بوصفهم مشترعين ، يجبرون الدولة على تنفيذها على نفقتها .

وكان اقل اصلاح مالي يتحطم ، بالعكس ، على مقاومة

المصرفيين . مثلاً . **الاصلاح البريدي** . فقد احتج روتشيلد . فهل تجرأت الدولة ، يا ترى ، على تخفيض تلك المصادر من دخلها التي كان ينبغي ان تدفع منها الفوائد عن دينها المتعاظم باستمرار ؟

ان ملكية تموز لم تكن غير شركة مساهمة لأجل استثمار الثروة الوطنية الفرنسية ؛ وكانت ارباحها توزع على الوزراء ، والمجلسين ، وعلى ٢٤٠٠٠٠ ناخب مع اذنابهم . وكان لويس فيليب مديراً لهذه الشركة – ضرباً من روبير ماكير (٢٢) على العرش . وكان هذا النظام ما ينفك يعرض للمخاطر ويضر التجارة والصناعة والزراعة والملاحة ، ومصالح البرجوازية الصناعية التي سجلت على رايتها في ايام تموز gouvernement à bon marché – حكومة رخيصة .

وبما ان الاريستقراطية المالية كانت تسن القوانين ، وتصرف شؤون الدولة ، وتتصرف بكل السلطة الاجتماعية المنظمة ، وبما انها كانت تقبض بيدها على الرأي العام بفضل واقع سيادتها ذاته وعن طريق الصحافة ، ففي جميع الميادين ، ابتداء من البلاط الملكي وانتهاء بـ café borgne * ، كان يسود العهر نفسه ، والكذب الوقح نفسه ، والولع نفسه بالاثراء ، لا عن طريق الانتاج ، بل عن طريق اختلاس ثروة الغير المتوفرة وسرقتها بحذاقة وشطارة . وفي الاوساط العليا من المجتمع البرجوازي على الاخص ، كانت تتبدى مطامع جامحة ، غير سليمة ، فاسدة ، تصطدم لدى كل خطوة حتى بالقوانين البرجوازية ، وتفتش فيها الثروة المكتسبة بالمضاربة لنفسها ، بالطبع ، عن ترضية تصبح فيها المتعة خلاعة ويتمازج فيها الذهب والقذر والدم معاً . ان الاريستقراطية المالية ليست ، من حيث اسلوب اثرائها ، ومن حيث متعاتها ، **غير انبعاث لحثالة البروليتاريا في الاوساط العليا من المجتمع البرجوازي** .

ولقد صاح الذين لم يشتركوا في حكم هذه الفئة من البرجوازية الفرنسية : «**يا للفساد !**» وصاح الشعب

---

* باوكار الدرجة السفلى . **الناشر** .

* «*À bas les grands voleurs! À bas les assassins!*» عندما كانت تمثل في عام ١٨٤٧ ، على اعلى حلبات المجتمع البرجوازي ، نفس تلك المشاهد التي تسوق حثالة البروليتاريا ، عادة ، الى اوكار الدعارة والى مآوى العجز والى دور المجانين ، وتقودها الى قفص الاتهام والى الاشغال الشاقة والى المقصلة . كانت البرجوازية الصناعية قد رأت خطراً على مصالحها ، وكانت البرجوازية الصغيرة مفعمة بالغضب الاخلاقي ، وكان خيال الشعب مستاء . وكانت باريس غارقة في اهاجي من نوع : «La dynastie Rothschild» ** و «Les juifs rois de l'époque» والخ . ، وتدمغ بالخزي والعار ، بقدر متفاوت من الفكاهة والظرافة ، سيادة الاريستقراطية المالية .

Rien pour la gloire! **** المجد لا يجلب اي ربح !

La paix partout et toujours! (* الحرب تخفض اسعار الاوراق المالية ذات الفائدة ٣ او٤ بالمئة ! – ذلك ما سجلته فرنسا رجال البورصة على رايتها . ولهذا كانت سياستها الخارجية تتلخص في جملة من الاهانات للكرامة القومية الفرنسية . ولقد غضبت هذه الكرامة بقوة خاصة لضم كراكوفيا الى النمسا الذي انجز نهب بولونيا ، ولأن غيزو وقف بنشاط الى جانب الحلف المقدس (٢٣) في حرب زوندربوند السويسرية (٢٤) . ان انتصار الليبيراليين السويسريين في هذه الحرب المهزلة قد رفع في المعارضة البرجوازية في فرنسا شعورها بكرامتها ، والانتفاضة الشعبية الدامية في باليرمو فعلت فعلها ، كالتيار الكهربائي ، في الجمهور الشعبي المشلول وايقظت ذكرياته ومشاعره الثورية العظيمة (** .

* «ليسقط اللصوص الكبار ! ليسقط القتلة !» **الناشر** .

** «سلالة روتشيلد» . **الناشر** .

*** «المرابون ملوك زماننا» . **الناشر** .

**** **لا** فلس من اجل المجد ! **الناشر** .

(* السلام باي ثمن كان ! **الناشر** .

(** ضم كراكوفيا الى النمسا ، بموافقة روسيا وبروسيا ، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٦ ؛ حرب زوندربوند السويسرية من ٤ الى ٢٨ تشرين الثاني ١٨٤٧ ؛ انتفاضة باليرمو في ١٢ كانون الثاني

واخيراً تسارع انفجار الاستياء العام ، وتحول التذمر الى انتفاضة بفضل **حادثين اقتصاديين عالميي الشأن** .

فان **مرض البطاطا وسوء الموسم في ١٨٤٥ و١٨٤٦** قد قوّيا التذمر العام في صفوف الشعب . وفي ١٨٤٧ ، ادى غلاء الاسعار في فرنسا ، كما في القارة كلها ، الى وقوع مصادمات دموية . الى جانب افراط الاريستقراطية المالية بلا حياء في العربدة والقصف والفجور – نضال الشعب من اجل وسائل العيش الضرورية الضرورية ! في بوزانس يعدمون المشتركين في عصيانات الجياع ، وفي باريس تنتزع العائلة الملكية من يد القضاء النصابين المتخمين !

وكانت **الازمة التجارية والصناعية العامة** في بريطانيا الحادث الاقتصادي الثاني الكبير الذي عجل في انفجار الثورة . فقد سبق وانبأ عنها في خريف ١٨٤٥ الافلاس الشامل الذي اصاب المضاربين باسهم السكك الحديدية ، وأخرتها في عام ١٨٤٦ جملة من الظروف العرضية كالغاء رسوم الحبوب المتوقع ، وانفجرت اخيراً ، في خريف ١٨٤٧ ، بصورة الافلاسات التي حلت بكبار تجار لندن المتاجرين ببضائع المستعمرات ، والتي تبعتها على الفور افلاسات المصارف العقارية واغلاق المصانع في الدوائر الصناعية في بريطانيا . وقبل ان تنعكس في القارة الى النهاية عواقب هذه الازمة ، نشبت ثورة شباط .

ان الوباء الاقتصادي الذي اصاب التجارة والصناعة ، قد زاد من وطأة حكم الاريستقراطية المالية المطلق فوق ما هو عليه من وطأة لا تطاق . فشنت البرجوازية المعارضة في فرنسا كلها **حملة من المآدب** دعماً **للاصلاح الانتخابي** كان المقصود منها ان تؤمن لها الاغلبية في المجلسين وتطيح بوزارة البورصة . وفي باريس ، استتبعت الازمة الصناعية ، على الاخص ، عاقبة اخرى : فقد اجبرت جمهور الصناعيين وكبار التجار الذين لم يبق في وسعهم ، بحكم الظروف الناشئة ، ان يسيِّروا امورهم في

(يناير) ١٨٤٨ ؛ قصف المدينة بالمدافع مدة تسعة ايام في اواخر كانون الثاني من قبل قوات نابولي . **(ملاحظة انجلس لطبعة ١٨٩٥)** .

السوق الخارجية ، على الاندفاع الى السوق الداخلية . فأسسوا شركات كبيرة انزلت منافستها الخراب بصغار اصحاب الدكاكين . وهذا ما يفسر الافلاسات العديدة في هذا القسم من البرجوازية الباريسية ومسلكه الثوري في ايام شباط . ومعلوم ان غيزو والمجلسين ردوا على اقتراحات الاصلاحات بتحد لا لبس فيه ولا ابهام ، وان لويس فيليب اعتزم تعيين وزارة بارو بعد فوات الاوان بكثير ، وان الامور بلغت حد الاصطدام بين الشعب والجيش ، وان الجيش كان منزوع السلاح بالمسلك الخامل الذي سلكه الحرس الوطني ، وان ملكية تموز اضطرت الى اخلاء المكان للحكومة الموقتة .

ان **الحكومة الموقتة** التي نشأت على متاريس شباط كانت ، لا مناص ، من حيث قوامها ، أنعكاساً لمختلف الاحزاب التي تقاسمت فيما بينها ثمار النصر . ولم يكن من الممكن ان تكون الا **مساومة بين مختلف الطبقات** التي اطاحت بملكية تموز بتضافر جهودها ، ولكن التي كانت مصالحها متناقضة . كانت **الاغلبية الساحقة** من الحكومة الموقتة تتألف من ممثلي البرجوازية . وكان ليدرو-رولان وفلوكون ممثلي البرجوازية الصغيرة الجمهورية ؛ وكانت البرجوازية الجمهورية ممثلة بجماعة من «National» (٢٥) ، والمعارضة الملكية الاسرية (٢٦) بكريميه ودوبون دي لور وغيرهما . وكان للطبقة العاملة ممثلان فقط هما لويس بلان وألبر . واخيراً ، لم يكن لامارتين في الحكومة الموقتة معبراً حقاً وفعلاً عن مصلحة فعلية ما ، عن طبقة معينة ما ؛ بل كان صورة مجسدة لثورة شباط نفسها ، للانتفاضة العامة باوهامها وشعرها ومضمونها الخيالي وتعابيرها . وعلى كل حال ، كان ممثل ثورة شباط هذا ، من حيث وضعه ومن حيث آراؤه ، ينتمي الى **البرجوازية** .

واذا كانت باريس تسود على فرنسا بفضل المركزية السياسية ، فان **العمال** يسودون على باريس في ازمان الهزات الثورية . وقد كانت اول خطوة قامت بها الحكومة الموقتة انها حاولت ان تتخلص من هذا النفوذ الساحق بالاحتكام الى فرنسا الصافية الذهن ضد باريس الثملة بنشوة النصر . فقد نازع

لامارتين مجاهدي المتاريس الحق في اعلان الجمهورية . وقال انه لا يمكن ان يفعل ذلك غير اغلبية الامة الفرنسية ، وانه يجب انتظار تصويتها ، وانه يجب على بروليتاريا باريس ان لا تشوه انتصارها بالاغتصاب . ان البرجوازية تسمح للبروليتاريا باغتصاب **واحد** فقط ، هو اغتصاب النضال .

في ٢٥ شباط (فبراير) ، عند الظهر ، لم تكن الجمهورية قد أُعلنت بعد ، ولكن جميع الحقائب الوزارية كانت قد وزعت بين العناصر البرجوازية في الحكومة الموقتة والجنرالات والمصرفيين والمحامين الملتفين حول «National» . الا ان العمال قرروا ان لا يسمحوا هذه المرة بهذا الخداع كما حدث في تموز (يوليو) ١٨٣٠ . فقد كانوا على استعداد لاستئناف النضال ونيل الجمهورية بقوة السلاح . ولابلاغ ذلك راح **راسباي** الى دار البلدية . **وأمر** الحكومة الموقتة ، باسم بروليتاريا باريس ، بان تعلن الجمهورية ؛ واذا لم تنفذ مشيئة الشعب هذه في غضون ساعتين ، فانه سيعود على رأس ٢٠٠٠٠٠ شخص . كانت جثث المجاهدين المستشهدين لم تبرد بعد ، وكانت المتاريس لم ترفع بعد ، وكان العمال لم تنزع بعد منهم اسلحتهم ، وكان الحرس الوطني القوة الوحيدة التي كان من الممكن معارضتهم بها . وفي هذه الاوضاع ، تبددت على الفور اعتبارات الحكمة السياسية والحساسية الشرعية عند الحكومة الموقتة . وقبل انقضاء مدة الساعتين ، وكانت جميع جدران باريس تزدهي بالكلمات الجبارة التاريخية :

République française! Liberté, Egalité, Fraternité! *

ومع اعلان الجمهورية على اساس الحق الانتخابي العام زالت ايضاً ذكرى تلك الاهداف والبواعث المحدودة التي دفعت البرجوازية الى ثورة شباط . فعوضاً عن بضع كتل من البرجوازية ، توفرت فجأة لجميع طبقات المجتمع الفرنسي امكانية الوصول الى السلطة السياسية ، واضطرت الى ترك اللوجات والصالة والشرفة والى الظهور على الحلبة الثورية بوصفها اشخاص المسرحية ! ومع

---

* الجمهورية الفرنسية ! الحرية ، المساواة ، الاخاء ! **الناشر** .

الملكية الدستورية ، زال ايضاً استقلال الدولة الظاهري حيال المجتمع البرجوازي ، ومع هذا الاستقلال زالت جميع المصادمات الثانوية ، الناجمة عن هذا الوهم !

وما ان اجبرت البروليتاريا الحكومة الموقتة ، ومن خلالها فرنسا كلها ، على القبول بالجمهورية ، حتى برزت على الفور في المقدمة كحزب مستقل ، ولكنها استثارت الى النضال ضدها كل فرنسا البرجوازية . لقد كسبت فقط التربة لأجل النضال في سبيل تحررها الثوري ، ولكنها لم تكسب البتة هذا التحرر نفسه .

وبالعكس ، كان يتعين على جمهورية شباط قبل كل شيء **ان تجعل سيادة البرجوازية أكمل من ذي قبل** : فبفضلها توفرت **لجميع الطبقات المالكة** امكانية الوصول الى السلطة السياسية جنباً الى جنب مع الاريستقراطية المالية . وانتشلت الجمهورية اغلبية ملاكي الاراضي الكبار ، والشرعيين (الليجيتيميين – legitimes) من تلك الحقارة السياسية التي حكمت عليهم بها ملكية تموز . وليس عبثاً حرضت «Gazette de France» (٢٧) مع جرائد المعارضة بصوت واحد ، وليس عبثاً وقف لاروشجاكلين في جلسة مجلس النواب في ٢٤ شباط (فبراير) الى جانب الثورة . فلقد وضع الحق الانتخابي العام مصير فرنسا في ايدي المالكين الاسميين الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي – في ايدي **الفلاحين** . واخيراً ، حطمت جمهورية شباط التاج الذي كان يختفي الرأسمال وراءه ، فظهرت سيادة البرجوازية الآن على المكشوف .

وكما ظفر العمال في ايام تموز **بالملكية البرجوازية** ، كذلك ظفروا في ايام شباط **بالجمهورية البرجوازية** . وكما اضطرت ملكية تموز الى اعلان نفسها **ملكية مطوقة بمؤسسات جمهورية** ، كذلك اضطرت جمهورية شباط الى اعلان نفسها **جمهورية مطوقة بمؤسسات اجتماعية** . فان بروليتاريا باريس قد **انتزعت** هذا التنازل ايضاً .

وقد أملى مارش ، العامل ، المرسوم الذي تعهدت بموجبه الحكومة الموقتة المشكلة للتو بان تؤمن للعمال وسائل عيشهم بالعمل ، وتضمن العمل لجميع المواطنين ، وهكذا دواليك .

وعندما نسيت الحكومة وعودها بعد بضعة ايام ، وغابت البروليتاريا عن بالها كلياً ، على ما يبدو ، تحرك جمع من ٢٠٠٠٠ عامل الى دار البلدية صائحين : **تنظيم العمل ! تشكيل وزارة خاصة للعمل !** وبعد مناقشات طويلة ، عينت الحكومة ، غصباً عنها ، لجنة دائمة خاصة عهدت اليها **بالبحث** عن الوسائل لتحسين اوضاع الطبقات الكادحة . وقد تألفت هذه اللجنة من مندوبي الطوائف الحرفية في باريس برئاسة لويس بلان وألبر . وقد وضع قصر اللوكسمبورغ تحت تصرفها لعقد جلساتها . وهكذا طرد ممثلو الطبقة العاملة من المبنى الذي كانت تعقد فيه الحكومة الموقتة جلساتها ، وقبض القسم البرجوازي من هذه الحكومة في يده بوجه الحصر على سلطة الدولة الفعلية وعلى مقاليد الحكم . **والى جانب** وزارات المالية والتجارة والاشغال العامة ، **والى جانب** المصرف والبورصة ، اقيم **الكنيس الاشتراكي** الذي كانت مهمة كاهنيه **الاولين** ، لويس بلان وألبر ، فتح ارض الميعاد ، والتبشير بالانجيل الجديد ، وتوفير العمل لبروليتاريا باريس . وخلافاً لكل سلطة دولة دنيوية ، كانا لا يملكان اي ميزانية واي سلطة تنفيذية . كان ينبغي عليهما ان يحطما بجبهتيهما دعائم النظام البرجوازي . وبينما كانوا يبحثون في قصر اللوكسمبورغ عن الحجر الفلسفي ، كانوا يصكون في دار البلدية النقود المتداولة .

ولكنه يجب القول انه لم يكن من الممكن فعلاً ان تتحقق مطالب بروليتاريا باريس الا بشكل لجنة اللوكسمبورغ الغامض لأنها كانت تتجاوز اطار الجمهورية البرجوازية .

لقد قام العمال بثورة شباط مع البرجوازية سوية ؛ والآن حاولوا ان يذودوا عن مصالحهم **الى جانب** البرجوازية ، — اذ انهم قد اجلسوا عاملاً واحداً في قلب الحكومة الموقتة الى جانب الاغلبية البرجوازية . **تنظيم العمل** ! ولكن العمل المأجور — انما هو التنظيم البرجوازي القائم للعمل . وبدونه ، لا رأسمال ، ولا برجوازية ، ولا مجتمع برجوازي . **وزارة خاصة للعمل** ! ولكن أليست وزارات المالية والتجارة والاشغال العامة ، يا ترى ، وزارات **برجوازية** للعمل ؟ **والى جانبها** ، لم يكن من

الممكن ان تكون وزارة العمل **البروليتارية** غير وزارة العجز ، وزارة التمنيات البريئة ، لجنة اللوكسمبورغ . ان العمال ، وقد آمنوا بامكان تحررهم جنباً الى جنب مع البرجوازية ، كانوا يأملون كذلك بتحقيق ثورتهم البروليتارية ضمن حدود فرنسا الوطنية ، جنباً الى جنب مع سائر الامم البرجوازية . ولكن علاقات فرنسا الانتاجية تشترطها تجارتها الخارجية ، ووضعهـــا في السوق العالمية وقوانين هذه السوق . وهل يسع فرنسا ، يا ترى ، ان تخالف هذه القوانين دون ان تستثير حرباً ثورية اوروبية يتردد صداها في بريطانيا ، سيدة السوق العالمي هذه ؟

حين تثور طبقة تتركز فيها مصالح المجتمع الثورية ، تجد مباشرة في وضعها بالذات المضمون والمادة لأجل نشاطها الثوري : فتقضي على الاعداء ، وتتخذ التدابير التي تمليهـــا مقتضيات النضال ، وعواقب اعمالها تدفعها الى ابعد . وهي لا تنصرف الى البحوث المجردة في مهامها . الا ان الطبقة العاملة الفرنسية لم تكن في مثل هذا الوضع ، ولم تكن قادرة بعد على تحقيق ثورتها بالذات .

ان تطور البروليتاريا الصناعيـة مشروط ، على العموم ، بتطور البرجوازية الصناعية . ففي ظل سيادتها فقط ، تكتسب البروليتاريا الصناعية وجوداً قومياً واسعاً قادراً على رفع ثورتها الى مستوى ثورة وطنية عامة ، وفي ظل سيادتها فقط تصنع البروليتاريا الصناعية وسائل الانتاج العصرية التي تشكل في الوقت نفسه وسائل تحررها الثوري . فقط سيادة البرجوازية الصناعية تستأصل جذور المجتمع الاقطاعي الماديـــة وتمهد التربة التي يمكن عليها وحدها قيام الثورة البروليتارية . ان الصناعة الفرنسية هي الاكثر تطوراً في القارة كلها ، والبرجوازية الفرنسية هي الاكثر ثورية . ولكن ، ألم تكـن ثورة شباط موجهة مباشرة ، يا ترى ، ضد الاريستقراطية المالية ؟ ان هذا الواقع قد بين ان البرجوازية الصناعية لم تكن سائدة في فرنسا . فلا يمكن ان تقوم سيادة البرجوازية الصناعية الا حيث حولت الصناعة العصرية جميع علاقات الملكية على هواها ؛ ولكنه لا يمكن للصناعة ان تبلغ هذه الدرجة من الجبروت الا متى ظفرت بالسوق العالمي ، لأن الحدود الوطنية لا تكفي لأجل تطورها . اما

الصناعة الفرنسية ، فانها لا تحتفظ لنفسها بالسوق الداخلي بدرجة معينة الا بفضل نظام من الرسوم المانعة معدل الى هذا الحد او ذاك . ولهذا ، اذا كانت البروليتاريا الفرنسية تملك في باريس في زمن الثورة قوة فعلية ونفوذاً فعلياً يدفعانها الى ابعد مما يتناسب مع وسائلها ، فانها في بقية فرنسا غير متمركزة الا في بعض المراكز الصناعية المتفرقة ، ضائعة تقريباً في وسط الاغلبية الساحقة من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة . ان النضال ضد الرأسمال ، بشكله العصري ، بطوره الاعلى ، نضال العامل المأجور الصناعي ضد البرجوازي الصناعي هو في فرنسا واقع غير شمولي . وبعد ايام شباط ، كان بوسعه ، اقل من ذي قبل ، ان يكون بمثابة مضمون وطني للثورة خصوصاً وان النضال ضد اساليب الاستثمار الرأسمالي الثانوية – نضال الفلاح ضد الربا والرهن العقاري ، نضال البرجوازي الصغير ضد التاجر الكبير والمصرفي الكبير والصناعي الكبير ، وبكلمة ، ضد الافلاس ، – كان لا يزال مخفياً تحت غلاف الانتفاضة العامة ضد الاريستقراطية المالية . ولهذا لا غرابة اذا كانت بروليتاريا باريس قد حاولت ان تذود عن مصالحها **جنباً الى جنب** مع المصالح البرجوازية ، عوضاً عن تقديمها بوصفها المصلحة الثورية للمجتمع نفسه ؛ ولا غرابة اذا كانت قد نكست الراية **الحمراء** امام الراية **المثلثة الالوان** (٢٨) . ولم يكن بوسع العمال الفرنسيين ان يسيروا اي خطوة الى الامام ، ولم يكن بوسعهم ان يمسّوا وان شعرة واحدة من النظام البرجوازي ، طالما لم يستنهض مجرى الثورة ضده ، ضد سيادة الرأسمال ، جمهور الامة الواقف بين البروليتاريا والبرجوازية ، جمهور الفلاحين وصغار البرجوازيين ، طالما لم يجبرهم على الانضمام الى البروليتاريا ، والاعتراف بها مناضلهم الطليعي . ولم يستطع العمال ان يشتروا هذا النصر الا بثمن هزيمة تموز الرهيبة .

وانه لتبقى للجنة اللوكسمبورغ ، لصنيعة عمال باريس هذه ، مأثرة مفادها انها كشفت من على منبر اوروبا سر ثورة القرن التاسع عشر ، ألا وهو **تحرير البروليتاريا** . لقد احمر وجه «Moniteur» (٢٩) عندما اضطرت الى الترويج رسمياً «بالهذيانات

الوحشية» التي كانت حتى ذاك مدفونة في تآليف الاشتراكيين المشكوك في صحتها والتي لم تكن تصل الى مسامع البرجوازية الا بين الفينة والفينة بصورة اساطير ما ، بعيدة ، رهيبة نصفياً ، مضحكة نصفياً . واذا اوروبا المندهشة تستيقظ فجأة من نعاسها البرجوازي . وهكذا اذن ، أزيلت **سيادة البرجوازية** ، عند تأسيس الجمهورية ، من تصورات البروليتاريين الذين كانوا يخلطون بين الاريستقراطية المالية وبين البرجوازية على العموم ؛ ومن خيال السذج الجمهوريين الذين كانوا ينكرون وجود الطبقات ذاته او كانوا يعتبرونها ، في احسن الاحوال ، عاقبة للملكية الدستورية ؛ ومن الجمل والتعابير المنافقة لتلك الفئات من البرجوازية التي كانت قد أقصيت حتى ذاك عن الحكم . وفي ذلك الحين ، تحول الملكيون جميعهم الى جمهوريين ، واصحاب الملايين الباريسيون جميعهم الى عمال . وكانت fraternité — التآخي العام والاخوة الشاملة — الكلمة المناسبة لهذا القضاء الخيالي على العلاقات الطبقية . هذا الانصراف الرغيد عن التناقضات الطبقية ، هذا التوفيق العاطفي بين المصالح الطبقية المتضادة ، هذا التحويم الخيالي فوق النضال الطبقي ، وبكلمة ، هذه fraternité ، — ذلك ما كان شعار ثورة شباط الحقيقي . كل ما في الامر ، ان **سوء فهم** بسيط قد قسم المجتمع الى طبقات ؛ وفي ٢٤ شباط ، نعت لامارتين الحكومة الموقتة بانها «un gouvernement qui sus pende *ce malentendu terrible qui existe entre les différentes classes*» * . فانتشت بروليتاريا باريس بهذه النفحة السمحاء من الاخوة العامة .

اما الحكومة الموقتة التي اضطرت الى اعلان الجمهورية ، فقد بذلت ، من جهتها ، قصارى جهدها لتجعل الجمهورية مقبولة بالنسبة للبرجوازية والاقاليم . فقد تنكرت للفظائع الدموية المقترفة في عهد الجمهورية الفرنسية الاولى (٣٠) بالغائها عقوبة الاعدام عن الجرائم السياسية ؛ وكان من الممكن الذود فى الصحافة عن جميع النظرات بكل حرية ؛ وبقي الجيش والقضاء

* «حكومة تضع حداً **لسوء الفهم الرهيب القائم بين مختلف الطبقات**» . **الناشر** .

والادارة ، سوى بعض الاستثناءات ، في ايدي الموظفين القدامى ؛ ولم يحل الى المحاكمة اي من كبار مجرمي ملكية تموز . وتعلل الجمهوريون البرجوازيون من جماعة «National» بكونهم قد استعاضوا عن الاسماء والالبسة الملكية بالاسماء والالبسة الجمهورية القديمة . فان الجمهورية لم تكن بالنسبة لهم غير حلة جديدة لحفلة راقصة من اجل المجتمع البرجوازي القديم . واعتبرت الجمهورية الفتية ان رسالتها الرئيسية تقوم ، لا في تخويف اي كان ، بل ، بالعكس ، في تخويف نفسها بالاحرى ، والذود عن وجودها ونزع سلاح الاعداء باللطف والليونة وعدم المقاومة . واعلنت بطبل وزمر عن مسالمتها للطبقات المميزة داخل البلد وللدول الاستبدادية في الخارج . عش ودع الاخرين يعيشون – ذلك كان شعارها . وفي ذلك الوقت على وجه الضبط ، بعد ثورة شباط على الفور ، ثار الالمان والبولونيون والنمساويون والمجريون والايطاليون – كل شعب وفقاً لظروف وضعه الخاصة . ولم تكن روسيا وبريطانيا على استعداد للتدخل ، – فالاخيرة كانت هي نفسها قد شملتها الحركة ، وكانت الاولى تخاف من هذه الحركة . ولهذا لم تلق الجمهورية في طريقها اي عدو **وطني** . وهذا يعني انه لم تقم هناك تعقيدات خارجية كبيرة من شأنها ان تلهب العزيمة ، وتعجل العملية الثورية ، وتدفع الحكومة الموقتة الى الامام او تلقي بها الى البحر . ان بروليتاريا باريس ، التي رأت في الجمهورية وليدها ، قد رحبت ، طبعاً ، بكل خطوة من الحكومة الموقتة تساعد هذه الحكومة في توطيد مكانتها في المجتمع البرجوازي . وبطيبة خاطر قدمت لكوسيديير خدمات بوليسية لحماية الملكية في باريس وعهدت الى لويس بلان بامر فض الخلافات بين العمال وارباب العمل حول الاجور . وكانت ترى point d'honneur* لها ان تُبقي شرف الجمهورية البرجوازي في عيون اوروبا نقياً لا تشوبه شائبة .

ولم تلق الجمهورية اي مقاومة لا من الخارج ولا من الداخل .

---

* من الشرف . **الناشر** .

وهذا ما نزع سلاحها . وعليه غدت مهمتها ، لا تحويل العالم بالسبيل الثوري ، بل مجرد تكييف نفسها لاوضاع المجتمع البرجوازي . اما باي تعصب عكفت الحكومة الموقتة على اداء هذه المهمة ، فان **اجراءاتها المالية** هي خير ما يبين ذلك .

كان **تسليف الدولة والتسليف الخاص** متخلخلين بالطبع . فان **تسليف الدولة** يرتكز على الثقة بان الدولة تدع الماليين — المرابين يستثمرونها . ولكن الدولة القديمة سقطت ، وكانت الثورة موجهة قبل كل شيء ضد الاريستقراطية المالية . وكانت تشنجات الازمة التجارية الاوروبية الاخيرة لم تتوقف بعد . وكانت الافلاسات لا تزال تتعاقب الواحد تلو الآخر .

اذن ، كان **التسليف الخاص** مشلولاً ، والدورة التجارية معسّرة ، والانتاج مقوضاً قبل انفجار ثورة شباط . وجاءت الازمة الثورية تقوّي الازمة التجارية . فاذا كان التسليف الخاص يرتكز على الثقة بان مجمل علاقات الانتاج البرجوازي كله ، بان النظام البرجوازي كله يبقى سليماً مصوناً ، فكيف كان يجب ان تؤثر فيه ثورة كانت تتهدد اساس الانتاج البرجوازي ذاته ، اي عبودية البروليتاريا الاقتصادية ، — ثورة كانت قد عارضت البورصة بابي الهول في اللوكسمبورغ ؟ ان تحرير البروليتاريا يعني القضاء على التسليف البرجوازي لأنه يعني القضاء على الانتاج البرجوازي والنظام البرجوازي . والحال ، ان تسليف الدولة والتسليف الخاص ، انما هما ميزان الحرارة الاقتصادي الذي يشير الى شدة الثورة . **فبقدر ما يهبط التسليف ، بقدر ما ترتفع حرارة الثورة وتتنامى قوتها الخلاقة .**

لقد ارادت الحكومة الموقتة ان تكشف عن وجه الجمهورية قناع العداء للبرجوازية . ولهذا الغرض كان ينبغي قبل كل شيء ان تؤمن لشكل الدولة الجديد **قيمة تبادلية ، سعراً** في البورصة . ومع تسعير الجمهورية في البورصة ، كان لا بدّ بالضرورة ان يرتفع التسليف الخاص من جديد .

ولتبديد ادنى **شك** بان الجمهورية لا تريد او لا تستطيع اداء الالتزامات التي اخذتها ارثاً عن الملكية ، ولبعث الثقة في ايفائية الجمهورية وفي نزاهتها البرجوازية ، لجأت الحكومة الموقتة

الى تبجح غير لائق بقدر ما هو صبياني . فقد دفعت **قبل** الموعد القانوني لدائني الدولة فوائد الاوراق المالية ذات القيمة ٥ و٤١/٢ و٤ بالمئة . ولقد استعاد الرأسماليون في الحال كل ثقتهم البرجوازية بالنفس وكل زهوهم البرجوازي بالنفس عندما رأوا باي تسرع وجبن يجهدون لشراء ثقتهم .

يقيناً ان المصاعب المالية التي تواجهها الحكومة الموقتة لم تقل من جراء هذه النزوة المسرحية التي افقدتها احتياطيها من النقد السائل . ولم يبق من الممكن اخفاء العوز النقدي زمناً اطول ، فاضطرت **البرجوازية الصغيرة والخادمات والعمال** الى ان يسددوا من جيوبهم ثمن المفاجأة الطيبة التي فوجئ بها دائنو الدولة .

وقد اعلنت الحكومة ان **صناديق الادخار** لن تدفع بعد الآن بموجب الدفاتر من النقود مبلغاً يربو على ١٠٠ فرنك . فقد صودرت المبالغ المودعة في صناديق الادخار ، وحولت بمرسوم من الحكومة الى دين على الدولة لا يترتب تسديده . الامر الذي أثار على الجمهورية حقد **البرجوازية الصغيرة** التي تتخبط ، فضلاً عن ذلك ، في وضع حرج . واذا بها ، وقد تلقت سندات دين على الدولة عوضاً عن دفاتر الادخار ، تضطر الى بيع هذه السندات في البورصة ، وتسليم نفسها على هذا النحو لكبار مرابي البورصة الذين كانت ثورة شباط موجهة ضدهم .

كان **المصرف (البنك)** هيكل الاريستقراطية المالية التي كانت سائدة في ملكية تموز . وكما تقبض البورصة في يدها على قرض الدولة ، كذلك المصرف يسيّر **التسليف التجاري** .

ان ثورة شباط لم تهدد سيادة المصرف مباشرة وحسب ، بل هددت كذلك وجوده بالذات ؛ ولهذا حاول بادئ ذي بدء ان يشوه سمعة الجمهورية ، بجعله العجز عن التسليف ظاهرة عامة . فقد توقف فجأة عن تسليف المصرفيين والصناعيين والتجار . ان هذه المناورة لم تستتبع على الفور ثورة مضادة ، ولكنها أنزلت حتماً ضربة بالمصرف نفسه . فقد استرجع الرأسماليون نقودهم المحفوظة في اقبية المصرف . واندفع مالكو

البنكنوت * الى صندوق المصرف ليبادلوها بالذهب والفضة .

وكان بمقدور الحكومة ان تكره المصرف على **الافلاس** ، بصورة شرعية تماماً ، ودون التدخل بالعنف ؛ ولهذا الغرض ، كان حسبها ان تبقى مكتوفة اليدين وتدع المصرف وشأنه . ان **افلاس المصرف** كان من شأنه ان يكون بمثابة طوفان يطهر في لحظة واحدة التربة الفرنسية من الاريستقراطية المالية ، من هذه القاعدة الذهبية لملكية تموز ، من هذا العدو الاقوى والاخطر للجمهورية . ولو افلس المصرف ، لتعين على البرجوازية نفسها ان تقف من تأسيس الحكومة للمصرف الوطني ومن اخضاع التسليف الوطني لمراقبة الامة موقفها من آخر محاولة يائسة للخلاص .

ولكن ، عوضاً عن هذا ، اقرت الحكومة الموقتة **سعراً الزامياً** للبنكنوت . وفضلاً عن ذلك ، حولت جميع المصارف الاقليمية الى فروع لمصرف فرنسا ، واتاحت له بالتالي مد شبكته في عموم فرنسا . وفيما بعد ، اخذت قرضاً من المصرف ، ورهنت له **غابات الدولة** على سبيل الضمانة . وهكذا وطدت ثورة شباط ووسعت مباشرة نفس تلك البنكوقراطية ** التي كان ينبغي عليها الاطاحة بها .

ولكن الحكومة الموقتة كانت تنوء اكثر فاكثر تحت عبء العجز المتفاقم . وعبثاً الحت في السؤال ، مستعطفة التضحيات الوطنية . العمال وحدهم رموا لها بصدقة . فكان لا بدّ من اللجوء الى وسيلة بطولية – الى فرض **ضريبة جديدة** . ولكن على من يفرضون الضريبة ؟ على ذئاب البورصة وملوك المصارف ، ودائني الدولة واصحاب الريع ، والصناعيين ؟ ولكنه لم يكن من الممكن على هذا النحو استمالة البرجوازية الى الجمهورية . وكان هذا يعني تقويض تسليف الدولة والتسليف التجاري بيد ، وتحميله تضحيات مذلة باليد الاخرى . ولكنه كان لا بدّ من ان يفتح احد صرته . فمن ذا الذي ضُحي به على مذبح

---

* البنكنوت – الورقة المصرفية ، الورقة النقدية . **الناشر** .

** البنكوقراطية – سلطة او حكم المصرف . **الناشر** .

التسليـــف البرجـوازي ؟ Jacques le bonhomme **(٣١)** ، **الفلاح .**

فقد اقرت الحكومة الموقتة ضريبة اضافية على جميع الضرائب المباشرة الاربع مقدارها ٤٥ سنتيماً لكل فرنك . وكذبت الصحافة الحكومية على بروليتاريا باريس زاعمة ان هذه الضريبة تقع بصورة رئيسية على الملكيـــة الكبيرة للارض ، على اصحاب المليار الذين انعم عليهم بـه عهد العودة (٣٢) . امـــا في الواقع ، فقد أصابت الضريبة في المقام الاول **الفلاحين** اي الاغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي . **واضطر الفلاحون الى تحمل نفقات ثورة شباط** ، – ولذا شكلوا جيش الثورة المضادة الرئيسي . كانت الضريبة الجديدة من ٤٥ سنتيماً قضية حياة بالنسبـــة للفلاح الفرنسي ، فجعل منها بدوره قضية حياة او موت بالنسبة للجمهورية . ومذ ذاك اخذت **ضريبة الـ٤٥ سنتيماً** الاضافيـــة تجســـد **الجمهورية في عيني الفلاح الفرنسي** ، **بينمـــا** اخذت بروليتاريا باريس تبدو له مبذراً يتنعم على حسابه .

وبينما بدأت ثورة ١٧٨٩ بتحرير الفلاحين من عبء الاتاوات الاقطاعية ، كان اول عمل قامت به ثورة ١٨٤٨ فرض ضريبة جديدة على سكان الريف لكي لا تلحق ضرراً بالرأسمـال ولكي تؤمن سير آلة دولته .

ولم يكن بوسع الحكومة الموقتة ان تزيل جميع هذه المصاعب وتحرف الدولة عن مجراها القديم الا بطريقة واحدة فقط ، واعني بها **اعلان افلاس الدولة** . ان الجميع يتذكرون كيف تشدق ليدرو-رولان فيما بعد امام الجمعية الوطنية بانه رفض بغضب فاضل اقتراحاً من هذا القبيل تقدم به صقر البورصة ، المرابي فولد ، وزير المالية الفرنسية حالياً . الا ان فولد عرض عليه تفاحة من شجرة المعرفة القديمة .

وبما ان الحكومة الموقتة اعترفت بالكمبيالات التي حررها المجتمع البرجوازي القديم على الدولة ، فقد وقعت تحت تأثيره . ولقد وقعت في وضع مدين متورط للمجتمع البرجوازي ، بدلاً من ان تظهر بالنسبة اليه في دور دائن رهيب يسترد ديونه الثورية القديمة . كان ينبغي عليها ان توطد العلاقات البرجوازيـــة

المتزعزعة لكي تؤدي الالتزامات التي لا يمكن اداؤها الا في اطار هذه العلاقات . واصبح التسليف شرطاً ضرورياً لوجودها ، بينما غدت التنازلات في صالح البروليتاريا والوعود المغدقة عليها **قيوداً** كان **ينبغي** تحطيمها مهما كلف الامر . ان تحرير العمال – وحتى **جملة** واحدة **في** هذا الصدد – صار بالنسبة للجمهورية الجديدة خطراً لا يطاق ، لأن هذا المطلب كان احتجاجاً دائماً على بعث التسليف الذي يرتكز على الاعتراف الوطيد الراسخ بالعلاقات الطبقية الاقتصادية القائمة . ولهذا كان ينبغي **تحطيم العمال** .

كانت ثورة شباط قد طردت الجيش من باريس . وكان الحرس الوطني اي البرجوازية على اختلاف فئاتها ، يشكل القوة الحربية الوحيدة ، ولكنه لم يكن يشعر بانه على ما يكفي من القوة للتغلب على البروليتاريا . ناهيك بانه اضطر ، وان بعد مقاومة بالغة العناد ، وان بعد مئات العوائق من كل شاكلة وطراز ، لان يفسح المجال ، شيئاً فشيئاً ، امام البروليتاريين المسلحين للانضمام الى صفوفه . وعليه ، لم يبق غير مخرج واحد هو **استعداء قسم من البروليتاريين على قسم آخر** .

ولهذا الغرض شكلت الحكومة الموقتة ٢٤ كتيبة من **الحرس المتنقل** من شبان تتراوح اعمارهم بين الخامسة عشرة والعشرين ، كل كتيبة من الف شخص . وكان هؤلاء بمعظمهم من **حثالة البروليتاريا** الموجودة في جميع المدن الكبيرة والتي تختلف اختلافاً بيناً عن البروليتاريا الصناعية . فان هذه الفئة التي تقدم اللصوص والمجرمين من كل نوع تتألف من عناصر تعيش من فتائت مائدة المجتمع ، من اناس ليست لديهم مهن معينة ، من أفاقين – gens sans feu et sans aveu ؛ وهم يتميزون بعضهم عن بعض تبعاً للمستوى الثقافي للامة التي ينتسبون اليها ، ولكنهم يحتفظون في كل مكان وزمان بسمات اللاتساروني المميزة (٣٣) . وفي تلك السن التي جندتهم فيها الحكومة الموقتة ، سن الفتوة ، كانوا متقلقلين للغاية ، فكان بمقدورهم الاقدام على اعظم ضروب البطولة والتفاني ، وكذلك على احط اعمال النهب واللصوصية وعلى اقذر عمليات الارتشاء وبيع الذات . وقد

دفعت الحكومة الموقتة لهم في اليوم الواحد فرنكاً واحداً و٥٠ سنتيماً اي انها اشترتهم . والبستهم معطفاً عسكرياً خاصاً ، اي انها فرقتهم من حيث الهيئة الخارجية عن ذوي القمصان الفضفاضة (٣٤) . اما الآمرون ، فاما اعطوهم اياهم جزئياً من ضباط القوات النظامية ، واما اختاروهم بانفسهم جزئياً من بين الشبان البرجوازيين المدللين الذين أسروهم بالكلمات المدوية عن الموت في سبيل الوطن وعن الاخلاص للجمهورية .

وعليه ، كان يقف ضد بروليتاريا باريس جيش منتخب من بيئتها ومؤلف من ٢٤ الفاً من الشبان الاقوياء المستقتلين . وقد حيت البروليتاريا الحرس المتنقل في شوارع باريس بالهتافات المدوية «**هورّا**» . فقد رأت فيه مناضليها الطليعيين على المتاريس . واعتبرته حرساً **بروليتارياً** تمييزاً له عن الحرس الوطني البرجوازي . وكانت غلطتها غلطة تغتفر .

والى جانب الحرس المتنقل ، قررت الحكومة ان تجمع حولها كذلك جيشاً من عمال الصناعة . فقد وظف الوزير ماري مائة الف عامل كان مرمى بهم الى الشارع من جراء الازمة والثورة ، فيما يسمى بالمشاغل الوطنية . ووراء هذا الاسم المدوي ، كان يكمن امر واحد فقط ، هو استخدام العمال في **اعمال حفر وردم** مملة ، رتيبة ، غير منتجة ، بأجر قدره ٢٣ فلساً . «**بيوت عمل**» (٣٥) **انجليزية في الهواء الطلق** – هذا ما كانته هذه المشاغل الوطنية . وقد ظنت الحكومة الموقتة انها وجدت فيها **جيشاً بروليتارياً ثانياً ضد العمال انفسهم** . ولكن البرجوازية اخطأت هذه المرة بصدد المشاغل الوطنية مثلما اخطأ العمال في الحرس المتنقل . فقد انشأت **جيشاً للفتنة** .

ولكن هدفاً **واحداً** قد تحقق .

المشاغل الوطنية – هكذا كانت تسمى المشاغل الشعبية التي بشر بها لويس بلان في قصر اللوكسمبورغ . اما مشاغل ماري ، فقد انشئت حسب خطة **معارضة** تماماً لخطة اللوكسمبورغ ، ولكنها فسحت المجال ، بفضل وحدة الاسم ، لكبة من الاخطاء جديرة بكوميديا اسبانية حافلة بحيل الخدم وشيطناتهم . بل ان الحكومة الموقتة نفسها نشرت سراً اشاعة مفادها ان هذه

المشاغل الوطنية هي من اختراع لويس بلان ، وقد بدت هذه الاشاعة قابلة للتصديق خصوصاً وان لويس بلان ، بشير المشاغل الوطنية ، كان عضواً في الحكومة الموقتة . وقد كانت بيوت العمل هذه ، بالنسبة للبرجوازية الباريسية التي خلطت الامرين جزئياً عن سذاجة وجزئياً عن قصد وعمد ، وبالنسبة للرأي العام في فرنسا واوروبا المطبوخ بمهارة ، أول خطوة نحو تحقيق الاشتراكية ، الامر الذي جعل الاشتراكية موضع تشهير وتجريح .

لقد كانت **المشاغل الوطنية** باسمها ، ان لم يكن بمضمونها ، صورة مجسدة لاحتجاج البروليتاريا على الصناعة البرجوازيـــة والتسليف البرجوازي والجمهورية البرجوازية . فانصب عليها كل حقد البرجوازية ؛ فقد رأت فيها تلك النقطة التي يمكنها ان توجه اليها ضربتها ، ما ان تبلغ من القوة ما يكفي لكي تقطع على المكشوف كل صلة باوهام شباط . كذلك وجه **البرجوازيون الصغار** كل استيائهم ، كل كدرهم ضد المشاغل الوطنية التي غدت هدفاً مشتركاً . وقد حسبوا ، وهم يصرون باسنانهم ، مبالغ النقود التي ابتلعها العمال الطفيليون ، بينما كان وضعهم هم يغدو يوماً بعد يوم اشد فأشد ارهاقاً . وشرعوا يقولون في انفسهم بدمدمة وتذمر : معاش الدولة مقابل التظاهر بالعمل ، تلك هي الاشتراكية ! ورأوا في المشاغل الوطنية وفي بيانات اللوكسمبورغ ، وفي مظاهرات عمال باريس في الشوارع سبب حالتهم البائسة . وما من احد كان يستشيط غضباً من دسائس الشيوعيين الموهومة مثل البرجوازي الصغير الواقف على شفير الافلاس ، دون اي امل في الخلاص .

وهكذا كانت جميع الافضليات ، جميع المواقع الفائقـــة الاهمية ، جميع فئات المجتمع المتوسطة في يد البرجوازية في الاشتباك العتيد بين البرجوازية والبروليتاريا . وفي هذا الوقت بالذات ، كانت موجات ثورة شباط تتدفق عالياً فوق اوروبا ، وكان كل بريد يحمل الجديد تلو الجديد من انباء الثورة تارة من ايطاليا ، وطوراً من المانيا ، وحيناً من اقصى جنوب شرقي اوروبا ، ويدعم الشعب في نشوته العامة ، ناقلاً اليه بلا انقطاع البراهين الجديدة على انتصاره الذي كانت ثماره قد افلتت من يديه .

كان **١٧ آذار (مارس)و١٦ نيسان (ابريل)** الاشتباكين الاولين في النضال الطبقي العظيم الذي كان يكمن في احشاء الجمهورية البرجوازية .

ففي **١٧ آذار** ، تكشف وضع البروليتاريا ذو الوجهين ، الذي لا يسمح باي اعمال حازمة . فقد كان الهدف الاولي من مظاهرتها ، اعادة الحكومة الموقتة الى سبيل الثورة ، واجبارها ، عند الاقتضاء ، على طرد الاعضاء البرجوازيين من قوامها ، وتأجيل موعد الانتخابات الى الجمعية الوطنية والحرس الوطني . ولكن البرجوازية الممثلة في الحرس الوطني ، نظمت في ١٦ آذار مظاهرة ضد الحكومة الموقتة . وقد تحركت المظاهرة نحو دار البلدية هاتفة : «à bas Ledru-Rollin!» * . الامر الذي اجبر الشعب على الهتاف في ١٧ آذار : «عاش ليدرو-رولان ! عاشت الحكومة الموقتة !» **وللرد** على البرجوازية ، اضطر الشعب الى الدفاع عن الجمهورية البرجوازية التى خيل اليه انها في خطر . فعزز موقف الحكومة الموقتة بدلاً من ان يخضعها لنفسه . وانتهى ١٧ آذار بمشهد ميلودرامي . صحيح ان بروليتاريا باريس قد عرضت مرة اخرى قوتها العملاقة ، الا ان هذا لم يفعل غير ان قوّى البرجوازية – داخل الحكومة الموقتة وخارجها – في عزمها على تحطيم البروليتاريا .

وكان **١٦ نيسان سوء فهم** خلقته الحكومة الموقتة بالتحالف مع البرجوازية . ففي ميدان مارس وفي ميدان سباق الخيل ، تجمع عدد كبير من العمال للتباحث في الانتخابات المقبلة الى هيئة الاركان العامة للحرس الوطني . واذا اشاعة تنتشر فجأة بسرعة البرق في عموم باريس ، من طرف الى آخر ، مفادها ان جموعاً مسلحة من العمال قد احتشدت في ميدان مارس برئاسة لويس بلان وبلانكي وكابيه وراسباي ، بقصد السير الى دار البلدية واسقاط الحكومة الموقتة واعلان الحكومة الشيوعية . ويقرعون اجراس الاحتشاد العام ، – وفيما بعد اخذ ليدرو-رولان وماراست ولامارتين يتنازعون فيما بينهم شرف هذه

---

* « ليسقط ليدرو – رولان ! » **الناشر** .

المبادرة ، – واذا ١٠٠٠٠٠ رجل يقفون بعد ساعة تحت السلاح والحرس الوطني يحتل جميع مشارف دار البلدية ، والهتافات «ليسقط الشيوعيون ! ليسقط لويس بلان وبلانكي وراسباي وكابيه !» تدوي في عموم باريس . وتتدفق على الحكومة الموقتة وفود لا عدّ لها للاعراب عن اخلاصها وعن استعدادها لانقاذ الوطن والمجتمع . وعندما ظهر العمال ، اخيراً ، امام دار البلدية لكي يسلموا الحكومة الموقتة حاصل التبرعات النقدية الوطنية التي جرت في ميدان مارس ، علموا ، لما فيه دهشتهم ، ان برجوازية باريس قد احرزت للتو نصراً على ظلهم في صراع موهوم محاط باعظم اجراءات الاحتراس . ولقد كان الاعتداء الرهيب في ١٦ نيسان ذريعة لأجل **اعادة الجيش الى باريس** ، – الامر الذي كان حقاً وفعلاً هدف كل هذه المهزلة الفظة ، – ولأجل مظاهرات انصار الاتحاد الرجعية فى الاقاليم .

وفى ٤ ايار (مايو) ، التأمت **الجمعية الوطنية** * الناجمة عن **الانتخابات العامة والمباشرة** . ان الحق الانتخابي العام لم يكن يملك تلك القوة السحرية التي نسبها اليه الجمهوريون من الطراز القديم . فان هؤلاء كانوا يرون في عموم فرنسا او على الاقل في اغلبية الفرنسيين citoyens ** لهم مصالح واحدة ، ونظرات واحدة ، والخ . . وكان ذلك عندهم ضرباً من **عبادة الشعب** . ولكن الانتخابات اظهرت ، عوضاً عن شعبهم **المتخيل** ، الشعب **الفعلي** ، اى ممثلي مختلف الطبقات التي ينقسم اليها . ونحن نعرف لماذا سار الفلاحون والبرجوازية الصغيرة فى الانتخابات وراء البرجوازية ذات النزعة القتالية ووراء كبار ملاكي الاراضي المتحرقين الى عهد العودة *** . ولكن ، اذا لم يكن الحق الانتخابي العام تلك العصا السحرية التي كان يعتبره اياها الجمهوريون

---

* هنا وفيما بعد ، حتى ص ٩٠ ، يقصد بالجمعية الوطنية الجمعية التأسيسية (Constituante) التي دامت من ٤ ايار (مايو) ١٨٤٨ الى ايار ١٨٤٩ . **الناشر** .

** مواطنون . **الناشر** .

*** عودة النظام الملكي الاقطاعي . **الناشر** .

السذج ، فانه كان يتحلى بميزة اخرى ، اعلى بما لا يقاس : فقد اطلق العنان للنضال الطبقي ، واجبر مختلف الفئات المتوسطة في المجتمع البرجوازي على التخلي بسرعة عن اوهامها وخيباتها ؛ ورفع دفعة واحدة الى قمة الدولة جميع كتل الطبقة الاستثمارية كاشفاً بالتالي عن وجوهها اقنعتها الكاذبة ، في حين ان الملكية كانت قد شوهت بنصابها الانتخابي المالي سمعة كتل معينة من البرجوازية ، واتاحت للكتل الاخرى التخفي وراء الكواليس واحاطة ذاتها بهالة المعارضة العامة .

في الجمعية الوطنية التأسيسية التي افتتحت فى ٤ ايار ، كان يهيمن **الجمهوريون البرجوازيون** ، الجمهوريون من جماعة «National» . وحتى الشرعيون والاورليانيون لم يتجاسروا في البدء على الظهور الا بقناع النزعة الجمهورية البرجوازية . فباسم الجمهورية فقط ، كان يمكن شن النضال ضد البروليتاريا .

من ٤ ايار ، لا من ٢٥ شباط ، ينبغي حساب بداية الجمهورية ، اي الجمهورية المعترف بها من الشعب الفرنسي ؛ فان هذه الجمهورية ليست تلك الجمهورية التي فرضتها بروليتاريا باريس على الحكومة الموقتة ، وليست الجمهورية ذات المؤسسات الاجتماعية ، ليست ذلك الحلم الذي تراءى امام المقاتلين على المتاريس . ان الجمهورية الشرعية الوحيدة ، الجمهورية التي نادت بها الجمعية الوطنية ، لم تكن سلاحاً ثورياً ضد النظام البرجوازي ، بل كانت ، بالعكس ، اعادة لبنيانه السياسي توطد المجتمع البرجوازي سياسياً من جديد ، — اي انها كانت ، بالاختصار ، **جمهورية برجوازية** . وهذا التأكيد دوى من على منبر الجمعية الوطنية ، وتردد صداه في كل الصحافة البرجوازية ، الجمهورية منها والمعادية للجمهورية .

ولقد رأينا ان جمهورية شباط لم تكن بالفعل ولم يكن من الممكن ان تكون الا جمهورية **برجوازية** ، وان الحكومة الموقتة اضطرت ، تحت ضغط البروليتاريا المباشر ، **الى اعلانها جمهورية ذات مؤسسات اجتماعية** ؛ وان بروليتاريا باريس لم تكن بعد قادرة على الخروج من اطار الجمهورية البرجوازية الا في **احلامها** ، في **الخيال** ، — وانها كانت في الواقع تخدمها في كل مكان بكل

نشاطها ؛ وان الوعود التي أغدقت عليها صارت خطراً لا يطاق على الجمهورية الجديدة ، وان كل وجود الحكومة الموقتة اقتصر على النضال المتواصل ضد مطالب البروليتاريا .

وفي شخص الجمعية الوطنية كانت فرنسا كلها قاضية بروليتاريا باريس . ولقد بددت الجمعية على الفور جميع الاوهام الاجتماعية لثورة شباط ونادت على المكشوف **بالجمهورية البرجوازية** ، والجمهورية البرجوازية فقط . واستعجلت الى فصل ممثلي البروليتاريا ، لويس بلان وألبر ، من اللجنة التنفيذية المنتخبة من قبلها (٣٦) ؛ ورفضت الاقتراح القائل بانشاء وزارة خاصة للعمل وقابلت بالاستحسان العاصف كلمات الوزير تريلا : «ان المقصود الآن واحد فقط ، وهو **اعادة العمل الى ظروفه السابقة**» .

ولكن كل هذا لم يكن كافياً . فان جمهورية شباط قد ظفر بها العمال بتأييد البرجوازية الضمني . وعن حق وصواب ، اعتبر البروليتاريون انفسهم المنتصرين في نضال شباط وتقدموا بمطالب المنتصر المتعالية . فكان لا بد من التغلب عليهم في قتال الشوارع ، كان لا بد من تقديم البرهان لهم على انهم سيمنون بالهزيمة حين يقاتلون **ضد** البرجوازية ، لا **بالتحالف** معها . ففي حينه ، اقتضى الحال ، لأجل انشاء جمهورية شباط مع تنازلاتها للاشتراكية ، معركة البروليتاريا المتحدة مع البرجوازية ضد الملكية ؛ اما الآن فقد كان الحال يقتضي معركة جديدة لأجل تحرير الجمهورية من التنازلات التي اجرتها في صالح الاشتراكية ، لأجل توطيد سيادة **الجمهورية البرجوازية** رسمياً . كان ينبغي على البرجوازية ان ترفض ، بقوة السلاح ، مطالب البروليتاريا . ان **هزيمة حزيران** ، وليس **انتصار شباط** ، هي التي كانت مهد الجمهورية البرجوازية الحقيقي .

وقد عجلت البروليتاريا النهاية باقتحامها الجمعية الوطنية في ١٥ ايار ، وبقيامها بمحاولة فاشلة لاستعادة نفوذها الثوري السابق ، — ولكنها لم تبلغ غير امر واحد ، هو وقوع زعمائها الحازمين في ايدي سجاني البرجوازية (٣٧) . *Il faut en finir!* يجب وضع حد لهذا ! في هذا الهتاف ، تجلى عزم الجمعية الوطنية

الراسخ على اجبار البروليتاريا على دخول المعركة الحاسمة . فأصدرت اللجنة التنفيذية جملة من المراسيم المتحديـــة ، كالمرسوم بمنع التجمعات الشعبية ، مثلاً ، والخ . . ومن على منبر الجمعية الوطنية التأسيسية ، تعالت التحديات السافرة والشتائم والسخريات الموجهة الى العمال . ولكن **المشاغل الوطنية** هي التي كانت ، كما رأينا ، الموقع الرئيسي لأجل الهجوم . وعليها دلت الجمعية التأسيسية ، بلهجة آمرة ، اللجنة التنفيذية التي كانت تنتظر وحسب ان تصادق الجمعية الوطنية بصيغة الامر على خطتها بالذات .

بدأت اللجنة التنفيذية بان صعّبت الدخول الى المشاغل الوطنية ، وأحلت الاجرة بالقطعة محل الاجرة باليوم ، وابعدت جميع العمال من غير مواليد باريس الى سولون بحجة اعمال الحفر والتتريب الجارية هناك . الا ان هذه الاعمال ، — كما اعلن العمال ، الذين عادوا من هناك خائبي الأمل ، لرفاقهم ، — كانت مجرد صيغة بيانية ينبغي لها ان تلطف طردهم . واخيراً ، في ٢١ حزيران (يونيو) ، صدر في «Moniteur» مرسوم يأمر بطرد جميع العمال العازبين من المشاغل الوطنيـــة بالقوة او بتجنيدهم في الجيش .

ولم يكن لدى العمال مجال للاختيار : كان ينبغي عليهم اما ان يموتوا جوعاً ، واما ان يشرعوا بالنضال . وقد ردوا في ٢٢ حزيران بانتفاضة جلية — هي اول معركة كبيرة بين الطبقتين اللتين ينقسم اليهما المجتمع الحديث . كان ذلك نضالاً من اجل بقاء او فناء النظام **البرجوازي** . وتمزق اللحاف الذي كانت تلتحف به الجمهورية .

ومعلوم باي شجاعة لا نظير لها وباي نبوغ صمد العمال ، طوال خمسة ايام ، دون ان يكون لهم زعماء ، دون ان تكون لهم خطة عامة للعمل ، دون ان تكون لهم الاموال بله الاسلحة في معظم الاحوال ، في وجه الجيش والحرس المتنقل ، والحرس الوطني الباريسي ، ورجال الحرس الوطني القادمين من الاقاليم . ومعلوم ان البرجوازية قد انتقمت للخوف المميت الذي كابدته

باعمال وحشية لم يسمع بمثلها من قبل ، وذبحت اكثر من ٣٠٠٠ اسير .

ولقد كان ممثلو الديموقراطية الفرنسيـــة الرسميـــون متأثرين بالايديولوجية الجمهورية الى حد انهم لم يشرعوا في استشفاف اهمية معركة حزيران الا بعد مرور بضعة اسابيع عليها . فكأنما قد اعمى ابصارهـم دخان البارود الذي تبددت فيه جمهوريتهم الخيالية .

وان القارئ ليسمح لنا بان ننقل باقوال «Neue Rheinische Zeitung» («الجريدة الرينانية الجديدة») الانطباع المباشر الذي احدثته هزيمة حزيران في نفوسنا :

«لقد تلاشت البقية الرسمية الاخيرة من ثورة شباط – اللجنة التنفيذية – كالشبح ، امام جدية الحدث ؛ والعاب لامارتين النارية تحولت الى قصف مدافع كافينياك . وهكذا هو fraternité اخاء الطبقتين المتضادتين اللتين تستثمر احداهما الاخرى ، هذا الاخاء المبشّر به في شباط ، المكتوب باحرف ضخمة على قوصرات باريس ، على كل سجن ، على كل ثكنة . تعبيره الحقيقي ، غير المقلد ، العادي انما هو **الحرب الاهلية** ، الحرب الاهلية بكل منظرها الرهيب ، – الحرب بين العمـــل والرأسمال . ان هذا الاخاء قد توهّج امام جميـــع نوافذ باريس في مساء الخامس والعشرين من حزيران ، عندما اقامت باريس البرجوازية زينة من الانوار بينما كانت باريس البروليتاريا تحترق في النار ، وتطلق الانين ، وتنزف دماً . ولم يستمر الاخاء الا حيث كانت مصالح البرجوازية تتطابق مع مصالح البروليتاريا .

ان متحذلقي التقاليد الثورية القديمـــة من عام ١٧٩٣ ؛ العقائديين الاشتراكيين الذين طلبوا الرحمـــة للشعب مـــن البرجوازية والذين كان يجوز لهم القاء المواعظ الطويلة وتشويه سمعتهم بانفسهم طالما كانت تدعو الحاجة الى هدهدة الاسد البروليتاري ؛ والجمهوريين الذين يحرصون على النظام البرجوازي القديم كله ولكن بدون رأس متوّج ؛ والمعارضين الاسريين الذين حملت لهم الصدفة انهيار الاسرة عوضاً عن تغيير الوزارة ؛ والشرعيين الذين يجهدون لكي لا يخلعوا بزتهم المميزة ، بل لتغيير تفصيلها

فقط ، – هؤلاء كانوا الحلفاء الذين قام الشعب معهم بشباطه . . .

ان ثورة شباط كانت ثورة **جميلة** ، ثورة العواطف العامة ، لأن التناقضات التي تكشفت فيها بسطوع ضد السلطة الملكية ، كانت **لا تزال** تغفو بأمان ، جنباً **الى** جنب **بشكل غير متطور** ، لأن النضال الاجتماعي الذي يشكل خلفيتها كان لا يزال يعيش عيشة الاشباح ، عيشة الاقوال والكلمات . اما **ثورة حزيران** ، فهي ، على العكس ، ثورة **كريهة** ، منفرة ، لأن الفعل حل محل القول ، لأن الجمهورية كشفت رأس المسخ نفسه ، بخلعها عنه التاج الذي يقنعه ويخفيه . **النظام** ! – هكذا كانت صيحة غيزو الحربية . **النظام** ! – صاح سيباستياني ، نصير غيزو ، عندما استولى الروس على فرصوفيا . **النظام** ! – يصيح كافينياك ، هذا الصدى الفظ للجمعية الوطنية الفرنسية والبرجوازية الجمهورية . **النظام** ! – لعلع رصاصه ممزقاً جسد البروليتاريا . ما من ثورة من الثورات العديدة التي قامت بها البرجوازية الفرنسية منذ ١٧٨٩ كانت تطاولاً على **النظام** ، لأن جميع هذه الثورات لم تمس البتة السيادة الطبقية وعبودية العمال والنظام **البرجوازي** ، وان كان تغير احياناً كثيرة الشكل السياسي لهذه السيادة وهذه العبودية . ولكن حزيران تطاول على هذا النظام . فالويل لحزيران !» «Neue Rheinische Zeitung» ، ٢٩ حزيران (يونيو) ١٨٤٨) * .

الويل لحزيران ! – يردد الصدى الاوروبي .

لقد **اجبرت** البرجوازية بروليتاريا باريس على القيام بانتفاضة حزيران . وان هذا الظرف بحد ذاته قد حكم عليها مسبقاً بالاخفاق . وليست الحاجة المباشرة ، الواعية هي التي دفعت البروليتاريا الى هذه المحاولة لقلب البرجوازية بالعنف ! ناهيك بانه لم يكن بعد بمقدورها ان تنفذ هذه المهمة . وكان لا بد ان تعلن لها «Moniteur» رسمياً انه انقضى ذلك الزمن الذي

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات . الطبعة الروسية الثانية . المجلد ٥ ، ص ١٣٨–١٤٠ . **الناشر** .

كانت الجمهورية فيه بحاجة الى اخـــذ اوهامها في الحسبان ؛ والهزيمة وحدها هي التي كشفت لها هذه الحقيقة ، وهي ان اقل تحسن في وضعها **في اطار** الجمهورية البرجوازية يبقى **طوبوية** وان هذه الطوبوية تمسي جريمة لدن اول محاولة لتحقيقها . وآنذاك ، عوضاً عن المطالب التي شاءت البروليتاريا ان تجبر جمهورية شباط على تلبيتها ، المطالب المفرطة من حيث الشكل ، ولكن التافهة وحتى البرجوازية من حيث الجوهر ، ظهر الشعار الثوري الجريء : **اسقاط البرجوازية ! ديكتاتوريـــة الطبقـــة العاملة !**

ان البروليتاريا ، اذ حولت قبرها الى مهد **للجمهوريـــة البرجوازية** ، قد اجبرتها في الوقت نفسه على الظهور بمظهرهـا الحقيقي ، كدولة مهمتهـــا المنشودة تخليد سيادة الرأسمال وعبودية العمل . وكان لا بد لسيادة البرجوازية ، المتحررة من جميع القيود ، والتي ترى دائماً امام عينيها عدواً مثخناً بالندوب والجراح ، لدوداً ، غير مقهور ، — غيـر مقهور ، لأن وجوده حاجة حيوية للبرجوازية ذاتها ، — ان تصبح على الفور **ارهاب البرجوازية** . وبعد ان غادرت البروليتاريا المسرح لفترة مـن الزمن ، واعتُرف رسمياً بديكتاتورية البرجوازية ، كان لا بدّ للفئات المتوسطة من المجتمع البرجوازي — البرجوازية الصغيرة والفلاحين — ان تأخذ بالانضمام الى البروليتاريا بوثوق مشتد ، بقدر ما كان وضعها يتردى والتناحر بينها وبين البرجوازيـة يتفاقم . وكما رأت من قبل سبب مصائبهـــا في تزايـد قوة البروليتاريا ، كذلك كان لا بدّ لها ان تراه الآن في هزيمـــة البروليتاريا .

واذا كانت انتفاضة حزيران قد عززت في كل مكان في القارة ادراك البرجوازية لوضعها وحملتها على الدخول في حلف سافر مع الملكية الاقطاعية ضد الشعـب ، فمن ذا الذي كان اول ضحية لهذا الحلف ؟ البرجوازية القارية ذاتها . فان هزيمـــة حزيران قد اعاقتهـــا عن توطيد سيادتهـــا وابقاء الشعب راضياً جزئياً ، خائب الأمل جزئيـــاً ، في اسفل دركات الثورة البرجوازية .

واخيراً ، كشفت هزيمة حزيران امام الدول الاستبدادية في اوروبا هذا السر وهو انه من الضروري لفرنسا ان تحافظ على السلام مع جاراتها مهما كلف الامر ، لكي يكون بمقدورها ان تخوض غمار الحرب الاهلية في ارضها بالذات . وقد وضع هذا في قبضة روسيا والنمسا وبروسيا شعوباً شرعت تناضل في سبيل استقلالها الوطني ، ولكن مصير هذه الثورات الوطنية صار في الوقت نفسه مرهوناً بمصير الثورة البروليتارية ، وزال استقلالها الظاهري عن الانقلاب الاجتماعي العظيم . فلا المجري ، ولا البولوني ، ولا الايطالي سيصبح حراً ما دام العامل عبداً !

واخيراً ، غيرت انتصارات الحلف المقدس اوروبا الى حد ان كل انتفاضة بروليتارية جديدة في فرنسا تستتبع حتماً **حرباً عالمية** . ان الثورة الفرنسية الجديدة ستكون ملزمة بان تتخطى على الفور النطاق الوطني **وتظفر لنفسها بالحلبة الاوروبية** التي لا يمكن ان تتحقق ثورة القرن التاسع عشر الاجتماعية الا عليها .

وهكذا اذن ، كانت هزيمة حزيران وحدها هي التي خلقت تلك الظروف التي تستطيع فرنسا في ظلها ان تأخذ زمام **مبادرة** الثورة الاوروبية . ان الراية المثلثة الالوان ، اذ تغمست **بدم** عصاة حزيران ، قد صارت راية الثورة الاوروبية – **راية حمراء** !

واننا لنهتف : **ماتت الثورة ، عاشت الثورة !**

٢

١٣ حزيران ١٨٤٩

ان ٢٥ شباط ١٨٤٨ قد اعطى فرنسا **الجمهورية** ، و٢٥ حزيران فرض عليها **الثورة** . ولكن الثورة صارت تعني بعد حزيران : **اسقاط المجتمع البرجوازي** ، في حين انها كانت تعني قبل شباط : **اسقاط شكل الدولة** .

ان الكتلة **الجمهورية** من البرجوازية هي التي قادت نضال

حزيران ، فوضع النصر بالطبع السلطة في يدها . وقد طرحت حالة الحصار تحت قدميهـــا باريس المقيدة اليدين والقدمين ، العاجزة عن المقاومة ؛ وفي الاقاليم ساد الجو المعنوي لحالـة الحصار ، ساد الصلف الرهيب والفظ للبرجوازية المحتفلـــة بالنصر ، وساد تعصب الفلاحين الاعمى المنفلت من عقالـه ، تعصب الملكية الخاصة . وهكذا ، لم يكن هناك اي خطر يتهدد **من اسفل !**

ومـــع قدرة العمال الثوريـــة ، حُطم نفوذ **الجمهوريين الديموقراطيين** السياسي ، اي نفوذ **الجمهوريين البرجوازيين الصغار** ، الذين كان ليدرو-رولان ممثلهم في اللجنة التنفيذية ، وحزب «الجبل» (٣٨) في الجمعية الوطنية التأسيسية وجريدة «Réforme» (٣٩) في الصحافة . فمـــع الجمهوريين البرجوازيين حاكوا في ١٦ نيسان (ابريل) مؤامرة ضد البروليتاريا ؛ ومعهم قاتلوا ضدها فى ايام حزيران . وهكذا قوضوا بانفسهم ذلك الاساس الذى كانت ترتكز عليه قوة حزبهم ، لأن البرجوازية الصغيرة لا تستطيع الصمود في المواقع الثورية ضد البرجوازية الا اذا اعتمدت على البروليتاريـــا . فحصـــل الجمهوريون الديموقراطيون على الاقالة . لقد فسخ الجمهوريون البرجوازيون على المكشوف ذلك الحلف الموهوم الذي عقدوه مع الجمهوريين الديموقراطيين غصباً عنهم ولدافع خفي في عهد الحكومة الموقتة واللجنـة التنفيذيـــة . وانحط الجمهوريون الديموقراطيون ، المنبوذون بازدراء كحلفـــاء ، الى حد القيـــام بدور الحراس الشخصيين للجمهوريين المثلثي الالوان ، مع العلم انه لم يكن بوسعهم ان يحصلوا منهم على اي تنازل ، وانهم كانوا ، مـع ذلك ، ملزمين بان يدافعوا عن سيادتهم كلما كان الخطر يتهدد هذه السيادة ويتهدد معها الجمهورية ، على ما يبدو ، من جانب الكتل المعادية للجمهورية من البرجوازية . واخيراً ، كانت هذه الكتل ، الاورليانيون والشرعيون ، منذ بادئ بدء ، اقلية في الجمعية الوطنية التأسيسية . بل انها قبل ايام حزيران لـــم تتجاسر على العمل الا تحت قناع النزعة الجمهورية البرجوازية ؛ الا ان انتصار حزيران وحّد للحظة البرجوازية الفرنسية كلها

حول كافينياك فحيته كمنقذها ؛ وعندما شرع الحزب المعادي للجمهورية يعمل من جديد بصورة مستقلة بعد ايام حزيران بفترة وجيزة ، لم تسمح له الديكتاتورية العسكرية وحالة الحصار في باريس الا بمد ملامسه بوجل وحذر .

منذ عام ١٨٣٠ تجمعت كتلة **الجمهوريين البرجوازيين** في شخص كتابها وخطبائها و«نوابغها» ، في شخص طمّاحيها ونوابها وجنرالاتها ومصرفييها ومحاميها ، حول جريدة «National» الباريسية . وكانت لد «National»جرائد فرعية في الاقاليم . وكانت عصبة «National» **سلالة الجمهورية المثلثة الالوان** . فاستولت في الحال على جميع مناصب الدولة – على الوزارات ، ومديرية البوليس ، ومديرية البريد ، ومناصب المحافظين ، ومناصب كبار الضباط الفارغة في الجيش . وعلى رأس السلطة التنفيذية ، وقف جنرالها **كافينياك** ، وصار رئيس تحريرها ماراست رئيساً دائماً للجمعية الوطنية التأسيسية . ولكنه كان ، في استقبالاته ، يقوم ، على غرار رئيس التشريفات ، بواجب الضيافة بالنيابة عن الجمهورية «الفاضلة» .

فحتى الكتاب الفرنسيون الثوريون ، تمشياً مع تبجيلهم للتقليد الجمهوري ، ثبتوا الرأي الزائف الزاعم بان الملكيين هم الاغلبية في الجمعية الوطنية التأسيسية . وعلى العكس ، ظلت الجمعية التأسيسية منذ ايام حزيران **مقتصرة على تمثيل النزعة الجمهورية البرجوازية** ، وهي تبرز نزعتها الجمهورية بحزم اكبر كلما تضاءل نفوذ الجمهوريين المثلثي الالوان خارج الجمعية . وعندما تناول الامر مسألة الذود عن **شكل** الجمهورية البرجوازية ، كانت تحت تصرف الجمعية اصوات الجمهوريين الديموقراطيين ؛ ولكن عندما تناول الامر الذود عن **مضمونها** ، فان هذه الجمعية لم تختلف حتى باسلوب الكلام عن الكتل الملكية للبرجوازية ، ذلك لان مصالح البرجوازية والظروف المادية لسيطرتها الطبقية وللاستغلال الطبقي هي التي تشكل مضمون الجمهورية البرجوازية .

وعليه ، ليست النزعة الملكية ، بل النزعة الجمهورية البرجوازية هي التي تجسدت في حياة ونشاط هذه الجمعية

التأسيسية التي لم تمت ولم تقتل في آخر المطاف ، بل تعفنت وحسب .

وبينما كانت الجمعية التأسيسية تمثل الرواية على مقدمة المسرح من اجل الجمهور الفائق الاحترام ، كان يجري ، في كل زمن سيادتها ، تقديم الضحايا بلا انقطاع في اعماق المسرح – ونعني بذلك الاحكام الصادرة بلا نهاية عن محاكم الميدان الحربية بحق عصاة حزيران الاسرى او نفيهم بلا محاكمة . وقد تحلت الجمعية التأسيسية بلباقة الاعتراف بانها لا تحاكم في عصاة حزيران مجرمين ، بل تبيد اعداء .

ان اول عمل قامت به الجمعية الوطنية التأسيسية كان تأسيس **لجنة تحقيق** في احداث ايام حزيران و١٥ ايار وفي القسط الذي اشترك بـه فيها زعماء الحزبين الاشتراكي والديمقراطي . وكان التحقيق موجهاً مباشرة ضد لويس بلان وليدرو-رولان وكوسيديير . وكان الجمهوريون البرجوازيون يتحرقون بفارغ الصبر للتخلص من هؤلاء المنافسين . ولوضع انتقامهم موضع التنفيذ ، لم يكن بوسعهم ان يجدوا شخصاً انسب من السيد **اوديلون بارو** ، الزعيم السابق للمعارضة الاسرية . وهذه الصورة المجسدة لليبيرالية ، هذه nullité grave * ، هذا الثرثار الثقيل الدم اراد ، لا ان ينتقم للاسرة وحسب ، بل ان يحاكم الثوريين ، علاوة على ذلك ، بسبب منصب رئاسة الوزارة الذي افلت من يديه . فيا للضمانة الاكيدة على قساوته ! وبارو هذا هو الذي عُيّن رئيساً للجنة التحقيق ، فنظم محاكمة حقيقية ضد ثورة شباط انحصرت فيما يلي : ١٧ مارس – **مظاهرة** ، ١٦ نيسان – **مؤامرة** ، ١٥ ايار – **اعتداء** ، **٢٣** حزيران – **الحرب الاهلية** ! ولماذا لم يرجع ببحوثه الجنائية العلمية حتى ٢٤ شباط ؟ الجواب عن هذا السؤال اعطته «Journal des Débats» (٤٠) : ان ٢٤ شباط هو نوع من **تأسيس لروما** . ان اصل الدول يضيع في مجال الاساطير التي يجب تصديقها ، والتي لا تجوز مناقشتها . وقد احيل

---

* التفاهة المتفاخرة . **الناشر** .

لويس بلان وكوسيديير الى المحاكمة . وانجزت الجمعية الوطنية عملية تطهيرها بالذات ، التي بدأت بها في ١٥ ايار .

ردت الجمعية التأسيسية مشروع ضريبة الرأسمال – بشكل ضريبة على الرهونات العقارية – الذي اعدته الحكومة الموقتة وقدمه غودشو من جديد ؛ وأ'لغي القانون الذي يحدد يوم العمل بعشر ساعات ؛ ومن جديد طبقت عقوبة السجن بسبب الديون ؛ وأ'قصي الاميون الذين يشكلون قسماً كبيراً من سكان فرنسا عن الاشتراك في هيئات المحلفين . فلِمَ لا يحرمونهم كذلك في آن واحد من الحق الانتخابي ؟ ومن جديد ، فرضت الضمانة المالية على الجرائد ، والقيود على حق الجمعيات .

الا ان الجمهوريين البرجوازيين اصطدموا في تسرعهم ليعيدوا الى العلاقات البرجوازية القديمة ضماناتها القديمة ويقضوا على جميع الآثار التي خلفتها الموجات الثورية ، بمقاومة تهددتهم بخطر غير متوقع .

ففي ايام حزيران ، لم يناضل احد من اجل انقاذ الملكية وبعث التسليف بمثل التعصب الذي ناضلت به البرجوازية الصغيرة الباريسية – اصحاب المقاهي والمطاعم ، و marchands de vin * ، وصغار التجار ، واصحاب الدكاكين ، واصحاب المشاغل الحرفية الصغيرة وخلافهم . لقد اضطرب الدكان فاندفع ضد المتاريس لكي يبعث الحركة السائرة من الشارع الى الدكان . ولكن وراء المتراس كان الشارون ومدينو صاحب الدكان ، وامام المتراس كان دائنوه . وعندما د'مرت المتاريس ، وهُزم العمال ، وعندما اندفع اصحاب الدكاكين في نشوة النصر الى الوراء نحو دكاكينهم ، تبين ان المدخل اليها مغلق بمتراس اقامه منقذ الملكية ، العميل الرسمي للتسليف ، الذي استقبلهم باشعارات رهيبة . الكمبيالة فات موعدها ! دفع بدل الايجار فات موعده ! سند الدين فات موعده ! ضاع الدكان ! ضاع صاحب الدكان !

انقاذ المُلكية ! ولكن البيت الذي كانوا يعيشون فيه لم

---

* تجار الخمور . **الناشر** .

يكن ملكهم ؛ والدكاكين التي كانوا يتاجرون فيها لم تكن ملكهم ؛ والبضائع التي كانوا يصرفونها لم تكن ملكهم . فلا دكانهم ولا الصحن الذي كانوا يأكلون منه ، ولا الفراش الذي كانوا ينامون عليه ، بقيت ملكاً لهم . وضدهم بالذات على وجه الضبط كان ينبغي **انقاذ هذه الملكية** ، – لأجل صاحب البيت الذي اجرهم بيته ، لأجل المصرفي الذي خصم الكمبيالات ، لأجل الرأسمالي الذي سلفهم النقود ، لأجل الصناعي الذي ائتمنهم على بضائعه لبيعها ، لأجل التاجر بالجملة الذي أمدّ اصحاب المشاغل الحرفية الصغيرة بالمادة الخام على سبيل القرض . **بعث التسليف** ! ولكن التسليف الذي جدد قواه اظهر نفسه مثل اله حي ومنتقم وذلك ، قبل كل شيء ، بكونه طرد المدين المفلس من مسكنه ، طرده مع زوجته واولاده ، واعطى ملكيته الموهومة للرأسمال ، وزج به هو ذاته في سجن الديون الذي انتصب من جديد رهيباً مرعباً فوق جثث عصاة حزيران .

ولقد ادركت البرجوازية الصغيرة برعب انها ، بهزمها العمال ، سلمت نفسها بلا مقاومة في ايدي دائنيها . اما افلاسها الذي امتد زمنياً منذ شباط ، والذي لم يول اي اهمية ، على ما يبدو ، فقد اعلن رسمياً الآن ، بعد حزيران .

لقد كانوا يتركون **الملكية الاسمية** للبرجوازي الصغير في أمان طالما كانوا بحاجة الى نضاله **من اجل الملكية** . اما الآن ، وقد سوّيت القضية الكبيرة التي تتعلق بالبروليتاريا ، فقد صار من الممكن ايضاً تصفية الحسابات الصغيرة مع الحانوتي . ففي باريس ، بلغت قيمة الكمبيالات التي فات موعد دفعها اكثر من ٢١ مليون فرنك ، وفي الاقاليم اكثر من ١١ مليون فرنك . وكان اصحاب اكثر من ٧٠٠٠ مؤسسة تجارية في باريس لم يدفعوا بدل ايجار متاجرهم منذ شباط .

ولئن كانت الجمعية الوطنية قد قررت التحقيق في **الجرائم السياسية** ابتداء من شباط ، فان البرجوازية الصغيرة قد طالبت ، من جهتها ، بالتحقيق في **الديون المدنية** لما قبل ٢٤ شباط . وقد اجتمع البرجوازيون الصغار باعداد كبيرة في قاعة البورصة واعلنوا مطالبهم بلهجة التهديد والوعيد ، وقوامها ما

يلي : كل تاجر يثبت انه لم يفلس الا بعد الركود الذي احدثته الثورة في الاعمال ، وان اعماله كانت قبل ٢٤ شباط في حالة حسنة ، ينبغي ان يحصل من المحكمة التجارية على تأجيل لدينه ، ناهيك بان الدائن ملزم بتصفية دعواه مقابل دفع الفوائد المعتدلة . وقد بحثت هذه المسألة في الجمعية الوطنية بشكل مشروع قانون «**الاتفاقيات الحبية**» *(«concordats à l'amiable»)* وترددت الجمعية ؛ ثم علمت فجأة ان الآلاف من نساء العصاة واولادهم قد تحشدوا في هذا الوقت بالذات قرب بوابة سان ديني ويهيئون التماساً بالعفو .

ارتعدت فرائص البرجوازية الصغيرة امام شبح حزيران المنبعث ، وتصلبت الجمعية في موقفها من جديد . واذا الاتفاقيات الحبية — concordats à l'amiable — بين الدائن والمدين تُرفض في بنودها الجوهرية .

وعليه ، بعدما كان ممثلو البرجوازية الجمهوريون في الجمعية الوطنية قد دفعوا عن انفسهم من زمان ممثلي البرجوازية الصغيرة الديموقراطيين ، اكتسبت هذه القطيعة البرلمانية معنى برجوازياً ، معنى اقتصادياً واقعياً مؤداه ان البرجوازيين الصغار المديونين قد وُضعوا تحت رحمة البرجوازيين الدائنين . فحل الخراب التام بقسم كبير من هؤلاء المديونين ، وسُمح للمديونين الباقين بمواصلة اعمالهم بشروط جعلت منهم عبيداً للرأسمال بلا قيد ولا شرط . وفي ٢٢ آب (اغسطس) ١٨٤٨ ، رفضت الجمعية الوطنية الاتفاقيات الحبية ، وفي ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٨٤٨ ، في زمن حالة الحصار ، انتخب الامير لويس بونابرت وسجين فنسان (٤١) ، الشيوعي راسباي ، ممثلين عن باريس . اما البرجوازية ، فقد انتخبت المصرفي اليهودي والاورليانيي فولد . وهكذا أُعلنت الحرب السافرة من جميع الجهات دفعة واحدة على الجمعية الوطنية التأسيسية ، وعلى النزعة الجمهورية البرجوازية وعلى كافينياك .

وغني عن البيان انه كان لا بدّ للافلاسات الشاملة التي اصابت البرجوازيين الصغار الباريسيين ان تمس حلقة من الناس اوسع بكثير من حلقة المتضررين مباشرة ، وان تهز الدورة

التجارية البرجوازية من جديد ، في وقت زادت فيه النفقات بسبب انتفاضة حزيران من عجز الدولة المالي فوق ما هو عليه ، وقلت فيه اكثر فاكثر ايرادات الدولة من جراء الركود في الانتاج ، ومن جراء تقلص الاستهلاك والاستيراد . ولم يكن بوسع كافينياك والجمعية الوطنية ان يبحثا عن مخرج الا في قرض جديد يشد عليهما اكثر من ذي قبل نير الاريستقراطية المالية .

واذا كان البرجوازيون الصغار لم ينالوا من انتصار حزيران غير الافلاس والبيع بالمزاد العلني ، فان رجال **الحرس المتنقل** ، انكشارية (٤٢) كافينياك هؤلاء ، قد وجدوا لانفسهم مكافأة في معانقة الحسناوات اللطيفات وفي التحيات التي كانوا ينهالون بها على «منقذي المجتمع الفتيان» في صالونات ماراست ، فارس الراية المثلثة الالوان هذا ، الذي لعب في آن واحد دور الغنى المحسن القدير والشاعر الجوال للجمهورية «الفاضلة». ولكن هذا التفضيل من جانب المجتمع لرجال الحرس المتنقل ، ورواتبهم العالية بصورة غير مناسبة ، اغضبت **الجيش** ؛ وفي الوقت نفسه ، تبددت جميع الاوهام القومية التي استطاعت النزعة الجمهورية البرجوازية ان تشد بها اليها قسماً من الجيش والفلاحين بواسطة جريدتها «National» ، في عهد لويس فيليب . ان دور الوسيط الذي لعبه كافينياك والجمعية الوطنية في **ايطاليا الشمالية** ، اذ خاناها مع انجلترا سوية لصالح النمسا — ان هذا اليوم وحده من استلام مقاليد السلطة قد قضى على نتائج ١٨ سنة من معارضة «National» . وما من حكومة كانت وطنية بنفس القدر من القلة الذي كانته به حكومة «National» وما من حكومة كانت تابعة مثلها لانجلترا ، — هذا مع العلم ان «National» كانت تعيش في عهد لويس فيليب بتحويرها يوماً بعد يوم قول كاتو الاكبر Carthaginem esse delendam * ، — وما من حكومة تزلفت الى الحلف المقدس بمثل سفالتها ، في حين ان «National» طالبت شخصاً لا وزن له من طراز غيزو بفسخ

---

* يجب تدمير قرطاجا . **الناشر** .

معاهدات فيينا (٤٣) . ان سخرية التاريخ قد جعلت باستيد ، المحرر السابق لقسم الانباء الخارجيـــة في «National» وزيراً لخارجية فرنسا لكي تكذّب كل من برقياته كلاً من مقالاته .

ولقد آمن الجيش والفلاحون في وقـــت من الاوقات بان الديكتاتورية العسكرية ستضع من اجل فرنسا الحرب الخارجية و«المجد» في جدول الاعمال . ولكن كافينياك لم يكـن صورة مجسدة لديكتاتورية السيف على المجتمـــع البرجوازي ، بـل لديكتاتورية البرجوازية بواسطة السيف . ولم تبق ثمة حاجة الى الجندي الآن الا في دور الدركي . وتحت قناع صارم من التواضع الجمهوري القديم ، اخفى كافينياك خضوعه الخسيس لوظيفته البرجوازية وشروطها المذلـــة . L'argent n'a pas de maître! النقود لا تعرف سيداً ! وقد اصبغ كافينياك والجمعية التأسيسية على هذا الشعار القديم للمرتبة الثالثة هالة مثالية ، بترجمته الى لغة السياسة بالكلمات التالية : البرجوازيـة لا تعرف مَلِكاً ، والشكل الحقيقي لسيادتها هو الجمهورية .

وفي صياغة هذا **الشكل** ، في صياغة **الدستور** الجمهوري ، كان ينبغي ان يتلخص «العمل العضوي العظيم» للجمعية الوطنية التأسيسية . ان تغيير التقويم المسيحي بالتقويم الجمهوري والقديس بارتوليمي بالقديس روبسبيير ما كان من شأنه ان يغير الطقس اكثر مما غيّر الدستور او اكثر مما كان يجب عليه ان يغير المجتمع البرجوازي . وحيث تجاوز الامر **تغيير اللباس** ، اكتفى الدستور بان سجل في المحضر الوقائع **القائمة منذ حين** . فهكذا ، مثلاً ، سجل بمهابة واحتفال واقع قيام الجمهوريـة ، وواقع الحق الانتخابي العام ، وواقع الجمعية الوطنية السيدة الوحيدة عوضاً عن المجلسين الدستوريين المقيدين . وهكذا ، مثلاً ، سجل وأثبت شرعاً وقانوناً واقع ديكتاتورية كافينياك مستعيضاً عن السلطة الملكية الدائمة ، غير المسؤولة ، الوراثية بسلطة ملكية عابرة ، مسؤولة ، منتخبة ، هي سلطة الرئاسة لمدة اربع سنوات . ثم لم يلبث ان جعل من تلك السلطـــة الاستثنائية التي عهدت بها الجمعية الوطنية الى رئيسها بعـــد فظائع ١٥ ايار و٢٥ حزيران في مصلحة سلامتها بالذات ، قانوناً

اساسياً . وكان الباقي في الدستور مسألة تعابير ومصطلحات . فقد نُزعت عن آلية المَلَكية القديمة اللصائق المَلَكية ، وأُلصقت محلها اللصائق الجمهورية . وان ماراست الذي كان من قبل رئيس تحرير «National» وصار الآن رئيس تحرير الدستور ، قد ادى هذه المهمة الاكاديمية ، وليس بدون موهبة .

كانت الجمعية الوطنية تشبه ذلك الموظف التشيلي الذي اعتزم مسح الارض لأجل تعيين الحدود بين الملكيات العقارية بمزيد من الدقة ، وذلك في نفس اللحظة التي أنبأ فيها هدير باطن الارض بانفجار بركاني كان لا بدّ له ان ينتزع هذه الارض من تحت قدميه . وبينما كانت الجمعية الوطنية تصوغ في ميدان النظرية اشكالاً دقيقة لأجل التعبير الجمهوري عن سيادة البرجوازية ، كانت في ميدان الواقع لا تصمد الا بانكار جميع الصيغ ، الا بالعنف sans phrase * ، الا بواسطة **حالة الحصار** . فقبل يومين من بدء صياغة الدستور ، مددت أجل حالة الحصار . في الازمنة السابقة ، كانت الدساتير تصاغ وتتخذ عندما كان يقوم التوازن في سياق الانقلاب الاجتماعي ، عندما كانت العلاقات الطبقية الجديدة تصبح ثابتة ، وعندما كانت الكتل المتصارعة من الطبقة السائدة تلجأ الى مساومة من شأنها ان تتيح لها في آن واحد مواصلة الصراع فيما بينها واستبعاد جماهير الشعب الخائرة القوى عن هذا الصراع . اما هذا الدستور ، فانه لم يؤكد اي ثورة اجتماعية ؛ بل اكد الانتصار الموقت الذي احرزه المجتمع القديم على الثورة .

في مشروع الدستور الاول الذي وضع قبل ايام حزيران ، ورد ذكر «*droit au travail*» ، **الحق في العمل** ، هذه الصيغة الخرقاء الاولى التي تلخصت بها المطالب الثورية للبروليتاريا . اما الآن ، فقد تحولت هذه الصيغة وصارت «droit à l'assistance» ، الحق في الاحسان الاجتماعي ، — واي دولة حديثة لا تطعم شحاذيها بنحو او آخر ؟ ان الحق في العمل هو ، بالمعنى البرجوازي ، سخافة ، امنية بريئة حقيرة ، ولكن

---

* **السافر ، غير المموه . الناشر .**

وراء الحق في العمل تكمن السلطة على الرأسمال ، ووراء السلطة على الرأسمال – امتلاك وسائل الانتاج ، واخضاعها للطبقة العاملة المنظمة في جمعياتها ، والقضاء بالتالي على العمل المأجور والرأسمال وعلى العلاقات بينهما . ووراء «**الحق في العمل**» كانت تقف انتفاضة حزيران . وان الجمعية التأسيسية التي وضعت بالفعل البروليتاريا الثورية hors la loi ، خارج القانون ، انما كان يتعين عليها ان تشطب صيغتها من الدستور ، من قانون القوانين هذا ، ان تصب اللعنة والحرم على «الحق في العمل» . ولكنها لم تكتف بهذا . فكما طرد افلاطون الشعراء من جمهوريته ، كذلك طردت الى الابد من جمهوريتها **ضريبة الدخل التصاعدية** . ولكن هذه الضريبة ليست فقط تدبيراً برجوازياً صرفاً قابلاً للتطبيق الى هذا الحد او ذاك في اطار علاقات الانتاج القائمة ، – بل كانت ايضاً الوسيلة الوحيدة لربط الفئات المتوسطة من المجتمع البرجوازي بالجمهورية «الفاضلة» ، وتقليل دين الدولة ، والرد على الاغلبية المعادية للجمهورية من البرجوازية .

وفي مسألة الاتفاقيات الحبية ، ضحى الجمهوريون المثلثو الالوان عملياً بالبرجوازية الصغيرة في مصلحة البرجوازية الكبيرة وقد جعلوا من هذا الواقع الوحيد مبدأ ، باضفائهم الصفة القانونية على منع ضريبة الدخل التصاعدية . وقد وضعوا الاصلاح البرجوازي في مصف واحد مع الثورة البروليتارية . فأي طبقة بقيت اذن ، بعد هذا ، دعامة جمهوريتهم ؟ البرجوازية الكبيرة . ولكن اغلبيتها كانت معادية للجمهورية . واذا كانت قد استغلت جمهوريي «National» لكي توطد الشروط الاقتصادية القديمة للحياة ، فانها اعتزمت ، من جهة اخرى ، ان تستفيد من توطد العلاقات الاجتماعية القديمة لكي تبعث الاشكال السياسية المناسبة لها . وفي مستهل تشرين الاول ، رأى كافينياك نفسه مضطراً الى تعيين دوفور وفيفيان ، وزيري لويس فيليب سابقاً ، وزيرين للجمهورية ، رغم كل ما اطلقه المتزمتون الاغبياء من حزبه ذاته من ضجيج وصياح .

ان الدستور المثلث الالوان نبذ كل مساومة مع البرجوازية الصغيرة وعجز عن ان يربط بشكل الدولة الجديد اياً من

العناصر الاجتماعية الجديدة ، ولكنه اسرع واعادة الحصانة التقليدية الى تلك الطائفة التي كانت اشد المدافعين عن النظام القديم ضراوة وتعصباً . فقد رفع الى مستوى القانون الاساسي **استحالة عزل القضاة** التي كانت قد تطاولت عليها الحكومة الموقتة . ان الملك **الوحيد** الذي اطاح به قد انبعث بالآلاف في اشخاص قضاة محاكم التفتيش هؤلاء الذين يستحيل عزلهم .

لقد اوضحت الصحافة الفرنسية تناقضات دستور السيد ماراست العديدة ، ومنها ، مثلاً ، وجود سيدين في آن واحد ، هما الجمعية الوطنية والرئيس ، وما الى ذلك .

ولكن التناقض الرئيسي في هذا الدستور يقوم فيما يلي : بواسطة الحق الانتخابي العام ، يمنح السلطة السياسية لتلك الطبقات التي ينبغي عليه ان يخلد عبوديتها الاجتماعية ، — اى للبروليتاريا والفلاحين والبرجوازية الصغيرة . اما تلك الطبقة التي يثبت الدستور سلطتها الاجتماعية القديمة ، — اي الطبقة البرجوازية ، — فهو يحرمها الضمانات السياسية لهذه السلطة . وقد حصر السيادة السياسية للبرجوازية في اطارات ديموقراطية تيسر لدى كل خطوة انتصار اخصام البرجوازية وتضع في كف عفريت اسس المجتمع البرجوازي ذاتها . وهو يطلب من البعض ان يمتنعوا عن السير الى الامام من التحرر السياسي الى التحرر الاجتماعي ، ومن البعض الآخر ان يمتنعوا عن السير الى الوراء من العودة الاجتماعية الى العودة السياسية .

كان الجمهوريون البرجوازيون في شاغل عن هذه التناقضات . فبقدر ما كفوا عن ان يكونوا **ضروريين** ، — ولم يكونوا ضروريين الا بوصفهم طليعة المجتمع القديم في نضاله ضد البروليتاريا الثورية ، — بقدر ما كفوا ، بعد انتصارهم ببضعة اسابيع ، عن ان يكونوا **حزباً** وانحطوا الى وضع **زمرة** . لقد كان الدستور بالنسبة لهم **مؤامرة** كبيرة . كان على الدستور ان يقيم سيادة زمرتهم . وكان ينبغي ان يبقى كافينياك رئيساً . كان ينبغي ان تكون الجمعية التشريعية استمراراً للجمعية التأسيسية . اما السلطة السياسية للجماهير الشعبية ، فقد كانوا يأملون ان

يجعلوا منها وهماً من الاوهام ؛ بل انهم كانوا يحسبون انهم سيتمكنون من التلاعب بسهولة بهذا الوهم ومن ابقاء اغلبية البرجوازية على الدوام في حالة من الخوف والذعر ، بطرح معضلة ايام حزيران امامها : اما **حكم** «*National*» واما **حكم الفوضى** .

بدأ اعداد الدستور في ٤ ايلول وانتهي في ٢٣ تشرين الاول . ففي الثاني من ايلول ، قررت Constituante * ان تظل منعقدة حتى صدور القوانين العضوية المستكملة للدستور . ومع ذلك ، قررت ان تدفع الى حلبة الحياة وليدها بالذات ، الرئيس ، ابتداء من ١٠ كانون الاول ، اى قبل زمن طويل من انتهاء مجالها الحيوي بالذات . فلقد كانت واثقة بانها سوف تحيي في شخص هومونكول (٤٤) الدستور ابن امه . وعلى سبيل التحوط ، تقرر ان ينتقل الحق الانتخابي من الامة الى Constituante فيما اذا لم ينل اي من المرشحين مليوني صوت .

وعبثاً كان هذا التحوط ! فان اليوم الاول لتطبيق الدستور كان اليوم الاخير لسيادة Constituante . ففي قاع صندوق الاقتراع ، كان حكم الاعدام بحقها . لقد فتشت عن «ابن امه» ، ولكنها وجدت «ابن أخي عمه» (٤٥) . فقد احرز شاوول-كافينياك **مليون** صوت **فقط** ، واحرز داود-نابليون **ستة** ملايين . وهكذا هُزم شاوول-كافينياك سداساً (٤٦) .

كان العاشر من كانون الاول ١٨٤٨ يوم **انتفاضة الفلاحين** . ومنذ هذا اليوم فقط ، بدأ شباط بالنسبة للفلاحين الفرنسيين . ان الرمز الذي افصح عن دخولهم في الحركة الثورية ، الخرافة الفطنة ، الخرقاء-الماكرة ، الساذجة-الغشاشة ، السخيفة-السامية ، المهزلة الرائعة ، المفارقة التاريخية العبقرية-التافهة ، النكتة المشاكسة من التاريخ العالمي ، الهيروغليف غير المفهوم بالنسبة للعقل المتحضر ، — هذا الرمز كان موسوماً بكل جلاء بسمة تلك الطبقة التي هي ممثلة البربرية في قلب الحضارة .

---

* Assemblée Constituante الجمعية التاسيسية — جمعية انتخبت بالاقتراع العام بعد ثورة شباط ١٨٤٨ لكي تضع دستوراً Constitution جديداً لفرنسا . والمقصود بها هنا الجمعية التاسيسية . **الناشر** .

لقد اعلنت الجمهورية له عن وجودها بشخص **جابي الضرائب** ، واعلن هو لها عن وجوده بشخص **الامبراطور** . فقد كان نابليون الرجل الوحيد الذي وجدت فيه مصالح طبقة الفلاحين المتشكلة حديثاً في عام ١٧٨٩ وخيالها تعبيراً شافياً وافياً عنها . لقد كتب الفلاحون اسمه على قوصرة الجمهورية ، فأعلنوا بذلك الحرب على الدول الاجنبية ، والنضال من اجل مصالحهم الطبقية في داخل البلد . لقد كان نابليون بالنسبة للفلاحين برنامجاً ، لا فرداً . وقد مضوا الى صناديق الاقتراع مع الرايات والموسيقى ، هاتفين : «Plus d'impôts, à bas les riches, à bas la république, vive l'Empereur!» — «لتسقط الضرائب ، ليسقط الاغنياء ، لتسقط الجمهورية ، عاش الامبراطور !» ووراء ظهر الامبراطور ، كانت تتخفى **الحرب** الفلاحية . فان الجمهورية التي احبطوها فى الانتخابات كانت **جمهورية الاغنياء** .

كان العاشر من كانون الاول coup d'état * قام به الفلاحون الذين اطاحوا بالحكومة القائمة . ومنذ ذلك اليوم ، اي منذ ان انتزعوا من فرنسا حكومة واعطوها حكومة اخرى ، كانت ابصارهم مصوّبة على الدوام الى باريس . لقد قاموا للحظة بادوار اشخاص المسرحية الثورية ؛ وبعد ذاك لم يبق من الممكن فرض دور الجوقة الخامل وغير الفعال عليهم .

وقد ساعدت الطبقات الاخرى في انجاز نصر الفلاحين الانتخابي . ففي انتخاب نابليون ، رأت **البروليتاريا** ، قبل كل شيء ، نهاية كافينياك و Constituante ، وتصفية النزعة الجمهورية البرجوازية ونقض انتصار حزيران . وبالنسبة **للبرجوازية الصغيرة** ، كان انتخاب نابليون يعني انتصار المدينين على الدائنين ؛ وبالنسبة لاغلبية **البرجوازية الكبيرة** ، كان يعني القطيعة السافرة مع تلك الكتلة التي كانت لمدة من الزمن اداة بيد هذه الاغلبية ضد الثورة ، والتي امست عبئاً على اغلبية البرجوازية الكبيرة منذ ان ارادت ان توطد الوضع الموقت بالدستور . نابليون عوضاً عن

---

* انقلاباً سياسياً . **الناشر** .

كافينياك – كان هذا يعني ، بالنسبة لاغلبية البرجوازية الكبيرة ، الملكية عوضاً عن الجمهورية ، بداية العودة الملكية ، ايماءة وجلة بالرأس الى دوق اورليان ، الزنبقة المتسترة بين زهور البنفسج (٤٧) . واخيراً ، صوت **الجيش** ، بانتخابه نابليون ، ضد الحرس المتنقل ، ضد طمأنينة السلام ، من اجل الحرب .

وهكذا ، على حد تعبير «Neue Rheinische Zeitung» حظي اضيق الناس نظراً في فرنسا باوسع الدلالة * . ولأنه كان شخصاً حقيراً تافهاً ، لهذا السبب بالذات ، كان بوسعه ان يعني كل شيء – ما عدا شخصه . ولكن ، على الرغم من ان اسم نابليون كان له اكثر المعاني اختلافاً على ألسنة مختلف الطبقات ، كانت جميعها تكتب مع هذا الاسم على ورقة الاقتراع : «ليسقط **حزب** «National» ! ليسقط كافينياك ، لتسقط Constituante لتسقط الجمهورية البرجوازية !» . وقد اعلن الوزير دوفور هذا على المكشوف في الجمعية التأسيسية قائلاً : «ان العاشر من كانون الاول كان نسخة عن الرابع والعشرين من شباط» .

لقد صوتت البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا en bloc * * **مع** نابليون لكي تصوّت **ضد** كافينياك ، ولكي تحرما Constituante ، بتركيز جميع الاصوات على مرشح واحد ، من امكانية اتخاذ القرار الفاصل . ولكن القسم الاكثر تقدماً في كل من هاتين الطبقتين قدم مرشحاً خاصاً به . لقد كان نابليون **اسم جنس** لجميع الاحزاب المتحدة ضد الجمهورية البرجوازية ، وكان **ليدرو-رولان وراسباي اسمي علم** ، الاول للبرجوازية الصغيرة الديموقراطية ، والثاني للبروليتاريا الثورية . فان التصويت مع راسباي – هكذا اعلن امام الملأ العمال وزعماؤهم الاشتراكيون – كان يتسم بطابع مظاهرة وحسب ؛ كان احتجاجاً جماهيرياً على كل نظام رئاسي بوجه عام ، اي ضد الدستور نفسه ؛ وكان في الوقت نفسه تصويتاً ضد ليدرو-رولان ؛ كان اول عمل تجلى فيه

---

* في النص الالماني – تلاعب كلام : «einfältig» – «ضيق النظر» ؛ «vielfältig» – «واسع الدلالة» . **الناشر** .

* * بالجملة ، سوية . **الناشر** .

انفصال البروليتاريا ، بوصفها حزباً سياسياً مستقلاً ، عن الحزب الديموقراطي . وعلى العكس ، نظر هذا الحزب الاخير – البرجوازية الصغيرة الديموقراطية ، وممثلهـــا في البرلمان ، «الجبل» – الى ترشيح ليدرو-رولان بكل تلك الجدية المهيبة التي تعودت ان تستحمق بها نفسهـــا بنفسهـــا . وعلى كـــل حال ، كانت هذه محاولتها الاخيرة للعمـــل كحزب مستقـــل في مقابل البروليتاريا . ففي العاشر من كانون الاول ، لم تنزل الهزيمة بحزب البرجوازية الجمهورية وحسب ، بـل ايضـــاً بالبرجوازية الصغيرة الديموقراطية و«جبلها» .

والى جانب «**الجبل**» ، صار لفرنسا الآن **نابليون** – الامـر الذي يدل على ان هذا وذاك لم يكونا غير صورتين كاريكاتوريتين جامدتين لظاهرتي التاريخ العظيمتين اللتين كانتا تحملان اسميهما . فان لويس نابليون كان مع نسره الامبراطوري وقبعته الثلاثية الزوايا صورة حقيرة تافهة عن نابليون القديم مثلمـــا كان «الجبل» مع وضعاته المتصنعة الديماغوجية وتعابيره وجملـه المقتبسة من عام ١٧٩٣ صورة تافهة حقيرة عن «الجبل» القديم . وهكذا وضع حد للخرافة التقليدية حيال عام ١٧٩٣ مع تبدد الخرافة التقليدية حيال نابليون . ولم تصبح الثورة ثورة حقاً وفعلاً الا عندما تلقت اسمها **الخاص ، الاصلي** ، الامر الذي لم يصبح ممكناً الا عندما برزت الطبقة الثورية الجديدة – البروليتاريا الصناعية – في مقدمتها بقوة وحزم . ويمكن القول ان العاشر من كانون الاول كان مفاجأة لحزب الجبل وانه قد اوقعه في حيرة وارتباك لان النكتة الفلاحية الخشنة مزقت مع الضحك التشبيه الكلاسيكي بالثورة القديمة .

في ٢٠ كانون الاول ، القى كافينياك واجباته عن كاهله ، ونادت الجمعية التأسيسية بلويس نابليون رئيساً للجمهورية . وكانت في ١٩ كانون الاول ، في اليوم الاخير من حكمها المطلق ، قد رفضت اقتراحاً بالعفو عن عصاة حزيران . التبرؤ من مرسوم السابع والعشرين من حزيران الذي حكمت فيها بلا محاكمة على ١٥٠٠٠ من العصاة بالنفي – أولم يكن يعني هذا التبرؤ من مجزرة حزيران نفسها ؟

اصبح اوديلون بارو ، آخر وزير للويس فيليب ، اول وزير للويس بونابرت . وبما ان لويس نابليون كان يحسب بداية حكمه ، لا من العاشر من كانون الاول ، بل من مرسوم مجلس الشيوخ الصادر في عام ١٨٠٤ (٤٨) ، فقد وجد لنفسه اول وزير كان يحسب هو ايضاً بداية وزارته ، لا من العاشر من كانون الاول ، بل من المرسوم الملكي الصادر في ٢٤ شباط . ان لويس نابليون ، بصفته الوريث الشرعي للويس فيليب ، قد خفف عملية تغيير الحكومة ، وذلك باحتفاظه بالوزارة السابقة ناهيك بان هذه الوزارة لم يكن قد تسنى لها الوقت لتستنفد قواها لانه لم يكن قد تسنى لها الوقت لرؤية النور .

وهذا الاختيار اوحى له به زعماء الكتل الملكية من البرجوازية . فان رئيس المعارضة الاسرية القديمة ، الذي قام عن غير وعي بدور درجة انتقالية الى جمهوريي «National» كان يصلح بالاحرى ليكون عن وعي تام جسراً من الجمهورية البرجوازية الى الملكية .

كان اوديلون بارو زعيم الحزب المعارض القديم الوحيد الذي لم يكن قد تسنى له الوقت ، بسبب سعيه الدائم عبثاً للحصول على حقيبة وزارية ، ليشوه سمعته نهائياً . ان الثورة قد رفعت بسرعة الى قمة الدولة جميع الاحزاب المعارضة القديمة الواحد تلو الآخر ، لكي تضطر الى التنكر ، الى التبرؤ ، لا بالافعال وحسب ، بل ايضاً بالاقوال ، من جملها وتعابيرها القديمة ولكي يرمي الشعب بها جميعها معاً في آخر المطاف ، بوصفها خليطاً كريهاً تماماً ، الى مزبلة التاريخ . وبارو ، هذه الصورة المجسدة لليبيرالية البرجوازية ، هذا الرجل الذي اخفى طوال ثمانية عشر عاماً على التوالي خساسته وفراغه الداخليين تحت ستار من التشامخ الظاهري ، لم يتجنب اي درجة من الارتداد . ولئن كان التناقض المفرط في الحدة بين اشواك الحاضر واكاليل غار الماضي يخيفه هو نفسه من حين الى آخر ، فقد كان حسبه ان ينظر الى المرآة حتى تعود اليه من جديد رباطة جأشه الوزارية وعبادة الذات البشرية . ففي المرآة كانت تشع امامه سحنة غيزو – غيزو الذي حسده ، هو بارو ، على

الدوام ، والذي كان يعامله على الدوام كتلميذ – غيزو نفسه ، ولكن مع ملامح اوديلون الاولمبية . بيد انه لم ير على نفسه الا شيئاً واحداً هو أذنا ميداس (٤٩) .

في الرابع والعشرين من شباط لم يظهر بارو نفسه الا في بارو العشرين من كانون الاول ؛ واليه ، هو الاورليانـي والفولتيري ، انضم الشرعي والجزويتي فالو بصفة وزير للاديان .

وبعد بضعة ايام ، أُعطيت وزارة الداخلية للمالتوسي ليون فوشيه . القانون ، الدين ، الاقتصاد السياسي ! كل هذا كان في وزارة بارو ، ناهيك بانه جمع الشرعيين الى الاورليانيين . الا انه كان ينقص فقط بونابرتي . كان بونابرت لا يزال يخفي ادعاءه بدور نابليون ، لان **سولوك** لم يكن قد تظاهر بأنه توسان لوفرتور .

كان حزب «National» قد اقصي في الحال من جميع المناصب الرفيعة التي استطاع بلوغها . مديرية البوليس ، مديرية البريد ، النيابة العامة ، بلدية باريس – كل هذا صار من نصيب صنائع الملكية السابقين . وقد جمع الشرعي شانغارنيه في يديه قيادة الحرس الوطني في محافظة السين والحرس المتنقل ووحدات فرقة الجيش الاولى ؛ وعُيّن الاورلياني بوجو آمراً لجيش الالب . ان هذا التغيير في المسؤولين قد استمر بلا انقطاع في زمن وزارة بارو . وكان اول عمل قامت به وزارته هو بعث الادارة الملكية القديمة . وفي طرفة عين ، تغير المسرح الرسمي كله – الكواليس ، الالبسة ، اللغة ، الممثلون ، الكومبارس ، المشتركون في المشاهد الجماهيرية ، الملقنون ، مواقف الاحزاب ، القوى المحركة في الدراما ، جوهر النزاع ، جميع الديكورات . فقط الجمعية التأسيسية البالية بقيت في مكانها . ولكن منذ ان نصبت الجمعية التأسيسية بونابرت ، ونصب بونابرت بارو ، وبارو شانغارنيه ، انتقلت فرنسا من مرحلة تأسيس الجمهورية الى عهد الجمهورية المؤسسة . وفي هذه الحال ، ما الداعي لبقاء هذه الجمعية التأسيسية في جمهورية تم تأسيسها ؟ فبعد خلق

الارض ، لم يبق لخالقها ما يفعله غيـــر الفرار الى السماء . الا ان الجمعية التأسيسية وطدت العزم على عدم العمل بمثاله ؛ فقد كانت الجمعية التأسيسية الملجأ الاخير لحزب الجمهوريين البرجوازيين . ولئن كانت قد أ'نتزعت منها جميع مقاليد السلطة التنفيذية ، أفلم تبق في يديها مقاليد السلطة التأسيسية الكلية القدرة ؟ وكانت اول فكرة خطرت في بالهـا ، هي ان تحتفظ لنفسها بمنصب السيادة ، مهما كلف الامر ، وان تستعيد لنفسها بواسطته مواقعها المفقودة . حسبهـا ان تسقط وزارة بارو وتستعيض عنها بوزارة «National» ، وفي هذه الحال ، سيتعين على الموظفين الملكيين ان يخلوا المكاتب والدوائر ، وعـــلى الموظفين المثلثي الالوان ان يعودوا اليها من جديد بشكل مظفر . وقد قررت الجمعية الوطنية اسقاط الوزارة ، واعطتها الوزارة نفسها ذريعة للهجوم لم يكن بوسع Constituante حتى ان تبتكر ذريعة انسب منها .

لنعد الى الاذهان ان لويس بونابرت كان يعني بالنسبـة للفلاحين : لتسقط الضرائب ! ستة ايام جلس في كرســي الرئاسة ، وفي اليوم السابع ، في ٢٧ كانون الاول ، اقترحت وزارته **ابقاء ضريبة الملح** التي كانت قد أ'لغيت بمرسوم من الحكومة الموقتة . ان ضريبة الملح تشاطر ضريبة الخمور امتياز كونهما كبش الفداء للنظام المالي القديم في فرنسا ، ولا سيما في عيون سكان الريف . ولم يكن من الممكن ان توحي وزارة بارو لمنتخب الفلاحين بشعار ساخر هجائي من ناخبيه اشد لذعاً من كلمات : **بعث ضريبة الملح** . ومع ضريبة الملح ، فقد بونابرت ملحه الثوري ، — لقد ماع وضاع نابليون الانتفاضة الفلاحية ، كشبح ضبابي ، ولم يبق غير شخص مبهم في مؤامرة ملكيـــة برجوازية . وليس عن غير قصد ، قامت وزارة بارو بهذا العمل الخالي من الذوق لتحطيم الاوهام باول عمـل حكومي للرئيس تحطيماً فظاً .

وتلقفت Constituante بسرور ، من جهتهـــا ، الفرصـــة المزدوجة : اسقاط الوزارة ، والقيام ضد منتخب الفلاحين بدور المدافع عن مصالح الفلاحين . فردت اقتراح وزير الماليـــة ،

وخفضت ضريبة الملح حتى ثلث مقاديرها السابقة ، فزادت بالتالي عجز الدولة البالغ ٥٦٠ مليوناً مقدار ٦٠ مليوناً ، وانتظرت بهدوء بعد هذا **التصويت بعدم الثقة** استقالة الوزارة . هكذا قلما فهمت العالم الجديد المحيط بها ووضعها بالذات الذي تغير . فوراء الوزارة ، كان يقف الرئيس ، ووراء الرئيس ، ستة ملايين ناخب كان كل منهم قد وضع في صندوق الاقتراع تصويتاً بعدم الثقة في Constituante . وقد اعادت Constituante الى الامة تصويتها بعدم الثقة . تبادل مضحك ! لقد نسيت Constituante ان تصويتاتها قد فقدت قيمتها القسرية . وهي اذ رفضت ضريبة الملح ، لم تفعل غير ان وطدت عزم بونابرت ووزرائه على «**التخلص**» منها . وبدأ صراع طويل يملأ كل النصف الثاني من وجودها . وقد كان **التاسع والعشرون من كانون الثاني** ، والحادي والعشرون من آذار ، والثامن من أيار الايام الحاسمة في هذه الازمة ، وبشيرة **الثالث عشر من حزيران** .

لقد رأى الفرنسيون – لويس بلان مثلاً – في التاسع والعشرين من كانون الثاني مظهراً للتناقض الدستوري بين الجمعية الوطنية السيدة التي لا يجوز حلها والتي نجمت عن الحق الانتخابي العام ، وبين الرئيس المسؤول على الورق امام الجمعية ولكن المثبت بالفعل ، مثله مثل الجمعية ، بانصباب الاصوات العام عليه ، ناهيك بانه يجمع في شخصه وحده جميع تلك الاصوات المقسمة والمكسرة مائة مرة بين مختلف اعضاء الجمعية الوطنية ؛ وناهيك بان الرئيس يحصر في يديه السلطة التنفيذية كلها التي تحوم الجمعية الوطنية فوقها بصفة قوة معنوية فحسب . ان هذا التفسير لاحداث التاسع والعشرين من كانون الثاني يخلط بين الشكل الكلامي للنضال في البرلمان وفي الصحافة وفي النوادي وبين مضمونه الفعلي . فان لويس بونابرت والجمعية الوطنيةالتأسيسية لم يكونا البتة هيئتين مختلفتين لسلطة دستورية واحدة . ولم يكن بونابرت سلطة تنفيذية تواجه السلطة التشريعية . فان بونابرت انما كان الجمهورية البرجوازية نفسها التي تم تأسيسها والتي اخذت تواجه بادوات تأسيسها وبالدسائس الطمّاحة والمطالب الايديولوجية الكتلة الثورية من

البرجوازية ، هذه الكتلة التي أسست الجمهورية ووجدت الآن ، لما فيه دهشتها ، ان الجمهورية التي أسستها تبدو تماماً مثل ملكية معادة ، وارادت الآن ان تمدد بالعنف المرحلة التأسيسية بظروفها الخاصة ، واوهامها ولغتها واشخاصها ، وتعيـــق الجمهورية البرجوازية الناضجة عن الظهور بمظرها الناجز والمميز . وكما كانت الجمعية التأسيسية تمثل كافينياك الهابط من جديد في بيئتها ، كذلك برز بونابرت ممثلاً للجمعية الوطنية التشريعية التي لم تنفصل بعد عنه ، اي للجمعية الوطنية للجمهوريـــة البرجوازية التي تم تأسيسها .

ولم يكن من الممكن ان يجد انتخاب بونابرت تأويلاً الا بعد ان وضعت مكان اسم **واحد** دلالاته العديدة ، وبعد ان تكرر هذا الانتخاب في انتخابات الجمعية الوطنيـــة الجديدة . لقد نُقض التفويض السابق في العاشر من كانون الاول . وعليه لم يقع الاصطدام في التاسع والعشرين من كانون الثاني بين الرئيس والجمعية الوطنية في الجمهورية **ذاتها** ، بل بين الجمعية الوطنية للجمهورية الجارية اقامتها ، من جهة ، وبين رئيس الجمهورية التي تمت اقامتها ، من جهة اخرى ، بين سلطتين تجسدان عهدين مختلفين تماماً في تطور حياة الجمهورية . ففي معسكر كانت تقف كتلة صغيرة من البرجوازية الجمهورية ، وكان بمقدورها وحدها ان تعلن الجمهورية ، وتنتزعها بالنضال في الشارع وبالارهاب من يد البروليتاريا الثورية ، وترسم في الدستور الخطوط المثالية لهذه الجمهورية ؛ وفي المعسكر الآخر ، كان يقف كل الجمهور الملكي من البرجوازية ، وكان بمقدوره وحده ان يسيطر في هذه الجمهورية البرجوازية المؤسسة ، ويخلع عن الدستور حلتـه الايديولوجية ويطبق في الواقع ، بواسطة هيئته التشريعيـــة وادارته الشروط الضرورية لاستعباد البروليتاريا .

ان العاصفة التي انفجرت في ٢٩ كانون الثانـــي قد جرى اعدادها في سياق شهر كامل . كانت Constituante تظن انها ، بتصويتها بعدم الثقة في وزارة بارو ، ستحملها على الاستقالة . ولكن وزارة بارو ، رداً على هذا ، عرضت من جهتها عـــلى Constituante ان تعرب لنفسها بنفسها عن عدم الثقة النهائي وان

تحكم على نفسها بنفسها بالانتحار ، وان تصدر قراراً **بحل نفسها بنفسها** . فبايعاز مـــن الوزارة ، عمد راتو ، وهو من اضعف النواب مكانة ، وتقدم في ٦ كانون الثاني بهذا الاقتراح مـــن Constituante ، **من** هذه Constituante ذاتها التي سبق لهـا وقررت في آب ان لا تحل نفسها ، طالما لم تسن جملة كاملة من القوانين العضوية المستكملة للدستور . ووقف فولد ، نصير الوزارة ، واعلن لـ Constituante بدون مواربة ان حلها ضروري «**لاجل بعث التسليف المتزعزع**» . وبالفعـــل ، ألـــم تقوض التسليف ، يا ترى ، بتمديدها الوضع الموقت وبوضعها موضع الشك من جديد بونابرت في شخص بارو ، والجمهورية المؤسسة في شخص بونابرت ؟ فان الاولمبي بارو كان قد تحول الى اورلندو (٥٠) غاضب لفكرة انهم سينتزعون منه من جديد منصب رئاسة الوزارة الذي توصـــل اليه في آخر المطاف ، دون ان يعطوه الفرصة للتمتع به ولو اسبوعين – ذلك المنصب نفسه الذي اجبره الجمهوريون ذات يوم عـلى انتظاره طوال «ديسينّيوم» بكامله ، اي طوال عشرة اشهر . واذا بارو ، في معاملته لهذه الجمعية الحقيرة ، يتفوق بطغيانه على الطاغي نفســه . وكان الطف تعبير له : «يستحيل اي مستقبل معها» . والواقع انها لم تعد تمثل الآن غير الماضي . واضاف بسخرية : «انها عاجزة عن احاطة الجمهورية بالمؤسسات الضرورية لتوطيدها» . وهذا هو الواقع حقاً ! فمع تناحر الجمعية الاستثنائي مع البروليتاريا ، تحطمت عزيمتها البرجوازية ، ومع تناحرهـــا مع الملكيين ، انتعشت من جديد حماستها الجمهورية . وهكذا كانت الجمعية عاجزة من جانبين عن توطيد الجمهوريـــة البرجوازيـــة بالمؤسسات المناسبة اذ لم تعد تفهمها .

ومع اقتراح راتو ، استثارت الوزارة في الوقت نفســـه **زوبعة** كاملة من **العرائض** في عموم البلد ؛ فكل يوم ، كانـــت تتطاير من جميع انحاء فرنسا الى Constituante وتتساقط على رأسها رزم من billets doux * كانوا يطالبونها فيها ، بدرجات

---

* رسائل الغرام . **الناشر** .

متفاوتة من الحزم ، **بحل** نفسها وبوضع وصيتهـــا الروحية . واستثارت Constituante بدورها حملة معاكسة من العرائض ، كانوا يطالبونها فيها بالبقاء في عداد الاحياء . وتجدد الصراع الانتخابي بين نابليون وكافينياك بصورة نضال عن طريـــق العرائض من اجل وضد حل الجمعية الوطنية . كانت العرائض تعليقات اضافية على العاشر من كانون الاول . وقد استمر هذا التحريض في سياق كانون الثاني كله .

ولم يكن بمقدور Constituante ، في نزاعها مع الرئيس ، ان تتذرع بكونها وليدة الحق الانتخابي العام ، لان الاخصام كانوا يتذرعون ضدها بالحق الانتخابي العام على وجه الضبط . ولم يكن بمقدورها ان تتكل على اي سلطة شرعية ، لان المسألة كانت تتعلق بالنضال ضد السلطة الشرعية . ولم يكن بمقدورهـا اسقاط الوزارة بتصويتات عدم الثقة ، مثلما حاولت ان تفعل ذلك في ٦ و٢٦ كانون الثاني لان الوزارة لم تطلب ثقتها . فلم يبق لها غيـر مخرج **واحد – الانتفاضة** . اما القوة القتاليـــة للانتفاضة ، فكانت تتشكـــل من **القسم الجمهوري من الحرس الوطني** ، ومن **الحرس المتنقل** ومن مراكز البروليتاريا الثورية – **النوادي** . كان رجال الحرس المتنقل ، ابطال ايام حزيران ، يشكلون في كانون الاول قوة قتالية منظمة للكتلة الجمهورية من البرجوازية ، مثلما كانت **المشاغل الوطنية** قوة قتالية منظمـة للبروليتاريا الثورية قبل حزيران . وكمـــا انقضت اللجنـة التنفيذية لـ Constituante على المشاغل الوطنية بخشونـــة في سعيها الى وضع حد لمطالب البروليتاريا ، التي غدت امراً لا يطاق بالنسبة لها ، كذلك انقضت وزارة بونابرت على الحرس المتنقل في سعيها الى وضع حد لمطالب الكتلة الجمهوريـة من البرجوازية ، التي غدت امراً لا يطاق بالنسبة لهـا . فقررت **حله** . فسرحت من الخدمة نصفه ورمت به الى الشارع ، وتلقى النصف الاخر تنظيماً جديداً ، ملكياً ، عوضاً عـــن التنظيـــم الديموقراطي ، وخُفّضت رواتبه الى مستوى الراتب العادي للقوات النظامية . واصبح وضع الحرس المتنقل كوضع متمردي حزيران ، واخذت تظهر في الجرائد كـل يوم **افعال ندم علنية**

يعترف فيها رجال الحرس المتنقل بدنبهم في حزيران ويطلبون فيها من البروليتاريا الصفح والغفران .

والنوادي ؟ منذ ان اعربت الجمعية التأسيسية عن عدم ثقتها ببارو فأعربت بذلك في شخصه عن عدم ثقتها بالرئيس ، وفي شخص الرئيس بالجمهورية البرجوازية المؤسسة ، وفي شخصها بالجمهورية البرجوازية على العموم ، — التفت حولها بصورة لا مناص منها جميع العناصر التأسيسية من جمهورية شباط ، جميع الاحزاب التي كانت ترغب في الاطاحة بالجمهورية القائمة وفي اعادتها بالعنف الى حالها السابق ، وتحويلها الى جمهورية تعرب عن مصالحها ومبادئها الطبقية بالذات . وما جرى ، شُطب من الحياة ، وما تبلور من الحركة الثورية ، ذاب من جديد ، ومن جديد نشب النضال في سبيل جمهورية ايام شباط غير المحددة التي كان كل حزب يفهمها على طريقته . ومن جديد شغلت الاحزاب ، للحظة من الزمن ، المواقف السابقة التي وقفتها في شباط ، دون ان تتبنى مع ذلك اوهام شباط . ومن جديد طفق جمهوريو «National» المثلثو الالوان يعتمدون على جمهوريي «Réforme» الديموقراطيين ، ومن جديد قدموهم بصفة رواد الى مقدمة حلبة النضال البرلماني . ومن جديد شرع الجمهوريون الديموقراطيون يعتمدون على الجمهوريين الاشتراكيين (في ٢٧ كانون الثاني ، انبأ بيان علني بتصالحهم واتحادهم) ويمهدون التربة في النوادي لاجل الانتفاضة . وعن حق وصواب ، رأت صحافة الوزارة في جمهوريي «National» المثلثي الالوان متمردي حزيران المنبعثين . ولكي يُبقوا على رأس الجمهورية البرجوازية ، وضعوا الجمهورية البرجوازية ذاتها موضع الشك . وفي ٢٦ كانون الثاني ، قدم الوزير فوشيه مشروع قانون بشأن حق الجمعيات نصت المادة الاولى منه على ما يلي : «**النوادي ممنوعة**» . واقترح البدء على الفور بمناقشة مشروع القانون هذا باعتباره امراً ملحاً لا يجوز تأجيله . الا ان Constituante ردت مسألة العجلة ؛ وفي ٢٧ كانون الثاني قدم ليدرو-رولان اقتراحاً يحمل توقيع ٢٣٠ نائباً باحالة الوزارة الى المحاكمة لمخالفتها الدستور . ان احالة الوزارة الى المحاكمة في اوقات تعني فيها

هذه الاحالة اما الكشف بلا ذوق عن عجز القاضي ، اي عجز اغلبية المجلس ، واما احتجاج المتهم العاجز على هذه الاغلبية ذاتها ، – انما كانت تلك الورقة الرابحة الثورية العظيمة التي اخذ هذا «الجبل» ، مولود الجيل الثاني ، يستخدمها مذ ذاك في كل لحظة حاسمة من الازمة . فيا «للجبل» المسكين ، المسحوق تحت ثقل اسمه بالذات !

في ١٥ ايار حاول بلانكي وباربيس وراسباي وغيرهم ان يحلوا الجمعية التأسيسية باقتحامهم قاعة جلساتها على رأس بروليتاريا باريس . وأعد بارو للجمعية ذاتها تكراراً معنوياً لـ١٥ ايار ، اذا اعتزم ان يُملي عليها حل نفسها بنفسها ويغلق قاعة جلساتها . وهذه الجمعية ذاتها كانت في حينه قد عهدت الى بارو ببدء التحقيق ضد المذنبين عن حوادث ايار ؛ اما الآن ، وقد اخذ بارو يلعب حيالها دور بلانكي ملكي ، واخذت هي تفتش عن حلفاء لها ضده في النوادي ، عند البروليتاريا الثورية ، في حزب بلانكي ، – الآن اخذ بارو الذي لا يعرف الرحمة يعذبها باقتراحه القائل بسحب اسرى ايار من محكمة المحلفين واحالتهم الى المحكمة العليا التي اخترعها حزب «National» – haute cour ومما له دلالته ان الخوف من فقدان الحقيبة الوزارية استطاع ان يستخرج من رأس صاحبنا بارو درراً من الفكاهة جديرة ببومارشيه ! وبعد تردد طويل ، قبلت الجمعية الوطنية اقتراحه . وهكذا اكتسبت من جديد ، في موقفها من متمردي ايار ، طابعها العادي .

واذا كانت Constituante قد اضطرت في النضال ضد الرئيسى والوزراء الى السير في سبيل **الانتفاضة** ، فان الرئيس والوزراء قد اضطروا في النضال ضد Constituante الى السير في سبيل **الانقلاب** ، لانه لم تكن لديهم اي امكانية شرعية لحلها . ولكن Constituante كانت ام الدستور ، والدستور ام الرئيس . وعن طريق الانقلاب ، كان بوسع الرئيس ان يُلغي الدستور ، ومع الدستور ان يُلغي اساسه الحقوقي الجمهوري . وفي هذه الحال ، بقي له ان يقدم حقوقه الامبراطورية ، ولكن الحقوق الامبراطورية استتبعت ظهور الحقوق الاورليانية ، وهذه وتلك

تحيرت امام الحقوق الشرعية . فان سقوط الجمهورية القانونية لم يكن بوسعه ان يثير الابتهاج الا عند نقيضها ، المَلَكية الشرعية ، لان الاورليانيين كانوا في تلك اللحظة مغلوبي ايام شباط فحسب ، بينما لم يكن بونابرت الا غالب العاشر من كانون الاول ، ولم يكن بوسع الحزبين ان يعارضا الاغتصاب الجمهوري الا بحقوقهما المغتصبة هي ايضاً من المَلَكية . ولقد ادرك الشرعيون ان وضع الامور يلائمهم ، فأخذوا يتآمرون في وضح النهار . وكان بوسعهم ان يأملوا في ايجاد **مونك** لهم في الجنرال شانغارنيه . كان اقتراب **المَلَكية البيضاء** يُبشَر به في نواديهم على المكشوف مثلما كان يُبَشر في نوادي البروليتاريين باقتراب **الجمهورية الحمراء** .

ان قمع الانتفاضة بنجاح كان من شأنه ان يجنب الوزارة جميع المتاعب . «الشرعية تقتلنا !» – صاح اوديلون بارو . وكان من شأن الانتفاضة ان تتيح حل Constituante بذريعة salut public * وانتهاك الدستور ارضاء للدستور نفسه . وان كلمة اوديلون بارو الفظة في الجمعية الوطنية ، والاقتراح القائل باغلاق النوادي ، وعزل ٥٠ من المحافظين المثلثي الالوان من وظائفهم الذي اثار الضجة ، والاستعاضة عنهم بمحافظين ملكيين ، وحل الحرس المتنقل ، وازدراء شانغارنيه برؤساء الحرس المتنقل ، واعادة الكرسي الى البروفسور لرمينيه الذي اصبح لا يطاق في عهد غيزو ، والتساهل حيال نزوات الشرعيين – كل هذا كان يستهدف استثارة الانتفاضة . ولكن الانتفاضة لزمت الصمت . فقد كانت تنتظر الاشارة من Constituante لا من الوزارة .

واخيراً ، حل التاسع والعشرون من كانون الثاني ، اليوم الذي كان يترتب فيه بحث اقتراح ماتيو دي لا دروم القائل برفض اقتراح راتو بلا قيد ولا شرط . ان الشرعيين ، والاورليانيين ، والبونابرتيين ، والحرس المتنقل ، و«الجبل» والنوادي – الجميع تآمروا في ذلك اليوم ، تآمروا ضد عدوهم الموهوم بقدر ما تآمروا ضد حليفهم الموهوم . واستعرض

* السلامة العامة . **الناشر** .

بونابرت على صهوة جواده وحدات من القوات المسلحة في ميدان كونكورد ، وعمد شانغارنيه الى اخراج تمثيلية باجرائه مناورات ستراتيجية مؤثرة ، ووجدت Constituante البناية التي تعقد فيها جلساتها مطوقة بوحدات الجيش . الا ان مركز جميع الآمال والمخاوف والتوقعات والاختمارات والتوترات والمؤامرات المتشابكة ، اي الجمعية التأسيسية ، الجريئة كاللبوة ، لم تتردد ، وان دقيقة واحدة ، في هذه اللحظة التاريخية العالمية ، الخطيرة عليها اكثر مما في اي وقت مضى . فقد سلكت كما سلك ذلك المحارب الذي لم يخش ان يستعمل سلاحه بالذات في القتال وحسب ، بل شعر كذلك بانه ملزم بصيانة سلاح خصمه . وبنظرة ازدراء الى الموت ، وقعت على الحكم بموتها ورفضت الاقتراح القائل برفض اقتراح راتو بلا قيد ولا شرط . وحين وجدت نفسها في حالة الحصار ، وضعت حداً لنشاطها التأسيسي الذي كانت حالة الحصار في باريس اطاره الضروري . وكان انتقامها جديراً بها : ففي اليوم التالي ، امرت باجراء تحقيق في اسباب الذعر الذي اثارته الوزارة فيها في ٢٩ كانون الثاني . وبرهن «الجبل» عن نقص في العزيمة الثورية وفي التفكير السياسي ، وذلك لانه اتاح لحزب «National» استعمال نفسه بصفة مناد في هذه المهزلة الكبيرة من الدسائس . وقد قام حزب «National» بآخر محاولة لكي يحتفظ لنفسه في الجمهورية البرجوازية المؤسسة باحتكار السلطة الذي كان يملكه في عهد نشوء الجمهورية . ولكنه مني بالفشل .

ولئن كان الكلام قد تناول في ازمة كانون الثاني مسألة وجود Constituante ، فقد نهضت في ازمة ٢١ آذار مسألة وجود الدستور ؛ في الحالة الاولى تناول الكلام مسألة قوام حزب «National» ، وفي الثانية مسألة مثاله الاعلى . وبديهي ان الجمهوريين «الافاضل» باعوا ايديولوجيتهم السماوية بسعر ارخص من سعر الامتلاك الارضي للسلطة الحكومية .

في ٢١ آذار ، كان يرد في جدول اعمال الجمعية الوطنية مشروع القانون الذي تقدم به فوشيه ضد حق تأليف الجمعيات : **الغاء النوادي بالقوة** . ان المادة الثامنة من الدستور تضمن

للفرنسيين كافة حق تأليف الجمعيات . ولذا كان منع النوادي انتهاكاً بيناً للدستور . وكان على Constituante نفسها ان تصادق على تدنيس مقدساتها . ولكن النوادي كانت نقاط تجمع البروليتاريا الثورية ، ومسرح نشاطها التآمري . والجمعية الوطنية نفسها منعت تحالف العمال ضد برجوازييهم . وماذا كانت النوادي ان لم تكن تحالف الطبقة العاملة كلها ضد الطبقة البرجوازية كلها ، ان لم تكن تنظيماً لدولة عمالية خاصة موجهاً ضد الدولة البرجوازية ؟ أولم تكن ، يا ترى ، جملة من جمعيات تأسيسية للبروليتاريا والعدد ذاته من فصائل جيش الإنتفاضة ، المستعدة للقتال ؟ كان على الدستور ، بادئ ذي بدء ، ان يثبت سيادة البرجوازية ؛ فمن الواضح بالتالي انه كان لا يقصد بحق تأليف الجمعيات غير وجود تلك الجمعيات التي تتلاءم مع سيادة البرجوازية ، اي مع النظام البرجوازي . ولئن كان الدستور قد استعمل صيغاً عامة بدافع اللياقات تجاه النظرية ، ترى ، ألم تكن هناك حكومة وجمعية تأسيسية لاجل تفسيره وتطبيقه في مختلف الاحوال ؟ واذا كانت النوادي قد مُنعت بالفعل في المرحلة الاولى من الجمهورية بفضل حالة الحصار ، أفلا يمكن ، يا ترى ، منعها على اساس قانوني في جمهورية منظمة ، مؤسسة ؟ وضد مثل هذا التفسير العادي للدستور ، لم يكن بمقدور الجمهوريين المثلثي الالوان ان يقدموا غير التعابير والاصطلاحات الفخمة المكتوبة في الدستور . وقد صوّت قسم منهم ، بانيير ودوكلر وغيرهما ، الى جانب الوزارة ، وأمن لها بالتالي الاغلبية . والقسم الآخر ، وعلى رأسه رئيس الملائكة كافينياك وأب الكنيسة ماراست ، انصرف ، بعد اقرار المادة المتعلقة بمنع النوادي ، الى قاعة احدى اللجان مع ليدرو – رولان و«الجبل» ، و«عقد مجلساً للتشاور» . فَشُلَّت الجمعية التأسيسية ، ولم تعد تضم العدد القانوني من النواب الذي يستحيل بدونه اتخاذ اي قرار . وهنا تذكر السيد كريميه في الوقت المناسب في قاعة اللجنة ان الطريق تؤدي منها الى الشارع رأساً وان الزمن الآن ليس شباط ١٨٤٨ ، بل آذار ١٨٤٩ . واذا حزب «National» ، وقد عادت اليه بصيرته فجأة ، يعود الى قاعة جلسات الجمعية الوطنية ،

ووراءه «الجبل» المستحمَق من جديد . ان «الجبل» قد عذبته دائماً المخاضات الثورية ، ولكنه كان يفتش دائماً بنفس الثبات عن مخرج دستوري ؛ وكان يشعر دائماً ان مكانه وراء ظهر الجمهوريين البرجوازيين اكثر ملاءمة مما امام البروليتاريا الثورية . هكذا انتهت هذه المهزلة . وقد قررت Constituante نفسها ان مخالفة نص الدستور هي التفسير الصحيح الوحيد لمعناه .

بقي امر تسوية **نقطة** اخرى : موقف الجمهورية المؤسسة من الثورة الاوروبية ، **سياستها الخارجية** . في ٨ ايار ١٨٤٩ ساد انفعال غير عادي في الجمعية التأسيسية التي كانت تعيش ايامها الاخيرة . وكان جدول الاعمال يتضمن مسألة هجوم الجيش الفرنسي على روما ، ودحره من قبل اهالي روما ، وعاره السياسي وافلاسه الحربي ، ومسألة عملية الاغتيال الغدار التي قامت بها الجمهورية الفرنسية ضد جمهورية روما ، ومسألة الزحف الايطالي الاول لبونابرت الثاني . ومرة اخرى استخدم «الجبل» ورقته الرابحة الرئيسية : فقد وضع ليدرو-رولان على طاولة الرئيس صك الاتهام الدائم ضد الوزارة ، الموجه هذه المرة ضد بونابرت ايضاً ، بصدد مخالفة الدستور .

وقد تكررت ذريعة الثامن من ايار في ذريعة الثالث عشر من حزيران . لنر ما كانت عليه هذه الحملة الرومانية .

في اواسط تشرين الثاني ١٨٤٨ كان كافينياك قد ارسل الاسطول الحربي الى تشيفيتا-فيكيا بمهمة الدفاع عن البابا * وحمله الى متن احدى السفن ونقله الى فرنسا . وكان ينبغي على البابا ان يمنح الجمهورية «الفاضلة» بركته ويؤمن انتخاب كافينياك رئيساً للجمهورية . فمع البابا ، اراد كافينياك ان يصطاد بصنارته الكهنة ، ومع الكهنة – الفلاحين ، ومع الفلاحين – الرئاسة . لقد كانت حملة كافينياك دعاية انتخابية من حيث هدفها المباشر ، ولكنها كانت في الوقت ذاته احتجاجاً وتهديداً للثورة الرومانية . وفيها تلخص في المهد تدخل فرنسا في صالح البابا .

* بيوس التاسع . **الناشر** .

وهذا التدخل في صالح البابا وضد الجمهورية الرومانية ، بالتحالف مع النمسا ونابولي ، قد تقرر في ٢٣ كانون الاول في اول جلسة عقدها مجلس وزراء بونابرت . وقالو في الوزارة — انما هذا كان يعني البابا في روما ، ناهيك بانها روما البابوية . لم يكن بونابرت بحاجة الى البابا لكي يصبح رئيس الفلاحين ، ولكنه كان بحاجة الى الاحتفاظ بالسلطة البابوية لكي يحتفظ لنفسه بالفلاحين . فان سذاجتهم قد جعلت منه رئيساً . وقد فقدوا مع الايمان سذاجتهم ، ومع البابا ايمانهم . اما فيما يتعلق بالاورليانيين والشرعيين المتحدين والسائدين باسم بونابرت ، فانه كان يتعين عليهم ، قبل ان يبعثوا الملك ، ان يبعثوا السلطة التي تكرس الملوك . ومع صرف النظر عن نزعتهم الملكية ، نقول : بدون روما القديمة الخاضعة لسلطة البابا الدنيوية ، لا بابا ، وبدون البابا لا كثلكة وبدون الكثلكة لا دين فرنسي ، وبدون الدين ، ما عسى ان يحل بالمجتمع الفرنسي القديم ؟ ان رهن النعم السماوية التي يعطيها الدين هو بمثابة ضمانة لرهن البرجوازي للاراضي الفلاحية . ولذا كانت الثورة الرومانية ، مثلها مثل ثورة حزيران ، اعتداء رهيباً على الملكية ، على النظام البرجوازي . ولذا كان بعث سيادة البرجوازية في فرنسا يقتضي اعادة السلطة البابوية في روما . واخيراً ، مني حلفاء الثوريين الفرنسيين بالهزيمة في شخص الثوريين الرومانيين ؛ ووجد تحالف الطبقات المعادية للثورة في الجمهورية الفرنسية المؤسسة تتمته الطبيعية في تحالف الجمهورية الفرنسية مع الحلف المقدس ، مع نابولي والنمسا . ولم يكن قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ كانون الاول سراً على Constituante . ففي ٨ كانون الثاني ، تقدم ليدرو-رولان باستجواب في هذا الصدد من الوزارة ، فأنكرت الوزارة الامر ، وانتقلت الجمعية الى قضايا اخرى . فهل صدقت اقوال الوزارة ؟ نحن نعرف انها لم تفعل في كانون الثاني كله غير التصويت بعدم الثقة في الوزارة . ولكن اذا كان الكذب قد صار من دور الوزارة ، فقد صار من دور الجمعية التظاهر بتصديق هذا الكذب الذي ينقذ السمعة الجمهورية .

وفي هذه الاثناء ، هُزمت البيامونت ، وتنازل كارل ألبر عن العرش ، واخذ الجيش النمساوي يدق على ابواب فرنسا ، فتقدم ليدرو-رولان باستجوابات قاطعة . ولكن الوزارة برهنت ان كل ما تفعله ، هو انها تواصل في ايطاليا الشمالية سياسة كافينياك الذي كان يواصل بدوره سياسة الحكومة الموقتة ، اي سياسة ليدرو-رولان . واذا الوزارة تنال هذه المرة من الجمعية الوطنية حتى تصويتاً بالثقة ويعهد اليها بان تشغل موقتاً موقعاً مناسباً في ايطاليا الشمالية ، الامر الذي كان لا بد له ان يدعم مفاوضات الصلح مع النمسا بشأن عدم تقسيم ممتلكات سردينيا وبشأن المسألة الرومانية . ومعلوم ان مصير ايطاليا تقرره المعارك في ميادين ايطاليا الشمالية . ولهذا كان ينبغي اما القبول بسقوط روما بعد سقوط لومبارديا والبيامونت ، واما اعلان الحرب على النمسا ، ومع النمسا على الثورة المضادة الاوروبية . أظنت الجمعية الوطنية فجأة ، يا ترى ، ان وزارة بارو هي لجنة السلامة العامة القديمة ؟ ام ظنت انها هي نفسها Convention (٥١) ؟ فلاي غرض كانت القوات الفرنسية بحاجة في مثل هذه الحال الى شغل موقع ما في ايطاليا الشمالية ؟ وراء هذا الستار الشفاف ، اخفوا الحملة الرومانية .

في ١٤ نيسان ، انطلق ١٤٠٠٠ جندي بامرة اودينو الى تشيفيتا-فيكيا بحراً ؛ وفي ١٦ نيسان صوتت الجمعية الوطنية بالموافقة على منح الوزارة اعتماداً قدره ١٢٠٠٠٠٠ فرنك لكي تحتفظ طوال ثلاثة اشهر في مياه البحر الابيض المتوسط بالاسطول الفرنسي المعد من اجل التدخل جاهزاً ، على اهبة الاستعداد . وهكذا وضعت في يد الوزارة جميع الوسائل لاجل التدخل ضد روما متظاهرة بانها تجبرها على العمل ضد النمسا . ولم تر ما تفعله الوزارة ، بل سمعت فقط ما تقوله . ومثل هذا الايمان لم يكن من الممكن ايجاده حتى في اسرائيل . ولقد وقعت الجمعية التأسيسية في مأزق لم تتجرأ فيه على معرفة ما يجب ان تفعله الجمهورية المؤسسة .

واخيراً ، جرى في ٨ ايار تمثيل المشهد النهائي من المهزلة . فقد طالبت Constituante الوزارة باجراءات عاجلة

لاعادة الحملة الايطالية الى الهدف المقرر لها . وفي مساء اليوم نفسه ، نشر بونابرت في «Moniteur» رسالة اعرب فيها عن عظيم امتنانه لاودينو . وفي ١١ ايار ردت الجمعية الوطنية صك الاتهام بحق بونابرت هذا نفسه وبحق وزارته . اما «الجبل» ، فقد حول المهزلة البرلمانية الى مأساة عوضاً عن ان يمزق شبكة الكذب هذه ، وذلك لكي يلعب بنفسه في هذه المأساة دور فوكيه ـ تنفيل ، ولكنه لم يكشف تحت جلد Convention الأسدي الذي استأجره غير جلده البقري البرجوازي الصغير بالذات !

ان النصف الثاني من حياة Constituante يتلخص فيما يلي : وافقت في ٢٩ كانون الثاني على ان الكتل الملكية من البرجوازية هي السيدة الطبيعية في الجمهورية التي أسستها هي Constituante ، وفي ٢١ آذار وافقت على ان انتهاك الدستور هو تطبيق له ، وفي ١١ ايار – على ان تحالف الجمهورية الفرنسية الخامل ، المعلن على نطاق واسع ، مع الشعوب الاوروبية المناضلة في سبيل تحررها يعني تحالفها النشيط مع الثورة المضادة الاوروبية .

وقبل ان تخرج هذه الجمعية الحقيرة من الحلبة ، وفرت لنفسها في ٤ ايار ، اي قبل يومين من ذكرى مرور سنة على تأسسها ، متعة رفض الاقتراح القائل بالعفو عن متمردي حزيران . ان كل ما استطاعت ان تفعله Constituante ، التي نفدت كل سلطتها ، وكرهها الشعب حتى الموت ، وصدتها البرجوازية بفظاظة ونبذتها بازدراء بعد ان كانت اداة في يد هذه البرجوازية ، والتي اضطرت في النصف الثاني من وجودها الى انكار نصفها الاول ، واضاعت اوهامها الجمهورية والتي لم تكن لها اعمال كبيرة في الماضي ولا آمال في المستقبل ، والتي كانت تتعفن جزءاً بعد جزء وهي حية ، هو ان تنشط جثتها بالذات ، باعثة امامها على الدوام شبح انتصار حزيران ، عائشة هذا الانتصار من جديد ، حاكمة المرة تلو المرة على المحكومين ، مانحة نفسها بنفسها على هذا النحو شهادة بوجودها . فيا للغول الذي يتغذى بدماء متمردي حزيران !

لقد خلفت وراءها العجز المالي السابق في ميزانية الدولة ،

الذي ازداد بسبب نفقات ايام حزيران ، والغاء ضريبة الملح ، والتعويضات التي منحتها لاصحاب المزارع مقابل الغاء استرقاق الزنوج ، ونفقات الحملة الرومانية ، واخيراً بسبب الغاء ضريبة الخمور ؛ وهذه الضريبة الغتها Constituante قبل نهايتهـــا بالذات ، كعجوز شامت يسره ان يفرض على وريثه السعيد دين شرف يسيئ الى سمعته .

في الايام الاولى من شهر آذار ، بدأت حملة انتخابية لانتخاب **الجمعية الوطنية التشريعية** . وقد تجابهت فيهـــا جماعتان اساسيتان هما **حزب النظام والحزب الديموقراطي الاشتراكي** او **الحزب الاحمر** ؛ وبينهما وقف «**اصدقاء الدستور**» ، – فبهذا الاسم حاول جمهوريو «National» المثلثو الالوان ان يمثلوا حزباً خاصاً . ان **حزب النظام** قد تشكل في الحال بعد ايام حزيران ، ولكن سر وجوده لم ينكشف الا بعد العاشر من كانون الاول ، اي بعد ان قطع صلته بزمـــرة «National» ، زمرة الجمهوريين البرجوازيين ؛ وسر وجوده هو **ائتلاف الاورليانيين والشرعيين في حزب واحد** . لقد انقسمت الطبقة البرجوازية الى كتلتين كبيرتين حازتا بالتناوب على احتكار السلطة : **كبار ملاكي الاراضي** – في عهد **العودة** (٥٢) ، **والاريستقراطية المالية والبرجوازية الصناعية** في عهد **ملكية تموز** . **بوربون** – ذلك كان الاسم الملكي لاجل النفوذ المهيمن لمصالح احدى الكتلتين ؛ **اورليان** – ذلك كان الاسم الملكي لاجل النفوذ المهيمن لمصالح الكتلة الثانية ؛ وفقط **في عهد الجمهورية الذي لا اسم له** ، كان بمقدور الكتلتين ان تذودا عن مصالحهما الطبقية المشتركة ، قابضتين على زمام السلطة على قدم المساواة ، دون ان توقفا في الوقت نفسه المنافسة بينهما . ولئن لم يكن بوســـع الجمهورية البرجوازية ان تكون غير الشكل الصافي والاعـــلى لسيادة الطبقة البرجوازية كلها ، فما كان عصاها ان تكون ان لم تكن سيادة الاورليانيين المستكملين بالشرعيين ، وسيادة الشرعيين المستكملين بالاورليانيين ، ان لم تكن **جميعة العودة وملكية تموز** ؟ فان جمهوريي «National» البرجوازيين لم يكونوا يمثلون اي كتلة كبيرة من طبقتهم ترتكز على اساس اقتصادي .

وكان شأنهم ورسالتهم التاريخية يتلخصان في كونهم قد عمدوا في زمن المَلَكية ، وقدموا ، خلافاً للكتلتين البرجوازيتين اللتين لم تكن تعرف كل منهما غير نظامها **الخاص** ، نظاماً عاماً للطبقة البرجوازية ، **عهد جمهورية لا اسم له** ، وجعلوا منه مثالاً اعلى وزينوه بزخارف قديمة ، ولكنهم حيوا فيه قبل كل شيء ، وبالطبع ، سيادة زمرتهم . واذا كان حزب «National» قد ضل حين رأى الملكيين المتحدين على قمة الجمهورية التي أسسها ، فان الملكيين قد ضلوا بالقدر نفسه فيما يتعلق بواقع سيادتهم المشتركة . انهم لم يدركوا انه اذا كانت كل من كتلتيهما ، مأخوذة على حدة ، ملكية ، فانه كان لا بدّ بالضرورة من ان يكون نتاج مزيجهما الكيماوي **جمهورياً** ؛ ولم يدركوا انه كان لا بدّ للملكية البيضاء والملكية الزرقاء ان تتعادلا في الجمهورية المثلثة الالوان . ان التناحر مع البروليتاريا الثورية ومع الطبقات الانتقالية التي كانت تميل اكثر فاكثر الى هذه البروليتاريا قد اجبر كتلتي حزب النظام على بذل كل قوتهما الموحدة وعلى صيانة تنظيم هذه القوة الموحدة ؛ وكان يتعين على كل من الكتلتين ، لمجابهة مطامع الاخرى في العودة وفي احتكار السلطة ، ان تقدم السيادة المشتركة ، اي **الشكل الجمهوري** لسيادة البرجوازية . وها نحن نرى هؤلاء الملكيين الذين آمنوا في البدء بالعودة الفورية ، ثم صانوا الشكل الجمهوري والزبد على شفاههم واللعنات على ألسنتهم ، يعترفون في آخر المطاف بانهم لا يستطيعون ان يعيشوا على وئام الا في الجمهورية ، ويؤجلون العودة الى أجل غير مسمى . ان السيادة المشتركة قد فوّت تلقائياً كلاً من الكتلتين ، وجعلتها اقل قدرة وميلاً الى الخضوع للاخرى اي الى اعادة الملكية .

نادى **حزب النظام** على المكشوف في برنامجه الانتخابي بسيادة الطبقة البرجوازية اي بصيانة الشروط الحيوية لسيادتها : **المَلَكية** ، **العائلة** ، **الدين** ، **النظام** ! يقيناً انها صورت سيادة البرجوازية الطبقية وشروط هذه السيادة الطبقية بصورة سيادة الحضارة وبصورة الشروط الضرورية للانتاج المادي ولعلاقات التعامل الاجتماعية النابعة منه . كان حزب

النظام يملك موارد مالية ضخمة ، فأنشأ في عموم فرنسا فروعاً له ، ودفع معاشات لجميع ايديولوجيي النظام القديم ، واستغل كل نفوذ السلطة الحكومية القائمة ، وكان لديه جيش موال مجاني متألف اساساً من البرجوازيين الصغار والفلاحين الذين كانوا لا يزالون بعيدين عن الحركة الثورية والذين كانوا يرون في طواغيت المُلْكية حماة لملكيتهم الصغيرة ولاوهامهم الصغيرة . كان بوسع حزب النظام ، الممثل في عموم البلد بعدد لا يحصى من الملوك الصغار ، ان يعاقب جميع من يرفضون مرشحيه كما يعاقب العصاة ، وان يطرد من العمل العمال المتمردين ، والاجراء الزراعيين الخارجين عن الطاعة ، والخدم ، والباعة ، وموظفي السكك الحديدية ، والكتبة ، وجميع المستخدمين الخاضعين له في الحياة المدنية . واخيراً كان بوسع حزب النظام ان يدعم هنا وهناك الاسطورة الزاعمة ان Constituante الجمهورية قد حالت دون بونابرت المنتخب فى ١٠ كانون الاول ، ودون الكشف عن قواه العجيبة . وفي سياق كلامنا عن حزب النظام ، لم نذكر البونابرتيين . فان هؤلاء لم يكونوا كتلة ذات وزن من الطبقة البرجوازية ، – انما كانوا خليطاً من قدماء المشوهين الموسوسين ومن المغامرين الشبان الملحدين . – ولقد انتصر حزب النظام في الانتخابات وارسل الى الجمعية التشريعية الاغلبية الساحقة .

وحيال ائتلاف البرجوازية المعادية للثورة ، كان على جميع العناصر التي دبت فيها الروح الثورية من البرجوازية الصغيرة والفلاحين ان تتحد بالطبع مع الحامل الرئيسي للمصالح الثورية ، اي مع البروليتاريا الثورية . ولقد رأينا كيف دفعت الهزائم البرلمانية ممثلي البرجوازية الصغيرة الديموقراطيين في البرلمان اي «الجبل» ، الى التحالف مع ممثلي البروليتاريا الاشتراكيين وكيف دفع رفض الاتفاقيات الحبية ، والدفاع الفظ عن المصالح البرجوازية والافلاس ، البرجوازية الصغيرة الحقيقية الى التقارب مع البروليتاريين الحقيقيين خارج البرلمان . وفي ٢٧ كانون الثاني احتفل «الجبل» والاشتراكيون بالمصالحة بينهم ؛ ثم اكدا من جديد في المأدبة الكبرى التي اقاموها في

شباط ١٨٤٩ واقع اتحادهم هذا . فقد اتحد الحزب الاجتماعي والحزب الديموقراطـــي ، حزب العمال وحزب البرجوازيين الصغار ، في **الحزب الاجتماعي-الديموقراطي** اي في **الحزب الاحمر** .

ان الجمهورية الفرنسية التي شلها للحظة الاحتضار الذي عقب ايام حزيران قد عانت منذ رفع حالة الحصار ، اي منذ ١٩ تشرين الاول ، سلسلة متواصلة من هزات الحمّى . اولاً ، الصراع من اجل الرئاســـة ؛ ثم نضال الرئيس ضـــد Constituante ؛ النضال بسبب النوادي ؛ محاكمة بورجيه (٥٣) التي ظهر فيها ثوريو البروليتاريا الحقيقيون – بالقياس الى الشخصيات الحقيرة ، شخصيـــات الرئيس ، والملكيين المتحدين ، والجمهوريين «الافاضل» ، و«الجبل» الديموقراطي ، وعقائديي البروليتاريا الاشتراكيين – عمالقـــة بدائيين كالذين خلفهم الطوفان العالمي على سطح المجتمع او كالذين يمكنهم ان يسبقوا الطوفان الاجتماعي ؛ التحريض الانتخابي ؛ اعدام قتلة بريا (٥٤) ؛ المحاكمات المتواصلة في قضايا الصحافة ؛ تدخل الحكومة البوليسي العنيف في المآدب ؛ استفزازات الملكيين الوقحة ؛ صور لويس بلان وكوسيديير على صليب العار ؛ الصراع المتواصل بين الجمعية التأسيسية والجمهورية التي اسستها هذه الجمعية الذي يعيد في كل مرة الثورة الى نقطة انطلاقها ، ويحوّل في كل مرة الغالب الى مغلوب والمغلوب الى غالب ، ويغير في طرفة عين وضـــع الاحزاب والطبقات ، ومظاهر القطيعة والاتحاد بينها ؛ سير الثورة المضادة الاوروبية السريع ؛ نضال المجريين المجيد ؛ الانتفاضات الالمانية ؛ الحملة الرومانية ؛ هزيمة الجيش الفرنسي الشنيعة على ابواب روما ، – في اعصار الحركة هذا ، في سير التاريخ هذا المفعم بالعذابات والاضطراب ، في هذا المد والجزر المأساوي من المشاعر الثورية المتأججـــة والآمال والخيبات ، كان ينبغي على مختلف طبقات المجتمع الفرنسي ان تحسب مراحل تطوره بالاسابيع ، مع انها كانت تُحسب من قبل بانصاف القرون . وكان روح الثورة قد دب في قسم كبير من الفلاحين وفي جملة من الاقاليم . فلم تخب آمالهم في نابليون وحسب – فان حزب الحمر قد وعدهم عوضاً عن

الاسم بمضمون ، وعوضاً عن الحرية الوهمية من الضرائب باعادة المليار المدفوع للشرعيين ، وتسوية الرهونات والقضاء على الربا .

بل ان الجيش نفسه اصيب بعدوى الحمّى الثورية . فعندما صوّت من اجل بونابرت ، صوت من اجل النصر ، ولكن بونابرت حمل له الهزيمة . لقد صوت في شخصه من اجل العريف الصغير الذي يكمن وراءه قائد الثورة العسكري العظيم ، ولكن هذا القائد اعاد له الجنرالات الكبار الذين يكمن وراءهم العريف العادي . ولا مراء في انه كان ينبغي على الحزب الاحمر اي على الحزب الديموقراطي المتحد ان يحرز ، ان لم يكن انتصارات ، فعلى الاقل نجاحات كبيرة : كان ينبغي لباريس والجيش وقسم كبير من الاقاليم ان تصوت له . وقد انتخبت خمس محافظات **ليدرو-رولان** زعيم «الجبل» ؛ وما من زعيم من حزب النظام ، وما من اسم من صفوف حزب البروليتاريا بالذات احرز انتصاراً كهذا . ان هذا الانتخاب يكشف لنا سر الحزب الديموقراطي-الاشتراكي : فمن جهة ، اضطر «الجبل» ، هذه الطليعة البرلمانية للبرجوازية الصغيرة الديموقراطية ، الى الاتحاد مع عقائديي البروليتاريا الاشتراكيين ، اما البروليتاريا التي منيت بهزيمة مادية شنعاء في حزيران فقد اضطرت الى البحث عن السبل الى نهوض جديد فى الانتصارات الفكرية ؛ وبما ان تطور الطبقات الاخرى لم يكن ليسمح بعد للبروليتاريا بالاستيلاء على الديكتاتورية الثورية ، فقد كان يترتب عليها ان تُلقي نفسها في احضان عقائديي تحريرها ، في احضان مؤسسي الشيوع الاشتراكية . ومن جهة ثانية ، وقف الفلاحون الثوريون والجيش والاقاليم الى جانب «الجبل» . وعلى هذا النحو انتقلت الى «الجبل» امرة القوى الثورية المتحدة ، وازال اتفاقه مع الاشتراكيين كل انشقاق في المعسكر الثوري . وفي النصف الثاني من وجود Constituante ، جسد «الجبل» في نفسه الحماسة الجمهورية وحمل الناس على نسيان خطاياه في زمن الحكومة الموقتة واللجنة التنفيذية وايام حزيران . وبقدر ما كان حزب «National» يسمح ، بحكم طبيعته النصفية ، للوزارة الملكية بان تضغط عليه ، كان حزب «الجبل» الذي أُقصي عن الحلبة

في زمن حزب «National» الكلـــي الجبروت ، ينهض الآن ويكتسب منزلة ممثل الثورة في البرلمان . وبالفعل ، لم يكن بوسع حزب «National» ان يجابه الكتل الملكية الاخرى باي شيء عدا الافراد الطماحين والثرثرة المثالية . اما حـــزب «الجبل» ، فقد كان ، على العكس ، يمثل جمهوراً متأرجحاً بين البرجوازية والبروليتاريا تتطلب مصالحه المادية مؤسسات ديموقراطية . وفي النضال ضد كافينياك وماراست كان ليدرو-رولان و«الجبل» يقفان مواقف الثورة الحقيقية ؛ وادراك هذا الدور الهام بعث في نفسيهما قدراً كبيراً من الجرأة خصوصاً وان ابداء العزيمة الثورية كان يقتصر على الحملات البرلمانية ، وتدبيج صكوك الاتهام ، والتهديدات ، ورفع الصوت ، والخطابات المدوية ، والاقوال المتطرفة التي لم تكن تتعدى حد الكلام . كانت اوضاع الفلاحين واوضاع البرجوازيين الصغار متماثلة تقريباً ، وكانت مطالبهم الاجتماعية كذلك متماثلة تقريباً . ولهذا كان لا بدّ لجميع فئات المجتمع المتوسطة ان ترى في ليدرو-رولان بطلها ، ما دامت الحركة الثورية قد شملتها . لقد كان ليدرو-رولان الشخصية الرئيسية في صفوف البرجوازية الصغيرة الديموقراطية . وفي النضال ضد حزب النظام ، كان لا بدّ ان يظهر في المقدمة قبل كل شيء مصلحو هذا النظام نصـــف المحافظين ونصف الثوريين والطوبويون الصرف .

مني حزب «National» ، «اصدقاء الدستور باي ثمـــن كان» ، الجمهوريون الصرف ، بهزيمة ماحقة في الانتخابات . فقد نالوا اقلية تافهة في المجلس التشريعي ؛ واختفى اشهر زعمائهم من المسرح ، بمن فيهم ماراست ، رئيس تحريـــر واورفوس (٥٥) الجمهورية «الفاضلة» .

في ٢٨ ايار انعقدت الجمعية التشريعية ، وفي ١١ حزيران تجدد اصطدام الثامن من ايار . فقد تقدم ليدرو-رولان باسم «الجبل» بصك اتهام ضد الرئيس والوزارة يتهمهما بانتهاك الدستور وبقصف روما . وفى ١٢ حزيران ردت الجمعيـــة التشريعية صك الاتهام هذا ، مثلما ردته الجمعية التأسيسية في ١١ ايار ، ولكن البروليتاريا اجبرت «الجبل» هذه المرة على

الخروج الى الشارع ، – لا من اجل قتال الشوارع ، والحق يقال ، بل من اجل التظاهر في الشوارع . حسبنا القول ان «الجبل» كان يرأس هذه الحركة حتى نعرف ان هذه الحركة قد قُمعت ، وان حزيران ١٨٤٩ كان محاكاة لحزيران ١٨٤٨ مضحكة وتافهة بالقدر نفسه . اغلب الظن ان التراجع الكبير في ١٣ حزيران لم يحجب سوى تقرير اكبر عن المعركة قدمه شانغارنيه **الذي رفعه حزب النظام بسرعة الى مصف الرجال العظام** . فكل عصر اجتماعي يحتاج الى رجاله العظام ، واذا لم يكن لهم وجود ، اخترعهم ، كما يقول هلفيسيوس .

في ٢٠ كانون الاول ، لم يكن هناك من الجمهورية البرجوازية المؤسسة غير نصفها – **الرئيس** ، وفي ٢٨ ايار ، اكتملت بالنصف الآخر – **الجمعية التشريعية** . في حزيران ١٨٤٨ سُجِّلت الجمهورية البرجوازية (الجاري تأسيسها) في سجل احوال التاريخ كمعركة لا سابق لها ضد البروليتاريا ، وفي حزيران ١٨٤٩ ، سُجِّلت الجمهورية البرجوازية المؤسسة في السجل نفسه كمهزلة يصعب وصفها لعبتها مع البرجوازية الصغيرة . كان حزيران ١٨٤٩ نيميزيس (٥٦) التي انتقمت لحزيران ١٨٤٨ . ففي حزيران ١٨٤٩ ليس العمال هم الذين غلبوا على امرهم ، بل البرجوازيون الصغار الذين وقفوا بين العمال والثورة هم الذين كانوا الضحية . ان حزيران ١٨٤٩ لم يكن مأساة دموية وقعت بين العمل المأجور والرأسمال ، بل مسرحية حقيرة عقابها السجن مثّلها الدائن والمدين . لقد انتصر حزب النظام ، واصبح كلي القدرة ، – ويتعين عليه ان يبين الآن كنهه .

٣

عواقب ١٣ حزيران ١٨٤٩

في ٢٠ كانون الاول اظهر رأس **الجمهورية الدستورية** الجانوسي (٥٧) وجهاً **واحداً** فقط من وجهيه ، الوجه التنفيذي وعليه ملامح لويس بونابرت المفلطحة المبهمة . وفي ٢٨ ايار ١٨٤٩ ، كشف وجهه الثاني ، الوجه **التشريعي** المكسو بندوب خلفتها

وراءها عربدات عهد العودة وملكية تموز . وكانت الجمعية الوطنيـــة التشريعيـــة تعنـي انجاز تأسيس **الجمهوريـــة الدستورية** اي الشكـــل الجمهوري للدولـــة الذي ثبتـــت فيه دستورياً سيادة الطبقة البرجوازية ، وبالتالي ، السيادة المشتركـــة للكتلتين الملكيتين اللتين تؤلفان البرجوازيـــة الفرنسية ، سيادة الشرعيين والاورليانيين المتحدين اي سيادة **حزب النظام** . وبينما صارت الجمهورية الفرنسية على هذا النحو ملكاً لائتلاف الحزبين الملكيين ، شن الائتلاف الاوروبي من الدول المعادية للثورة زحفاً صليبياً عاماً ضد آخر ملاجئ ثورات آذار . فاقتحمت روسيـــا المجر ، وتحركت القوات البروسية ضد جيش انصار الدستور الامبراطوري ، وقصف اودينو روما بالمدفعية واقتربت الازمة الاوروبية بجلاء مـــن نقطة الانعطاف الحاسم ، واتجهت انظار اوروبا كلها نحـــو باريس ، وانظار باريس كلها نحو **الجمعية التشريعية** .

في ١١ حزيران ، صعد ليدرو-رولان الى منبرها . ولم يلق خطاباً ، بل اكتفى بان صاغ اتهاماً ضد الوزراء ، اتهاماً عارياً ، بلا تزويق ، مدعوماً بالوقائع ، مكثفاً ، خطيراً .

الهجوم على روما هجوم على الدستور ، والهجوم عـــلى الجمهورية الرومانية هجوم على الجمهورية الفرنسية . المادة الخامسة من الدستور تنص على ما يلي : «لن تستخـــدم الجمهورية الفرنسية يوماً قواتها المسلحة ضد حرية اي شعب كان» ، ولكن الرئيس يوجه القوات الفرنسية ضد الحريـــة الرومانية . المادة ٥٤ من الدستور تحظر على السلطة التنفيذية اعلان حرب ، كل حرب ، بدون موافقة الجمعيـــة الوطنية * . وقرار Constituante الصادر فى ٨ ايار يأمر الوزراء قطعاً باعادة الحملة الرومانية بأسرع ما يمكن الى هدفها الاول ، وهو بالتالى يمنع قطعاً الحرب ضد روما ، ولكن اودينو يقصف رومـــا

---

* هنا وفيما بعد ، حتى نهايـــة المؤلف ، يقصد بالجمعيـــة الوطنية الجمعية الوطنية التشريعية (Assemblée Législative) التي دامت من ٢٨ ايار (مايو) ١٨٤٩ الى ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ . **الناشر** .

بالمدافع . وعلى هذا النحو ، دعا ليدرو-رولان الدستور ذاته كشاهد اتهام ضد بونابرت ووزرائه . وبوصفه خطيب الدستور المصقع ، وجه الى الاغلبية الملكية في الجمعية الوطنية البيان الرهيب التالي : «ان الجمهوريين سيجبرون على احترام الدستور بجميع الوسائل ، وحتى بقوة السلاح !» . «**بقوة السلاح !**» – ردد صدى «الجبل» مئات المرات . وردت الاغلبية بضجة رهيبة ؛ ودعا رئيس الجمعية الوطنية ليدرو-رولان الى التقيد بالنظام ؛ وكرر ليدرو-رولان بيانه المتحدى ، ووضع في الختام على طاولة الرئيس اقتراحاً باحالة بونابرت ووزرائه الى المحاكمة . واقترعت الجمعية الوطنية بـ٣٦١ صوتاً ضد ٢٠٣ اصوات في مسألة قصف روما بالمدفعية على مجرد الانتقال الى القضايا الاخرى الواردة في جدول الاعمال .

هل كان ليدرو-رولان يأمل ، يا ترى ، في هزم الجمعية الوطنية بواسطة الدستور ، وفي هزم الرئيس بواسطة الجمعية الوطنية ؟

يقيناً ان الدستور كان يمنع كل تطاول على حرية الشعوب الاخرى ، ولكن الجيش الفرنسي ، على حد قول الوزارة ، لم يهاجم في روما «الحرية» ، بل هاجم «استبداد الفوضى» . اولم يكن «الجبل» قد فهم بعد ، يا ترى ، رغم كل خبرته في الجمعية التأسيسية ، ان تفسير الدستور لا يعود الى من وضعوه ، بل يعود فقط الى من قبلوه ؟ وانه يجب تفسير نصه بمعناه القابل للحياة وان المعنى البرجوازي هو معناه الوحيد القابل للحياة ؟ وان بونابرت والاغلبية الملكية في الجمعية الوطنية كانا المفسرين الحقيقيين للدستور مثلما الكاهن هو المفسر الحقيقي للاناجيل والقاضي المفسر الحقيقي للقانون ؟ والجمعية الوطنية التي خرجت للتو من احضان الانتخابات العامة ، ترى ، هل كان يترتب عليها ان تعتبر انها مقيدة بوصية Constituante بعد موتها في حين خالف رجل مثل اوديلون بارو ارادتها في حياتها ؟ وحين استشهد ليدرو-رولان بقرار Constituante الصادر في ٨ ايار ، هل نسي ، يا ترى ، ان هذه Constituante ذاتها قد ردت في ١١ ايار اقتراحه الاول

باحالة بونابرت ووزرائه الى المحاكمة ، وانهـــا برأت الرئيس والوزراء وصادقت بالتالي على ان قصف روما بالمدفعية كان عملاً «دستورياً» ، وانه من حيث جوهر الامر لم يفعل غير ان استأنف الحكم الصادر ، علماً بانه استأنفه من Constituante الجمهورية امام Législative الملكية ؟ ان الدستور نفسه يدعو الانتفاضة الى مساعدته ، بدعوته كل مواطن ، في مادة خاصة ، الى حمايته . ولقد استند ليدرو-رولان الى هذه المادة . ولكن ، من جهة اخرى ، أوليست السلطات العامة مؤسسة ، يا ترى ، من اجل حماية الدستور ، أولا تبدأ مخالفة الدستور ، يا ترى ، الا متى انتفضت احدى السلطات الدستورية على سلطة اخرى ؟ والحال ، كان رئيس الجمهورية ووزراء الجمهورية والجمعية الوطنية للجمهورية على وفاق وانسجام .

ان ما حاول «الجبل» تنظيمـــه في ١١ حزيران ، كان «**انتفاضة في حدود العقل الخالص**» اي «**انتفاضة برلمانيـــة خالصة**» . ولقد حسب ان اغلبية الجمعية ، وقد تملكها الذعر من احتمال انتفاضة مسلحة تقوم بها الجماهير الشعبية ، ان تقضي في شخص بونابرت ووزرائه على سلطتها بالذات وعلى مغزى انتخابها بالذات . أولم تحاول Constituante بالسبيل نفسه ان تبطل انتخاب بونابرت ، باصرارها ببالغ العناد على استقالة وزارة بارو وفالو ؟

ولكن أليست هناك امثلة من زمن Convention تبين ان الانتفاضات البرلمانية قد احدثت تغييراً جذرياً في العلاقات بين الاغلبية والاقلية ، – فلماذا لا يفلح «الجبل» الشاب فيما افلح فيه «الجبل» الشيخ ؟ – ناهيك بان الظرف كان يبـــدو مناسباً لمثل هذا المشروع . كان هيجان الشعب في باريس قد بلغ درجة من الشدة بحيث اخذ يبعث القلق ؛ وحسب توزع الاصوات في الانتخابات ، لم يكن الجيش ميالاً الى الحكومة ، وكانت اغلبية الجمعية التشريعية لا تزال حديثة العهد الى حد لا تستطيع معه ان تنتظم ، ناهيك بانها كانت تتألف مـــن شيوخ . واذا نجح «الجبل» في انتفاضته البرلمانية ، فان دفة الحكم ستنتقل الى يده مباشرة . اما البرجوازيـــة الصغيرة

الديموقراطية فانها من جانبها لم تكن ترغب في شيء ببالغ اللهفة ، كما هو حالها دائماً ، رغبتها في ان يجري الصراع فوق رأسها ، في الغيوم ، بين ظلال اعضاء البرلمان . واخيراً ، تبلغ البرجوازية الصغيرة الديموقراطية ، وممثلها ، «الجبل» ، سواء بسواء ، هدفهما العظيم عن طريق الانتفاضة البرلمانية ، وهو تحطيم بأس البرجوازية ، بدون اطلاق يدي البروليتاريا ، بدون السماح لها بالظهور الا من بعيد ؛ وهكذا كان يمكن استغلال البروليتاريا دون ان تشكل خطراً .

بعد اقتراع الجمعية الوطنية فى ١١ حزيران ، حدث لقاء بين بضعة اعضاء من «الجبل» وبين مندوبين عن جمعيات العمال السرية . وقد الحّ هؤلاء على الشروع بالانتفاضة في المساء ذاته . فرفض «الجبل» هذه الخطة قطعاً . فلم يشأ ان يتخلى عن قيادة الحركة ، مهما كلف الامر ؛ وكان ينظر الى حلفائه بارتياب كما ينظر الى اعدائه ، وكان على حق في ذلك . فان ذكرى حزيران ١٨٤٨ لم تهيج يوماً صفوف البروليتاريا الباريسية بمثل القوة التي كانت تهيجها بها آنذاك . ومع ذلك ، كانت مرتبطة مع «الجبل» بحلف . وكان «الجبل» يمثل في البرلمان اغلبية المحافظات ، وكان قد زاد نفوذه في الجيش ، وكان يملك القسم الديموقراطي من الحرس الوطني ، واخيراً كان الى جانبه نفوذ اصحاب الحوانيت المعنوي . وكان الشروع بالانتفاضة خلافاً لمشيئة «الجبل» يعني بالنسبة للبروليتاريا ، التي كانت ، فضلاً عن ذلك ، قد قلت صفوفها بسبب الكوليرا وبسبب البطالة التي طردت قسماً كبيراً منها من باريس ، تكرار ايام حزيران ١٨٤٨ بلا جدوى ، ولكن هذه المرة بدون تلك الظروف التي دفعتها آنذاك الى النضال المستميت . ولقد فعل المندوبون العمال الامر الوحيد الذي كان معقولاً . فقد اجبروا «الجبل» على **تشويه سمعته** اي على الخروج من نطاق النضال البرلماني اذا ردت الجمعية صك اتهامه . وطوال يوم الثالث عشر من حزيران ، وقفت البروليتاريا موقف المراقبة والارتياب ذاته ، وانتظرت وقوع اشتباك جدي لا رجعة عنه بين الحرس الوطني الديموقراطي والجيش لكي تندفع في هذه

الحال الى حلبة النضال وتدفع الثورة الى ابعد من الهـــدف البرجوازي الصغير المفروض عليها . وفي حال النصر ، كانت هناك كومونة بروليتارية منظمة كان ينبغي عليها ان تمارس نشاطها الى جانب الحكومة الرسمية . فان المدرسة الدموية لحزيران ١٨٤٨ قد علمت عمال باريس .

في ١٢ حزيران قدم الوزير لاكروس بنفسه في الجمعية التشريعية اقتراحاً بالانتقال الى مناقشة صك الاتهام على الفور . وفي الليل كانت الحكومة قد اتخذت جميع الاجراءات لاجل الدفاع والهجوم . وقد صممت اغلبية الجمعية الوطنية العزم على حمل الاقلية المتمردة على الخروج الى الشارع ، ولم يكن قد بقي في مستطاع الاقلية ان تتراجع ؛ فقد أُلقيت القرعة ؛ وقد رد ٣٧٧ صوتاً ضد ٨ صك الاتهام ، واذا «الجبل» الذي استنكف عن التصويت ، يندفع ، مفعماً بالغضب والحقد ، الى قاعات الدعاية في «الديموقراطية المسالمة» ، الى هيئـــة تحرير «Démocratie Pacifique» (٥٨) .

ان الانصراف من قاعة البرلمان قد حطم قوة «الجبل» مثلما فقد العملاق انتيه (٥٩) قوته ، عندما انفصل عن الارض ، عن امه الارض . واذا اضراب شمشون (٦٠) ضمن جدران الجمعية التشريعية ، اي «الجبليون» ، يصبحون مجرد تافهين ضيقي الافق في قاعات «الديموقراطية المسالمة» . واحتدمت مناقشات طويلة ، صاخبة ، فارغة . كان «الجبل» ممتلئاً عزماً على الاجبار على احترام الدستور ، دون التردد عن اللجوء الى اي وسيلة ، «**ما عدا القوة المسلحة فقط**» . وفي هذا العزم دعمه بيان ووفد «اصدقاء الدستـــــور» (٦١) . ان حطام زمـــرة «National» ، حزب الجمهوريين البرجوازيين هم الذين سموا انفسهم «باصدقاء الدستور» . فبينما صوت ستة من ممثليها السالمين في البرلمان **ضد** رد صك الاتهام وصوت الباقون جميعهم **الى جانب** رده ، وبينما وضع كافينياك سيفه تحت تصرف حزب النظام ، تمسك اعضاء الزمرة من خارج البرلمان ، وهم اكبر عدداً وشأناً ، بالفرصة التي سنحت لهم للخروج من وضعهم كمنبوذين سياسيين ، وللاندساس في صفوف الحزب

الديموقراطي . وبالفعل ، ألم يكونوا ، يا ترى ، حاملي الدروع الطبيعيين لهذا الحزب المتخفي وراء دروعهم ، وراء **مبدئهم** ، وراء **الدستور** !

حتى الصباح بالذات ، تعذب «الجبل» بآلام المخاض . فولد «**نداء الى الشعب**» ظهر في صباح الثالث عشر من حزيران في زاويتين معزولتين من جريدتين اشتراكيتين . وقد اعلن هذا النداء الرئيس والوزراء واغلبية الجمعية التشريعية «**خارج الدستور**» (hors la Constitution) ودعا الحرس الوطني والجيش الى «النهوض» ، وكذلك الشعب في الختام . «**عاش الدستور !**» . هذه كانت كلمة السر التي اقرها ، وكلمة السر هذه لم تكن تعني الا شيئاً واحداً : «**لتسقط الثورة !**» .

ولقد توافق ما أُسمي **بالمظاهرة السلمية** التي نظمها البرجوازيون الصغار في ١٣ حزيران ، مع نداء «الجبل» الدستوري . وقد كانت هذه المظاهرة عبارة عن موكب في الشوارع ابتداء من «شاتو دو» عبر البولفارات . فان ٣٠٠٠٠ شخص ، معظمهم من رجال الحرس الوطني غير المسلحين ، قد ساروا عبر البولفارات مختلطين مع اعضاء الفروع العمالية السرية ، وصائحين : «**عاش الدستور !**» . كان المتظاهرون انفسهم يصيحون بهذا الشعار بصورة آلية ، وببرودة ، وليس من صميم القلب ؛ وعوضاً عن ان تتعاظم هذه الصيحات وتصبح كقصف الرعود الهادر ، لقيت صدى ساخراً في صفوف الشعب المتجمع على الارصفة . والغناء المتعدد الاصوات كان ينقصه الصوت الصدري . وعندما وصل الموكب الى مبنى اجتماعات «اصدقاء الدستور» وظهر على شرفته مناد مأجور للدستور راح يصب على الحجاج سيلاً من الهتافات «**عاش الدستور !**» ملوحاً بكل قوته بقبعته التي تشبه قبعات المصفّقين المأجورين ورافعاً عقيرته حتى ليمزق رئتيه الغريبتين ، خُيِّل ان المشتركين في الموكب انفسهم قد شعروا للحظة بكل هزلية الوضع الناشئ . ومعلوم اي استقبال غير برلماني اعده للموكب في زاوية شارع «دي لا بى» والبولفارات فرسان وجنود شانغارنيه ؛ ومعلوم كيف تفرق المتظاهرون في طرفة عين

شذر مذر ، واطلقوا ، اثناء فرارهم فقط ، صيحات ضعيفة «الى السلاح !» تنفيذاً للنداء البرلماني الصادر في ١١ حزيران والداعي الى الانتفاضة .

وتفرقت اغلبية اعضاء «الجبل» المحتشدين في شارع دوهازار في اللحظة التي كان فيها تفريق الموكب السلمي بالعنف ، والاشاعات الغامضة عن قتل المواطنين العزل من السلاح في البولفارات ، والبلبلة المشتدة اكثر فاكثر في الشارع ، – وكل شيء ينبئ باقتراب الانتفاضة . ولقد صان **ليدرو-رولان** على رأس فريق صغير من النواب ، شرف «الجبل» . فتحت حماية المدفعية الباريسية التي كانت تشغل باليه ناسيونال ، ذهبوا الى متحف الفنون والحرف الذي كان ينبغي ان يصل اليه اللواءان الخامس والسادس من الحرس الوطني . ولكن عبثاً انتظر «الجبليون» اللوائين الخامس والسادس . فان رجال الحرس المحترسين هؤلاء قد تركوا ممثليهم وشأنهم ، ومدفعية باريس نفسها اعاقت الشعب عن بناء المتاريس ، وجعل الهرج والمرج والاضطراب والهوشة من المستحيل اتخاذ اي قرار ، وتحركت قوات المشاة الى الامام شاهرة الحراب واعتقل قسم من النواب ، وتخفى القسم الآخر . وهكذا انتهى الثالث عشر من حزيران .

ولئن كان الثالث والعشرون من حزيران ١٨٤٨ يوم انتفاضة البروليتاريا الثورية ، فان الثالث عشر من حزيران ١٨٤٩ كان يوم انتفاضة البرجوازيين الصغار الديموقراطيين ؛ وكل من هاتين الانتفاضتين كانت تعبيراً **كلاسيكياً خالصاً** عن كنه الطبقة التي قامت بها .

في مدينة ليون وحدها ، بلغت الامور حد الاصطدام العنيد ، الدامي . فهنا تقف البرجوازية الصناعية والبروليتاريا الصناعية مباشرة وجها لوجه ، والحركة العمالية لا تندرج ، كما في باريس ، في اطار الحركة العامة ولا تتحدد بها ، ولهذا فقد الثالث عشر من حزيران هنا في انعكاسه طابعه الاولي . اما في الانحاء الاخرى من الاقاليم التي وجد فيها الثالث عشر من حزيران صدى له ، فانه لم يشعل شيئاً ، بل كان **برقاً بارداً** .

في ١٣ حزيران ، انتهت **المرحلة الاولى من حياة الجمهورية الدستورية** التي بدأت حياتها العادية في ٢٨ ايار ١٨٤٩ مع افتتاح الجمعية التشريعية . وكل هذه المقدمة مليئة بنضال صاخب بين حزب النظام و«الجبل» ، بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ؛ وعبثاً قاومت البرجوازية الصغيرة اقامة الجمهورية البرجوازية التي تآمرت البرجوازية الصغيرة نفسها بلا انقطاع في صالحها في زمن الحكومة الموقتة وفي زمن اللجنة التنفيذية ، والتي قاتلت هي نفسها من اجلها بضراوة ضد البروليتاريا في ايام حزيران . ولقد حطم يوم الثالث عشر من حزيران مقاومتها وجعل من **ديكتاتورية** الملكيين الموحدين **التشريعية** امراً واقعاً . ومنذ هذه اللحظة ، تصبح الجمعية الوطنية مجرد **لجنة سلامة عامة لحزب النظام** .

أعلنت باريس الرئيس والوزراء واغلبية الجمعية الوطنية في «**حالة متهمين**» ؛ واعلن هؤلاء باريس في «**حالة حصار**» . واعلن «الجبل» اغلبية الجمعية التشريعية «**خارج الدستور**» ، وأحالت الاغلبية بدورها «الجبل» الى المحكمة العليا لخرقه الدستور وحرمت من حماية القانون كل ما كان له قوة حيوية في هذا الحزب . ولم يبق من «الجبل» غير جسد بلا رأس ولا قلب . وذهبت الاقلية الى حد القيام بمحاولة **انتفاضة برلمانية** ، وجعلت الاغلبية **استبدادها البرلماني** قانوناً . وسنت **نظاماً داخلياً** برلمانياً جديداً يقضي على حرية الكلام ويخوّل رئيس الجمعية الوطنية حق معاقبة النواب لمخالفة النظام بالتنديد ، وبالغرامات المالية ، وبالحرمان من الراتب ، وبالطرد الموقت من الجلسات ، وبالاعتقال . وعلقت فوق جسد «الجبل» قضيباً عوضاً عن السيف . وكان واجب الشرف يقضي على نواب «الجبل» السالمين بان يتنازلوا عن صلاحياتهم بشكل يلفت النظر . ولو فعلوا هذا ، لكان عجل في انحلال حزب النظام . كان لا بدّ ان ينحل هذا الحزب الى اجزائه المكونة الاولية في الوقت الذي لا يبقى فيه اي شيء ، وان ظلاً لمقاومة ، لكي يوحده .

كذلك انتُزعت من البرجوازية الصغيرة الديموقراطية قوتها **المسلحة** مع قوتها **البرلمانية** في آن واحد ؛ فقد حُلت المدفعية

الباريسية وألوية الحرس الوطني الثامن والتاسع والثاني عشر . اما لواء الاريستقراطية المالية الذي اعتدى في ١٣ حزيران على مطبعة «بوليه ورو» ، وحطم ماكنات الطباعة ، وحطم مقرات هيئات تحرير الجرائد الجمهورية واعتقل فيها المحررين والصفافين والطباعين والمرسلين والموزعين ، فقد حظي ، على العكس ، بالتشجيع من على منبر الجمعية الوطنية . وفي عموم فرنسا ، تكرر هذا التسريح لرجال الحرس الوطني المشتبه بانهم يميلون الى النزعة الجمهورية .

قانون جديد **للصحافة** ، **قانون** جديد **للجمعيات** ، **قانون** جديد **لحالة الحصار** ، ازدحام السجون الباريسية ، طرد المهاجرين السياسيين ، تعطيل جميع الجرائد التي تمضى أبعد من «National» ، اخضاع مدينة ليون وخمس محافظات مجاورة لاستبداد الانكشارية الفظ ، ومراقبة النيابة العامة في كل مكان ، وتطهير جيش الموظفين من جديد بعد تطهيره مراراً وتكراراً ، – هذه هي الاساليب المحتمة ، المتكررة على الدوام ، التي تلجأ اليها الرجعية الظافرة ، والتي **غدت اساليب رتيبة لا** يجدر التذكير بها بعد مجزرة حزيران ومنافي حزيران الا لانها كانت هذه المرة موجهة لا ضد باريس وحسب ، بل ايضاً ضد المحافظات ، لا ضد البروليتاريا وحسب ، بل ايضاً وفي المقام الاول ضد الطبقات المتوسطة .

ان نشاط الجمعية الوطنية التشريعي كله في حزيران وتموز وآب كان حافلاً بقوانين زجرية خولت الحكومة حق اعلان حالة الحصار ، وكمت افواه الصحف اشد من ذي قبل ، وقضت على حق تأليف الجمعيات .

ولكن ما يميز هذه المرحلة ، ليس الاستفادة **العملية** من النصر بل الاستفادة **المبدئية** منه ، وليس قرارات الجمعية الوطنية بل تعليل هذه القرارات ، وليس العمل بل الكلام ، وليس حتى الكلام بل اللهجة والحركات التي تحيي الكلام . عرض **العقائد الملكية** بوقاحة لا حد لها ، اهانات الازدراء الاريستقراطية الموجهة الى الجمهورية ، افشاء اهداف العودة بدلال واستهتار ، وبكلمة ، انتهاك **الآداب الجمهورية**

بتبجح – هذا ما يضفي على هذه المرحلة لوناً خاصاً وطابعاً خاصاً . كانت صيحة **مغلوبي** الثالث عشر من حزيران القتالية : «عاش الدستور !» . وهذا ما اغنى **الغالبين** عن نفاق اللغة الدستورية ، اي الجمهورية . لقد تغلبت الثورة المضادة على المجر وايطاليا والمانيا ، فرأوا العودة على ابواب فرنسا . وقامت منافسة حقيقية بين زعماء كتل حزب النظام ؛ وقد حاولوا ، مزاحمين بعضهم بعضاً ،ان يقدموا البرهان على ميولهم الملكية بالوثائق بواسطة «Moniteur» ، وان يعترفوا ببعض الخطايا الليبيرالية التي اقترفوها في زمن الملكية ، وان يندموا عليها ، ويطلبوا المغفرة عنها امام الله والناس . ولم يمر يوم دون ان يعلنوا من على منبر الجمعية الوطنية ان ثورة شباط كانت مصيبة عامة ، دون ان يصرح ملاك عقاري من الشرعيين في الريف بمهابة وتفاخر انه لم يعترف يوماً بالجمهورية ، دون ان يتحدث بعد فوات الوقت شخص ما من جاحدي وخونة ملكية تموز الجبناء عن مآثره التي لم يعقه عن تحقيقها غير حب لويس فيليب للناس او مفارقات من هذا القبيل . فكأن ما كان جديراً بالدهشة في ايام شباط ، ليس شهامة الشعب المظفر ، بل تفاني واعتدال الملكيين الذين سمحوا له بان ينتصر عليهم . وقد اقترح احد ممثلي الشعب تحويل قسم من النقود المعدة لاجل تقديم المساعدة للجرحى في ايام شباط **الى الحراس البلديين** الذين ادوا وحدهم في تلك الايام خدمة للوطن . واقترح آخر اقامة تمثال لدوق اورليان على ظهر حصان في ساحة كاروسل . ونعت تيير الدستور بخرقة من الورق القذر . وتعاقب الاورليانيون على المنبر لكي يعترفوا بدسائسهم ضد الملكية الشرعية ، والشرعيون لكي يلوموا انفسهم على ان مقاومتهم للملكية غير الشرعية قد عجلت في سقوط الملكية بوجه عام ؛ واعترف تيير بانه تآمر ضد موليه ، واعترف موليه بمؤامراته ضد غيزو ، واعترف بارو بمؤامراته ضد الثلاثة جميعهم . وأعلن هتاف «عاشت الجمهورية الاجتماعية الديموقراطية !» مخالفاً للدستور ؛ ولوحق هتاف «عاشت الجمهورية !» بوصفه هتافا اجتماعياً-ديموقراطياً . وفي الذكرى السنوية لمعركة واترلو ، صرح احد النواب بقوله : «انا لا

اخاف من تدخل البروسيين قدر خوفي من دخـــول المهاجرين الثوريين الى فرنسا» . ورداً على الشكاوى من الارهاب المنظّم في مدينة ليون والمحافظات المجاورة ، قال باراغه ديليه : «انا افضّل الارهاب الابيض على الارهاب الاحمر» («J'aime mieux la terreur blanche que la terreur rouge») وكانت الجمعية الوطنية تصفق بجنون كلما انطلقت من شفتي احد خطبائهـــا ابيات هجائية ساخرة ضد الجمهورية ، ضد الثورة ، ضـــد الدستور ، من اجل الملكية ، من اجل الحلف المقدس . وكل مخالفة لاقل الشكليات الجمهورية – مثلاً ، مخاطبـــة النواب بكلمة «Citoyens» * – كانت تثير اعجاب وتهليل فرســـان النظام .

ان الانتخابات التكميلية التي جرت في باريس في ٨ تموز في ظل حالة الحصار والتي امتنع عن الاقتراع فيها قسم كبير من البروليتاريا ، واحتلال روما من قبل الجيش الفرنسي ، ودخول الآباء الاجلاء الحمر (٦٢) الى روما ، وفي معيتهم ارهاب الرهبان ومحاكمهم التفتيشية ، – كل هذا جمـــع الانتصارات الجديدة الى انتصار حزيران ، كل هذا قوّى نشوة حزب النظام .

واخيراً ، قرر الملكيون في اواسط آب رفع جلســـات الجمعية الوطنية لمدة شهرين – جزئياً لكي يحضروا جلسات مجالس المحافظات التي اجتمعت للتو ، وجزئياً لانهم تعبوا للغاية بعد قصف وعربدة ميولهـــم الملكيـــة طوال اشهر عديدة . وبسخرية غير مستورة ، تركوا لجنة من خمسة وعشرين نائباً من صفوة حزبي الشرعيين والاورليانيين ، امثال موليـــه وشانغارنيه واضرابهما ، بصفة نائبة للجمعية الوطنية ، بصفة **حارسة للجمهورية** . وكانت السخرية اعمق مما خطر في بالهم . فلقد حكم التاريخ عليهم بان يسهموا في اسقاط الملكية التي يحبونها ، وأعدهم لحماية الجمهورية التي يكرهونها .

ومع **رفع** جلسات الجمعية التشريعية ، **انتهت المرحلـــة الثانية من حياة الجمهورية الدستورية ، مرحلة هيجانها الملكي** .

---

* ايها المواطنون . **الناشر** .

أ'لغيت حالة الحصار في باريس من جديد ، ومن جديد استأنفت الصحافة عملها . واثناء تعطيل الجرائد الاجتماعية-الديموقراطية ، وفي مرحلة الاجراءات القمعية والعربدة الملكية ، تحولت «Siècle» ، الممثلة الادبية القديمة **للبرجوازية الصغيرة ذات النزعة الملكية الدستورية** نحو **النزعة الجمهورية** ؛ وحولت «Presse» ، لسان حال **الاصلاحيين البرجوازيين** القديم ، نحو **الديموقراطية** ، في حين ان «National» ، لسان حال **الجمهوريين البرجوازيين** الكلاسيكي القديم ، اتخذت **صبغة اشتراكية** .

وبقدر ما كانت **النوادي العلنية** تصبح مستحيلة ، كان تنتشر وتقوى **الجمعيات السرية** . ان **تعاونيات العمال** الانتاجية التي كانت تُقْبَل كشركات تجارية بحتة والتي لم تكن لها اي اهمية اقتصادية ، قد اضطلعت في الميدان السياسي بدور حلقات واصلة بالنسبة للبروليتاريا . فان الثالث عشر من حزيران قد اطاح بالقمة الرسمية لمختلف الاحزاب نصف الثورية ، في حين نبت بالمقابل على كتفي الجماهير السالمة رأس لها . وخوّف فرسان النظام بفظائع الجمهورية الحمراء ، ولكن الاعمال الوحشية الخسيسة والفظائع الشنيعة التي ارتكبتها الثورة المضادة الظافرة في المجر وبادن وروما غسلت «**الجمهورية الحمراء**» حتى البياض . فأخذت طبقات المجتمع الفرنسي المتوسطة المستاءة تفضل وعود الجمهورية الحمراء مع فظائعها المفترضة على فظائع الملكية الحمراء مع انقطاع الرجاء عملياً منها . وما من اشتراكي فعل في فرنسا لاجل الدعاية الثورية اكثر مما فعله **هايناو** A chaque capacité selon ses œuvres! *

وفي هذه الاثناء ، استغل لويس بونابرت عطلة الجمعية الوطنية للقيام بجولاته في الاقاليم ، وذهب اشد الشرعيين حماسة الى ايمس لتقديم واجبات العبادة لسليل القديس لويس (٦٣) ، وانصرف سواد النواب من حزب النظام الى حبك الدسائس في مجالس المحافظات التي اجتمعت للتو .

---

* لكل نابغ حسب اعماله ! (يحور ماركس هنا ، من باب السخرية ، صيغة مشهورة لسان-سيمون) . **الناشر** .

كان ينبغي حمل هذه المجالس على قول ما لم تتجرأ اكثرية الجمعية الوطنية على لفظه ، كان ينبغي ان **تطالب باعادة النظر في الدستور على الفور** . فبموجب الدستور ، لم يكن من الممكن القيام باعادة النظر هذه الا في عام ١٨٥٢ ، وفي جلسة تعقدها الجمعية الوطنية خصيصاً لهذا الغرض . ولكن اذا قالت اغلبية مجالس المحافظات باعادة النظر ، — ألن يجبر صوت فرنسا الجمعية الوطنية ، يا ترى ، على التضحية بعفاف الدستور ؟ ان الجمعية الوطنية كانت تنتظر من هذه الجمعيات الاقليمية نفس ما كانت تنتظره الراهبات ، في «هنرياد» فولتير ، من الباندور (٦٤) . ولكن اضراب فوطيفار في الجمعية الوطنية ، ما عدا قلة منهم ، اصطدموا في الاقاليم بعدد من اضراب يوسف ليس اقل (٦٥) . ان الاغلبية الساحقة لم تشأ ان تفهم الارشادات الملحفة . ان اعادة النظر في الدستور كانت تحول دونها نفس الاداة التي كان ينبغي لها ان تخرجه الى النور : اي تصويت مجالس المحافظات . لقد ابدت فرنسا ، بل فرنسا البرجوازية رأيها ، وابدته ضد اعادة النظر .

في مستهل تشرين الاول افتتحت الجمعية الوطنية التشريعية جلساتها — tantum mutatus ab illo! * . فقد تغيرت سيماؤها كلياً . ان رفض مجالس المحافظات غير المتوقع لاعادة النظر في الدستور قد اعادها الى داخل حدود الدستور وذكرها بحدود وجودها . وكانت زيارات الشرعيين الى المحج في ايمس قد اثارت الريبة في نفوس الاورليانيين ، وكانت اتصالات الاورليانيين مع لندن (٦٦) قد اقلقت الشرعيين ، وكانت جرائد الكتلتين تنفخ في النار وتزن ادعاءات طامحيها المتبادلة . وكان الاورليانيون يستاؤون مع الشرعيين من مساعي البونابرتيين التي ظهرت في رحلات الرئيس المهيبة ، وفي محاولاته الواضحة الى هذا الحد او ذاك لكي يطرح عن نفسه عنان الدستور ، وفي لغة الجرائد البونابرتية المتغطرسة ؛ وكان لويس بونابرت ، من جهته ، يستاء من الجمعية الوطنية التي لم تكن تعترف بحق

---

* ولكن كم تغيرت ! (فرجيل . «الاينييد») . **الناشر** .

التآمر الا للشرعيين والاورليانيين ، ومن الوزارة التي كانت تخونه دائماً في صالح هذه الجمعية الوطنية . واخيراً ، حدث انشقاق في الوزارة نفسها بسبب السياسة الرومانية وبسبب **ضريبة الدخل** التي اقترحها الوزير **باسي** والتي كان المحافظون يلعنونها باعتبارها ضريبة اشتراكية .

ولقد كان من اولى اقتراحات وزارة بارو في الجمعية التشريعية التي استأنفت جلساتها ، طلب اعتماد قدره ٣٠٠٠٠٠ فرنك لاجل دفع معاش ارملة **الدوق اورليان** . فوافقت الجمعية الوطنية على هذا واضافت الى سجل ديون الامة الفرنسية مبلغ سبعة ملايين فرنك . وبينما كان لويس فيليب لا يزال يقوم بدور «pauvre honteux» — «الفقير الخجول» — لم تتجاسر الوزارة على ان تقترح على الجمعية زيادة مرتب بونابرت ، فضلاً عن ان الجمعية لم تكن تميل الى السماح بهذه الزيادة ، واذا لويس بونابرت ، كما هو حاله دائماً ، يقع في حيص بيص : «*Aut Caesar, aut Clichy!*» * .

ثم جاء مطلب ثان للوزارة باعتماد مبلغ ٩ ملايين فرنك لاجل تسديد **نفقات الحملة الرومانية** يزيد من تفاقم العلاقات المتوترة بين بونابرت من جهة ، والوزراء والجمعية الوطنية من جهة اخرى . وقد نشر لويس بونابرت في «Moniteur» رسالة الى ياوره ادغار نيي ربط فيها الحكومة البابوية بضمانات دستورية . واصدر البابا بدوره نداء «motu proprio» ** وفيه رفض كل قيد على سلطته المعادة . ان رسالة بونابرت قد رفعت الستار عن وزارته بوقاحة متعمَّدة لكي تعرضه هو بالذات على انظار الجمهور بصفته عبقرياً شفوقاً ولكن مقيداً وغير معترف به حتى في بيته بالذات . وليس للمرة الاولى ، تدلل «بالرفرفات الخفية لاجنحة روحه الحرة» (٦٧) . اما **تيير** ، مقرر اللجنة ، فقد تجاهل كلياً رفرفات اجنحة بونابرت ، واكتفى بترجمة النداء

---

* اما قيصر ، واما كليشي ! (كليشي — سجن في باريس للممتنعين عن دفع الديون) . (تحوير للقول المأثور «Aut Caesar, aut nihil» «اما قيصر ، واما لا شيء») . **الناشر** .

** بالسماح الذاتي . **الناشر** .

البابوي الى اللغة الفرنسية . وليست الوزارة ، بل **فكتور هوغو** هو الذي قام بمحاولة لانقاذ الرئيس ، باقتراحه على الجمعية الوطنية ان تعرب عن تحبيذها لرسالة نابليون !Allons donc» «Allons donc! بهذه الهتافات الطائشة المهينة دفنت * الاغلبية اقتراح هوغو . سياسة الرئيس ؟ رسالة الرئيس ؟ الرئيس نفسه ؟ «!Allons donc! Allons donc» ومن ذا الذي يأخذ السيد بونابرت على محمل الجد ؟ او هل تظن انت ، ايها السيد فكتور هوغو ، اننا نصدقك حين تقول انك تؤمن بالرئيس ؟ «!Allons donc! Allons donc»

واخيراً ، عجلت المناقشات بصدد مشروع **دعوة آل اورليان وآل بوربون الى العودة الى البلد** في حدوث القطيعة بين بونابرت والجمعية الوطنية . فان ابن عم الرئيس ، ابن ملك وستفاليا السابق ** هو الذي عمد في غياب الوزارة وقدم في المجلس هذا الاقتراح الذي لم يكن له من هدف غير وضع المدعين بالعرش الشرعيين والاورليانيين في صف واحد مع المدعي البونابرتي او ، بالاصح ، **ادنى** منه ، لانه ، على الاقل ، كان يقف عملياً على قمة سلطة الدولة .

لقد كان نابليون بونابرت يتحلى بما يكفي من قلة الاحترام لكي يجمع في اقتراح واحد **اعادة العائلات الملكية المطرودة والعفو عن متمردي حزيران** . وعلى الفور اجبره سخط الاغلبية على استرجاع هذا الخلط التجديفي بين القداسة والكفر ، بين الاصل الملكي والذرية الجهنمية البروليتارية ، بين نجوم المجتمع الثابتة وشعلاته المستنقعية ، وعلى ايلاء كل من الاقتراحين المكان اللائق به . وقد رفضت الاغلبية بحزم مشروع دعوة العائلات الملكية الى البلد ، ولم يترك **بيريه** ، ديموستين الشرعيين ، اي شك في مغزى هذا التصويت . انزال المدعين بالعرش الى مرتبة المواطنين البسطاء – ذلك هو الهدف المنشود !

---

* كفى ! كفى ! **الناشر** .

** نابليون جوزف بونابرت ، ابن جيروم بونابرت . **الناشر** .

انهم يريدون حرمانهم من هالة القداسة ، من العظمة الاخيرة التي بقيت لهم ، **عظمة المنفى** ! وصاح بيريه :— ما عسى ان يفكر الناس في مدع بالعرش ينسى اصله الرفيع ويعود الى فرنسا ليعيش فيها كرجل عادي بسيط ؟ لم يكن من الممكن ان يقال لبونابرت باوضح من ذلك انه لم يكسب شيئاً من وجوده في البلد ، وانه اذا كان الملكيون المتحدون بحاجة اليه هنا ، في كرسي الرئاسة ، بصفته **شخصاً حيادياً** ، فانه كان ينبغي ان يبقى المدعون الحقيقيون بالعرش محجوبين عن الانظار غير المطلعة بضباب المنفى .

في اول تشرين الثاني ، اجاب لويس بونابرت الجمعيـــة التشريعية برسالة اعلن فيها بتعابير قارصة جداً نبأ استقالة وزارة بارو وتأليف وزارة جديدة . كانت وزارة بارو-فالو وزارة الائتلاف الملكي ، وكانت وزارة دوبول وزارة بونابرت واداة الرئيس ضد الجمعية التشريعية ، **وزارة الباعة** .

والآن لم يبق بونابرت مجرد **الشخص الحيادي** الذي كانه في ١٠ كانون الاول ١٨٤٨ . فبصفته رئيس السلطة التنفيذية ، اصبح مركز مصالح معينة ؛ ومكافحة الفوضى اجبرت حزب النظام نفسه على تقوية نفوذه ؛ واذا لم يعد بونابرت يتمتع بشعبية فان حزب النظام كان غير ذي شعبية اطلاقاً . اولم يكن بوسعه ، يا ترى ، ان يأمل بان التنافس بين الاورليانيين والشرعيين من جهة ، وضرورة العودة الملكية باي شكل كان ، من جهة ثانية ، سيكرهان الكتلتين معاً على الاعتراف **بالمدعي الحيادي** ؟

منذ اول تشرين الثاني ١٨٤٩ تبدأ المرحلة الثالثة في حياة الجمهورية الدستورية (وقد انتهت هذه المرحلة في ١٠ آذار (مارس) ١٨٥٠) . وتبدأ اللعبة العادية للمؤسسات الدستورية التي كان غيزو يطريها اشد الاطراء ، اي المشاحنات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . ولكن هذا ليس كل ما في الامر . فضـــد مطامع الاورليانيين والشرعيين المتحدين في العودة الى العرش ، يدافع بونابرت عن الاساس الحقوقي لسلطته الفعلية اي عن الجمهورية ؛ وضد مطامع بونابرت بالعودة الى العرش ، يدافع حزب النظام عن الاساس الحقوقي لسيادته المشتركة

اي عن الجمهورية ؛ الشرعيون ضد الاورليانيين ، والاورليانيون ضد الشرعيين يدافعون عن status quo * اي عن الجمهورية . وجميع كتل حزب النظام هذه التي لكل منها in petto ** ملكها الخاص وعودتها الخاصة الى العرش ، تعارض كل منها مطامع منافسيها الاغتصابية والتمردية بسيادة البرجوازية العامة المشتركة ، بالشكل الذي تشل فيه جميع ادعاءاتهم المختلفة بعضها بعضاً وتحفظ بعضها بعضاً ، اي **بالجمهورية** .

وكما يعترف كانط بالجمهورية بوصفها شكل الدولة العقلاني الوحيد ، بوصفه مبدأ مسلماً به للعقل العملي لا يتحقق ابداً ولكن تحقيقه ينبغي ان يكون دائماً هدفنا وموضع مطامعنا ، كذلك **الملكية** هي بالنسبة لهؤلاء الملكيين مبدأ مسلماً به .

ينجم بالتالي ان الجمهورية الدستورية التي خرجت من ايدي الجمهوريين البرجوازيين بشكل صيغة ايديولوجية فارغة ، قد اصبحت في ايدي الملكيين المتحدين شكلاً حياً للدولة مليئاً بالمضمون . بل انه لم يخطر في بال تيير اي حقيقة انطوت عليها كلماته : «نحن الملكيين حصن الجمهورية الدستورية الحقيقي» .

وقد كان لسقوط وزارة الائتلاف ولظهور وزارة الباعة على الحلبة معنى آخر ايضاً . ففي الوزارة الجديدة ، عُيِّن **فولد** وزيراً للمالية . ان تنصيب فولد وزيراً للمالية كان يعني وضع الثروة الوطنية الفرنسية رسمياً في يد البورصة ، وادارة املاك الدولة بواسطة البورصة وفي مصلحة البورصة . ومع تعيين فولد ، أُعلنت الاريستقراطية المالية في «Moniteur» عن عودتها . وهذه العودة استكملت بنفسها بالضرورة جميع العودات الاخرى وكانت معها حلقة في سلسلة الجمهورية الدستورية .

ان لويس فيليب لم يتجاسر مرة واحدة على تنصيب ذئب حقيقي من ذئاب البورصة (loup cervier) وزيراً للمالية . وكما كانت ملكيته اسماً مثالياً لاجل سيادة قمة البرجوازية ، كذلك

---

* الوضع القائم ، النظام القائم . **الناشر** .

** في قرارة نفسها . **الناشر** .

كان ينبغي ان تحمل المصالح المميزة في وزاراته اسماء مثالية تدل على انعدام المصلحة الشخصية . اما في الجمهورية البرجوازية ، فقد برز في كل مكان في مقدمة المسرح ما كانت الملكيتان المختلفتان ، الشرعية والاورليانية ، تخفيانه وراء الكواليس . وقد أنزلت الجمهورية البرجوازية الى الارض ما كانت هاتان ترفعانه الى السماء . واستعاضت عن اسماء القديسين بالاسماء البرجوازية الخالصة للمصالح الطبقية السائدة .

ان كل عرضنا قد بين باي نحو لم تقض الجمهورية منذ اليوم الاول بالذات لوجودها على سيادة الاريستقراطية المالية ، وليس هذا وحسب ، بل بالعكس وطدتها . ولكنها قامت بتنازلات في صالحها خلافاً لارادتها ، خاضعة للقضاء والقدر . اما مع فولد ، فقد عادت المبادرة الحكومية الى يد الاريستقراطية المالية .

وقد يسأل سائل : كيف استطاع الائتلاف البرجوازي ان يتحمل ويصبر على سيادة الاريستقراطية المالية التي كانت ترتكز في عهد لويس فيليب على اقصاء سائر فئات البرجوازية عن السلطة او على اخضاعها ؟

الجواب عن هذا بسيط .

قبل كل شيء ، تشكل الاريستقراطية المالية نفسها جماعة قائدة هامة في قلب الائتلاف الملكي الذي تُسمَّى سلطته الحكومية العامة بالجمهورية . اولم يكن خطباء و«نوابغ» الاورليانيين ، يا ترى ، حلفاء وشركاء قدماء للاريستقراطية المالية ؟ أليست هي ذاتها ، يا ترى ، سلامي الاورليانيين الذهبية ؟ اما الشرعيون فقد اشتركوا عملياً ، في عهد لويس فيليب ، في جميع عربدات المضاربات في البورصة والمناجم والسكك الحديدية . ان التحالف بين الملكية العقارية الكبيرة والاريستقراطية المالية هو ، على العموم ، **ظاهرة طبيعية** . والدليل – **انجلترا** ، الدليل – **النمسا** هي نفسها .

في بلد كفرنسا ، يقف فيه حجم الانتاج الوطني على درجة منخفضة لا تتناسب مع مقدار دين الدولة ويشكل فيه ريع الدولة أهم مادة للمضاربة ، وتشكل فيه البورصة السوق الرئيسية لاجل توظيف الرأسمال الراغب في النمو بصورة غير

منتجة ، – في بلد كهذا ، لا بد بالضرورة ان يكون لعدد لا يحصى من الافراد من جميع الطبقات البرجوازيـــة ونصف البرجوازية مصلحة في دين الدولة ، في مضاربات البورصة ، في المالية . وجميع هؤلاء المشتركين من الدرجة الثانية في مضاربات البورصة ، ألا يجدون ، يا ترى ، سندهم وزعيمهم الطبيعي في تلك الكتلة التي تمثل هذه المصالح ذاتها ، ولكن بمقاييس هائلة ، بكل كمالها وتمامها ؟

ما هو سبب انتقال ملك الدولة الى يد الاريستقراطيـــة المالية ؟ دين الدولة المتعاظم على الدوام . واين يكمن سبب دَين الدولة هذا ؟ في تفوق نفقاتها على ايراداتها تفوقاً دائماً وفي عدم التناسب الذي هو في آن واحد عاقبة وسبب نظام قروض الدولة .

ولتحاشى هذا الدين ، ينبغي على الدولة اما ان تحد من نفقاتها ، اي ان تبسط وتخفض الجهاز الحكومي ، وتحكم اقل ما يمكن ، وتُبقي في سلك الموظفين اقل عدد ممكن ، وتتدخل في شؤون المجتمع المدني اقل ما يمكن . ولكنـــه لم يكن بمستطاع حزب النظام ان يسلك هذا السبيل ؛ كان يتعين عليه ان يقوّي اكثر فاكثر اجراءاته القمعية ، وتدخله الرسمي بشخص الدولة ، وحضوره في كل مكان في شخص اجهزة الدولة ، بقدر ما كانت تشتد المخاطر التي تتهدد من جميع الجوانب سيادته وظروف وجود طبقته . ولا يجوز تقليل عدد رجال الدرك في الوقت الذي تتكاثر فيه الجرائم ضد الفرد والملكية .

واما انه ينبغي على الدولة ان تحاول الاستغناء عن الديون وان تقر لفترة من الزمن ولو توازناً عابراً في الميزانية ، بالقاء عبء **الضرائب الاستثنائية** على كواهل اكثر طبقات السكان يسراً . ولكن هل يتعين على حزب النظام ، لاجل انقاذ الثروة الوطنية من استثمار البورصة ، ان يضحي بثروته الخاصة على مذبح الوطن ؟ Pas si bête! * .

خلاصة القول انه لم يكن من الممكن قيام انقلاب في شؤون

---

* ليس غبياً الى هذا الحد ! **الناشر** .

دولة فرنسا المالية بدون انقلاب جذري في الدولة الفرنسية . ولكن بشؤون الدولة المالية هذه يرتبط بالضرورة دين الدولة ، وبدين الدولة – المضاربة على ديون الدولة ، وسيادة دائني الدولة ، والمصرفيين ، وتجار النقود ، وذئاب البورصة . الا ان كتلة واحدة فقط من حزب النظام كانت لها مصلحة مباشرة في سقوط الاريستقراطية المالية ، هي كتلة **الصناعيين** . ونحن لا نقصد لا الصناعيين المتوسطين ولا الصناعيين الصغار ، بل كبار الصناعيين الذين كانوا يشكلون في عهد لويس فيليب قاعدة عريضة للمعارضة الاسرية . فان مصالحهم كانت تقتضي ، بلا ريب ، تخفيض نفقات الانتاج وبالتالي تخفيض الضرائب التي تدخل في كلفة الانتاج ، وتخفيض ديون الدولة التي تدخل فوائدها في هذه الضرائب ، – وبتعبير آخر ، – كانت مصالحهم تقتضي سقوط الاريستقراطية المالية .

في انجلترا ، – وكبار الصناعيين الفرنسيين برجوازيون صغار بالقياس مع منافسيهم الانجليز ، – نرى بالفعل صناعيين ، من طراز كوبدن او برايت واضرابهما ، على رأس حملة صليبية ضد المصرف وضد اريستقراطية البورصة . ولماذا لا نرى مثيلاً لهذا في فرنسا ؟ في انجلترا تهيمن الصناعة ، في فرنسا ، الزراعة . في انجلترا تحتاج الصناعة الى free trade* ، في فرنسا الى رسوم الحماية الجمركية الى الاحتكار الوطني مع الاحتكارات الاخرى . ان الصناعة الفرنسية لا تسود على الانتاج الفرنسي ، ولهذا لا يسود الصناعيون الفرنسيون على البرجوازية الفرنسية . ولكي يحموا مصالحهم من سائر كتل البرجوازية ، ليس في مقدورهم ان يسيروا على رأس الحركة كما يفعل الانجليز ، وان يقدموا بالتالي مصالحهم الطبقية الى المرتبة الاولى ؛ انما يترتب عليهم ان يسيروا في ذيل الثورة ويخدموا مصالح مناقضة لمصالح طبقتهم العامة . وفي شباط ، لم يفهموا وضعهم ، ولكن شباط لقنهم درساً بليغاً . ومن ذا الذي يتهدده الخطر من جانب العمال ، اكثر من

---

* حرية التجارة . **الناشر** .

يتهدد ، ان لم يكن رب العمل ، الرأسمالي الصناعي ؟ ولهذا انضم الصناعي في فرنسا بالضرورة الى اعنف متعصبي حزب النظام . صحيح ان كبار الماليين يبترون **ربحه** ، **ولكن ما عسى ان يكون هذا بالمقارنة مع القضاء عليه كلياً من قبل البروليتاريا ؟**

في فرنسا ، يقوم البرجوازي الصغير بما هو عادة من شأن البرجوازي الصناعي ، والعمال يقومون بما هو عادة من مهام البرجوازي الصغير ، فمن ذا الذي يحل مهمة العامل ؟ لا احد . انها لا تُحل في فرنسا ، بل تُعلن هنا فقط . وليس من الممكن في اي مكان حلها داخل الحدود الوطنية ؛ ان حرب الطبقات في قلب المجتمع الفرنسي ستتحول الى حرب عالمية بين الامم . ولن يبدأ الحل الا متى وضعت الحرب العالمية البروليتاريا على رأس الامة السائدة على السوق العالمية ، على رأس انجلترا . ولكن الثورة التي لن تجد هنا خاتمتها بل بدايتها المنظمة فقط ، لن تكون ثورة قصيرة الامد . ان الجيل الحالي يشبه اولئك اليهود الذين ساقهم موسى عبر الصحراء . ويتعين عليه ، لا ان يستولي على العالم الجديد وحسب ، بل ان يخرج كذلك من الساح لكي يخلي المكان لاولئك الذين نضجوا من اجل العالم الجديد .

لنعد الى فولد .

في ١٤ تشرين الثاني ١٨٤٩ ، صعد فولد الى منبر الجمعية الوطنية وعرض نظامه المالي : مديح لنظام الضرائب القديم ! الاحتفاظ بضريبة الخمور ! رفض ضريبة الدخل التي اقترحها باسي !

ان باسي هو ايضاً لم يكن ثورياً ، وكان وزيراً قديماً للويس فيليب . وكان من عداد البوريتانيين المتزمتين من طراز دوفور ومن عداد الاصدقاء الحميمين لتست الذي كان كبش فداء ملكية تموز ! * وقد اطرى باسي هو ايضاً النظام الضرائبي

---

* في ٨ تموز (يوليو) ١٨٤٧ ، بدأت في مجلس الشيوخ في باريس محاكمة بارمنتيه والجنرال كوبيير – بتهمة رشوة الموظفين بغية الحصول على امتياز الملح – ومحاكمة وزير الاشغال العامة في ذلك الوقت تست ، بتهمة قبضه رشوة منهما . واثناء المحاكمة ، حاول

القديم ، واقترح هو ايضاً الاحتفاظ بضريبة الخمور ، ولكنه رفع الستار في الوقت نفسه عن عجز الدولة المالي . واعلن انه لا يمكن تجنب افلاس الدولة الا بواسطة ضريبة جديدة ، هي ضريبة الدخل . ان فولد ، الذي عرض فيما مضى على ليدرو-رولان اعلان افلاس الدولة ، اقترح على الجمعية التشريعية اعلان عجز الدولة المالي . ووعد بمدخرات تكشّف سرها فيما بعد : مثلاً ، انخفضت النفقات ٦٠ مليوناً ، وازداد الدين الجاري ٢٠٠ مليون ، – شعوذات تثير الشكوك في تصفيف الارقام ، في اجراء الحسابات ، الامر الذي ادى في آخر المطاف الى قروض جديدة .

في عهد فولد لم تتصرف الاريستقراطية المالية ، بالطبع ، الموضوعة الى جانب الكتل المتنافسة الاخرى من البرجوازية ، بنفس الوقاحة والاستهتار كما في عهد لويس فيليب . ولكن النظام بقي هو هو : تعاظم ديون الدولة على الدوام كما من قبل ، العجز المالي المستور كما من قبل . ولكن ، مع مرور الزمن ، اخذ الاحتيال البورصي القديم يعمل بمزيد من السفور . والادلة : القانون المتعلق بسكة جديد افينيون ، والتقلبات الغامضة في اسعار سندات الدولة التي اصبحت في وقت من الاوقات موضوع الساعة في باريس كلها ، واخيراً ، مضاربة فولد وبونابرت الفاشلة على انتخابات العاشر من آذار .

ومع عودة الاريستقراطية المالية رسمياً ، كان لا بد للشعب الفرنسي ان يواجه من جديد ، بعد فترة وجيزة ، الرابع والعشرين من شباط .

فان Constituante ، في سورة الكره لوريثتها ، كانت قد الغت ضريبة الخمور في ١٨٥٠ . ان الغاء الضرائب القديمة لم يؤمن الاموال لتسديد الديون الجديدة . واذا **كريتون** ، وهو من بلهاء حزب النظام ، يقترح ، قبل تعليق جلسات الجمعية التشريعية ، الابقاء على ضريبة الخمور . فقبل فولد هذا الاقتراح

تست ان ينتحر . وقد حكم على الجميع بغرامات نقدية كبيرة ؛ وفضلاً عن ذلك ، حكم على تست بالسجن ثلاث سنوات (**ملاحظة انجلس لطبعة ١٨٩٥**) .

باسم الوزارة البونابرتية ؛ وفي ٢٠ كانون الاول ١٨٤٩ ، في يوم الذكرى السنوية لاعلان بونابرت رئيساً ، قررت الجمعية الوطنية **بعث ضريبة الخمور** .

اما محامي هذا البعث ، فلم يكن مالياً ، بل زعيم اليسوعيين **مونتالامبير** . وكانت حججه مذهلة ببساطتها . الضريبة هي صدر الام الذي يطعم الحكومة ؛ والحكومة هي اداة القمع ، واجهزة السلطـــة ، والجيش ، والبوليس ، والموظفون والقضاة والوزراء ، **والكهنة** . ان التطاول على الضريبـــة هو تطاول الفوضويين على حراس النظام الذين يحمون انتاج المجتمـــع البرجوازي ، المادي والروحي ، مـــن تطاولات البرابـــرة البروليتاريين . الضريبة انمـــا هي الاله الخامس الى جانب الملكية والعائلة والنظام والدين . اما ضريبة الخمور ، فهي ، بلا ريب ، ضريبة ، ولكنها ضريبة غير عادية ، بل ضريبة قديمة مفعمة بروح المَلَكية ، ضريبة محترمـــة . Vive l'impôt des boissons! Three cheers and one more. *

عندما يريد الفلاح الفرنسي ان يتصور الشيطان ، فانه يصوره بصورة جابي الضرائب . ومنذ ان اعلن مونتالامبير الضريبة الهاً ، اصبح الفلاح كافراً ، ملحداً ، ورمى بنفسه في احضان الشيطان ، اي في احضان **الاشتراكية** . ان دين النظام قد فقد الفلاح بخفة وطيش ، واليسوعيون فقدوه بخفة وطيش ، وبونابرت فقده بخفة وطيش . ان العشرين من كانون الاول ١٨٤٩ قد شوه الى الابد سمعة العشرين مـــن كانون الاول ١٨٤٨ . ان «ابن اخي عمه» لم يكن بين اعضاء اسرته اول من قتلته ضريبة الخمور ، الضريبة التي تفوح منها ، على حد قول مونتالامبير ، رائحة خطر الثورة . فقد قال نابليون الكبير ، الحقيقي ، في جزيرة القديسة هيلانة ، ان بعث ضريبة الخمور كانت ، اكثر من اي شيء آخر ، سبب سقوطه لانها صرفت عنه فلاحي فرنسا الجنوبية . وحتى في عهد لويس الرابع عشر ، كانت

---

* عاشت ضريبة الخمور ! هورا ثلاثاً ، ومرة اخرى هورا ! **الناشر** .

هذه الضريبة الهدف الرئيسي لكره الشعب (راجع مؤلفات بواغلبير وفوبان) . وقد الغتها الثورة الاولى ، ولكن نابليون بعثها في ١٨٠٨ بشكل معدل نوعاً . وعندما حل عهد العودة في فرنسا ، لم يشق الطريق لها القوزاق المتبخترون (٦٨) وحسب ، بل شقتها لها كذلك الوعود بالغائها . ويقيناً ان gentilhommerie * ليست ملزمة بالوفاء بالوعود المغدقة على gens taillable à merci et miséricorde ** ان عام ١٨٣٠ قد وعد بالغاء ضريبة الخمور . ولكنه لم يكن ليروق لهذا العام ان يحقق ما قال وان يقول ما يحقق . ووعد عام ١٨٤٨ بالغاء ضريبة الخمور مثلما وعد بكل شيء . واخيراً Constituante التي لم تعد بشيء ، امرت في وصيتها ، كما سبق وقلنا ، بالغاء ضريبة الخمور ابتداء من اول كانون الثاني ١٨٥٠ . ولكن الجمعية التشريعية اقرتها من جديد قبل اول كانون الثاني بعشرة ايام على وجه الضبط . وهكذا حاول الشعب الفرنسي عبثاً ان يطرد هذه الضريبة : فعندما كان يرميها من الباب ، كانت تعود من الشباك .

وليس عبثاً ان كانت ضريبة الخمور موضع كره الشعب . ففيها كانت تتجمع جميع الجوانب المقيتة من النظام الضرائبي الفرنسي . فان اسلوب جبايتها مكروه ، واسلوب توزيعها اريستقراطي لان نسبة التكليف المئوية واحدة سواء بالنسبة لابسط الخمور ام بالنسبة لاغلاها ؛ ومن هنا ينجم انها تتزايد بمتوالية هندسية ، بقدر ما تقل ملكية المستهلك ، انها ضريبة تصاعدية بالمقلوب . وهي مكافأة على غش وتزوير الخمور ، ولذا تستتبع على الدوام تسمم الطبقات الكادحة . وهي تخفض الاستهلاك باقامتها عند بوابات كل مدينة يربو عدد سكانها على ٤٠٠٠ نسمة مكاتب لتحصيل رسم الانتاج (octrois الدخولية) ، وبتحويلها كل مدينة من هذا النوع الى بلد غريب تحميه رسوم الحماية من الخمور الفرنسية . ان كبار تجار الخمور ، وبالاحرى

---

* الاريستقراطية . **الناشر** .

** المرتبة الدنيا المحرومة من الحقوق . **الناشر** .

صغار marchands de vin ، اصحاب اقبية الخمور هم جميعهم اعداء الداء لضريبة الخمور . واخيراً ، تقلص ضريبة الخمور سوق تصريف المنتوج بتخفيضها الاستهلاك . وهي اذ تحرم عمال المدن من امكانية شراء الخمور ، تحرم الفلاحين صناع الخمور من امكانية بيعه . والحال ، يبلغ عدد صناع الخمور في فرنسا حوالي ١٢ مليوناً . ولذا كان كره الشعب كله لضريبة الخمور مفهوماً ، وكان مفهوماً على الاخص حقد الفلاحين العنيف عليها . ناهيك بانهم لم يروا في بعث ضريبة الخمور حادثاً فريداً ، عرضياً الى هذا الحد او ذاك . فللفلاحين تقاليد تاريخية خاصة تنتقل من الاب الى الابن ، وفي هذه المدرسة التاريخية نشأت قناعة مفادها ان كل حكومة تعد بالغاء ضريبة الخمور حين تريد خداع الفلاحين وانها تحتفظ بها او تبعثها ما ان تخدعهم . ومن ضريبة الخمور يشتم الفلاح رائحة الحكومة ، ويستشف اتجاهها . فان بعث ضريبة الخمور في ٢٠ كانون الاول كان يعني : **لويس بونابرت – هو مثل الآخرين** . ولكنه لم يكن مثل الآخرين ، بل كان **من اختراع الفلاحين** ؛ فاسترجع الفلاحون ، بالعرائض المغطاة بملايين التواقيع ضد الضريبة ، اصواتهم التي اعطوها منذ سنة «لابن اخي عمه» .

ان سكان الريف ، اي اكثر من ثلثي جميع سكان فرنسا ، يتألفون بصورة رئيسية ممن يسمون **بملاكي الارض** الاحرار . فان جيلهم الاول الذي حررته ثورة ١٧٨٩ من الفرائض الاقطاعية بدون اي مقابل ، قد حصل على الارض مجاناً . ولكن الاجيال التالية دفعت بصورة **ثمن الارض** ما كان اجدادهم انصاف الاقنان يدفعونه بشكل الريع والعشر والسخرة ، والخ . . . وبقدر ما كان ينمو عدد السكان من جهة ، ويتزايد تجزؤ الارض من جهة اخرى ، بقدر ما كان يرتفع ثمن قطعة الارض الصغيرة ، لانه بقدر ما كانت تصغر هذه القطع ، بقدر ما كان يشتد الطلب عليها . ولكن ، بقدر ما كان يتعاظم الثمن الذي يدفعه الفلاح لقاء القطعة الصغيرة من الارض ، بقدر ما كان يتعاظم بالضرورة **دين الفلاح** اي **الرهن العقاري** ، – سواء اشترى قطعة الارض مباشرة ام حسبها له شركاؤه في التركة كرأسمال .

ان الدين الذي ينيخ بثقله على الارض يسمى **الرهن العقاري** او التأمين العقاري . وكما تراكمت **الامتيازات** حول قطع الارض القروسطية ، كذلك يتراكم **الرهن العقاري** حول قطع الارض المعاصرة . — ومن جهة اخرى ، ان قطعة الارض في ظل نظام الاراضي المقسمة هي بالنسبة للفلاح مجرد **اداة للانتاج** . ولكن بقدر ما تتجزأ الارض ، بقدر ما تقل خصوبتها . فان استعمال الآلات لحراثة التربة ، وتقسيم العمل ، والاجراءات الكبيرة لتجويد التربة ، اي بناء قنوات التصريف والري — كل هذا يصبح اصعب فأصعب منالاً ، وتتعاظم **النفقات غير المنتجة** على حراثة الارض بنفس النسبة التي يتعاظم بها تجزؤ اداة الانتاج هذه ذاتها . وكل هذا يجري بصرف النظر عما اذا كان مالك قطعة الارض يملك رأسمالاً ام لا . ولكن بقدر ما تستمر عملية تجزؤ الارض ، بقدر ما تصبح الارض مع الادوات الزراعية الحقيرة للغاية الرأسمال الوحيد للفلاح الصغير ، وتقل امكانية توظيف الرأسمال في الارض ، وتتجلى عند الفلاح الفقير [Kotsass] قلة الارض والنقود والمعارف الضرورية لاجل الاستفادة من نجاحات الهندسة الزراعية ، وتتقهقر حراثة الارض . واخيراً يقل **الدخل الصافي** بنفس النسبة التي يتزايد بها **الاستهلاك الاجمالي** ، بنفس النسبة التي تصرف بها ملكية عائلة الفلاح كل عائلته عن ممارسة الاعمال الاخرى ، مع ان هذه الملكية لا تؤمن عيشها .

اذن ، بقدر ما ينمو عدد السكان ويتزايد تجزؤ الارض ، بقدر ما **يرتفع سعر اداة الانتاج** ، الارض ، وتقل **خصوبتها** ، **وتتدهور الزراعة وتتعاظم الديون الفلاحية** . وما كان نتيجة يغدو بدوره سبباً . وكل جيل يترك المزيد والمزيد من الديون للجيل اللاحق ، وكل جيل جديد يبدأ حياته في اوضاع اكثر صعوبة واقل ملاءمة ، والدَين يولد الدَين ، وحين لا يبقى في وسع الفلاح ان يرهن مرة اخرى قطعة ارضه الصغيرة ضمانة **لديون جديدة** ، اي ان يحملها رهونات عقارية جديدة ، فانه يقع مباشرة في براثن **المرابي** وتتعاظم بالتالي **فوائد الرباء** .

ينجم من هنا ان الفلاح الفرنسي يقدم للرأسماليين ،

بصورة **الفوائد** على **الرهونات** العقارية ، وبصورة الفوائد على **القروض غير المؤمنة برهن عقاري والمأخوذة من المرابى** ، لا الريع العقاري وحسب ، لا الربح الصناعي وحسب ، وبكلمة ، — **لا الدخل الصافي كله** وحسب ، بل وحتى **قسماً من اجرته** ؛ وقد هبط بالتالي الى مستوى **المستأجر الارلندي** ، وكل هذا بصورة **ملاك خاص** .

وهذه العملية تسارعت في فرنسا بسبب تفاقم **عبء الضرائب والنفقات القضائية** الناجمة جزئياً ومباشرة عن الشكليات التي يطوق بها التشريع الفرنسي الملكية العقارية ، وجزئياً عن النزاعات التي لا عد لها بين مالكي قطع الاراضي الصغيرة المتلاصقة والمتقاطعة في كل مكان ، وجزئياً عن الولع بالدعاوى الملازم للفلاحين الذين تنحصر كل متعة الملكية بنظرهم في الدفاع المتعصب عن الملكية الموهومة ، عن **حق الملكية** .

بموجب احصاءات ١٨٤٠ ، بلغ منتوج الزراعة الفرنسية الاجمالي ٥٢٣٧١٧٨٠٠٠ فرنك . ومن هذا المبلغ يجب طرح ٣٥٥٢ مليون فرنك لنفقات الزراعة ، بما فيها استهلاك الزراع . يبقى المنتوج الصافي وقدره ١٦٨٥١٧٨٠٠٠ فرنك يجب اسقاط ٥٥٠ مليون فرنك منها لفوائد الرهونات العقارية ، و١٠٠ مليون لموظفي المحاكم ، و٣٥٠ مليوناً للضرائب ، و١٠٧ ملايين لرسوم كتاب العدل ورسوم الدمغة ورسوم الرهونات العقارية ، والخ . . يبقى ثلث المنتوج الصافي — ٥٣٨ مليوناً ؛ فلا يبلغ الدخل الصافي بكل فرد من السكان حتى ٢٥ فرنكاً (٦٩) . يقيناً ان هذا الاحصاء لا يشمل الرباء غير المؤمن بالرهونات العقارية ، ولا نفقات المحامين ، والخ . .

وانه لمفهوم الآن وضع الفلاحين الفرنسيين حين اضافت الجمهورية الى اعبائهم السابقة اعباء جديدة . واضح ان استثمار الفلاحين لا يمتاز عن استثمار البروليتاريا الصناعية الا من حيث **الشكل** . فالمستثمر هو نفسه : **الرأسمال** . ان الرأسماليين المنفردين يستثمرون الفلاحين المنفردين بواسطة **الرهونات العقارية والرباء** ؛ ان طبقة الرأسماليين تستثمر طبقة الفلاحين بواسطة **ضرائب الدولة** . ان حق الملكية الفلاحية هو طلسم ابقى الرأسمال بواسطته الفلاحين حتى الآن في قبضته ، وذريعة ،

استعداهم بها الرأسمال على البروليتاريا الصناعية . فقط سقوط الرأسمال يمكنه ان ينهض الفلاح ، فقط الحكومة المعادية للرأسمال ، الحكومة البروليتارية يمكنها ان تضع حداً لفقره الاقتصادي ولانحطاطه الاجتماعي . ان **الجمهورية الدستورية** انما هي ديكتاتورية مستثمريه المتحدين ؛ اما الجمهورية **الاجتماعية-الديموقراطية ، الحمراء** ، فهي ديكتاتورية حلفائه . وكفتا الميزان تهبطان او ترتفعان حسب تلك الاصوات التي يرميها الفلاح في صندوق الاقتراع . فعليه ان يقرر مصيره بنفسه . — هكذا قال الاشتراكيون في الرسائل الهجائية ، والتقاويم الادبية والروزنامات وفي شتى الكراريس . وقد اصبحت هذه الافكار أسهل منالاً على فهم الفلاح بفضل مؤلفات حزب النظام الجدلية ؛ فقد خاطب هو ايضاً الفلاح ؛ واذا به ، بمبالغاته الفظة وتشويهه الوقح للافكار والتطلعات الاشتراكية يتطابق على وجه الضبط مع الميل الفلاحي الحقيقي ويؤجج تحرق الفلاح الى الثمرة المحرمة . ولكن اوضح الادلة انما قدمتها الخبرة التي اكتسبتها طبقة الفلاحين لدن استعمال الحق الانتخابي ، انما قدمتها تلك الخيبات التي انهالت عليها الواحدة تلو الاخرى في سياق تطور الثورة العاصف . **ان الثورات هي قاطرات التاريخ** .

ان الانعطاف التدريجي في مزاج الفلاحين قد تجلى في مختلف العلائم . فلقد تبدى في انتخابات الجمعية التشريعية ، وتبدى في حالة الحصار التي اعلنت في خمس محافظات حول مدينة ليون ، وتبدى بعد الثالث عشر من حزيران ببضعة اشهر في انتخاب محافظة الجيروند «للجبلي» عوضاً عن الرئيس السابق «للمجلس الفريد» («chambre introuvable») * ، وتبدى في ٢٠ كانون الاول ١٨٤٩ في انتخاب نائب احمر ، عوضاً عن النائب الشرعي الراحل ، في محافظة **غار** ، في ارض ميعاد

* بهذا الاسم عرف في التاريخ مجلس النواب المنتخب عام ١٨١٥ ، بعد تنازل نابليون للمرة الثانية عن العرش مباشرة ، وكان مجلساً رجعياً ومتطرفاً في نزعته الملكية الى حد التعصب الاعمى (**ملاحظة انجلس لطبعة ١٨٩٥**) .

الشرعيين هذه ، ومسرح التنكيل الرهيب للغاية بالجمهوريين في عام ١٧٩٤ وعام ١٧٩٥ ، وبؤرة **الارهاب الابيض** الرئيسية في عام ١٨١٥ ، حيث كانوا يقتلون على المكشوف الليبيراليين والبروتستانتيين . ان دبيب روح الثورة في هذه الطبقة الاكثر جموداً قد تجلى باسطع ما يكون بعد بعث ضريبة الخمور . فان الاجراءات والقوانين الحكومية الصادرة في كانون الثاني وشباط ١٨٥٠ كانت موجهة بوجه الحصر تقريباً ضد **المحافظات** و**الفلاحين** ، الامر الذي يشكل اقوى برهان على استيقاظهم .

ان **تعميم دوبول** الذي وضع الدركي في وضع مفتش رهيب حيال المحافظ والقائمقام ، وحيال رئيس البلدية في المقام الاول ، والذي اقام نظام التجسس حتى في انأى زوايا ابعد القرى ؛ **والقانون ضد معلمي المدارس** الذي يخضعهم ، هم مربي طبقة الفلاحين ، وحماتها وايديولوجييها ومستشاريها ، لتعسف المحافظ والذي يطاردهم ، هم بروليتاريي طبقة العلماء ، اشبه بطريدة مطاردة ، من قرية الى اخرى ؛ **ومشروع القانون ضد رؤساء البلديات** الذي يعلق فوق رؤوس هؤلاء سيف داموكليس (٧٠) للاستقالة ، والذي يعارضهم في كل لحظة ، هم رؤساء الجماعات الفلاحية ، برئيس الجمهورية وبحزب النظام ؛ **والمرسوم** الذي حول الدوائر العسكرية الـ١٧ في فرنسا الى اربع باشاويات (٧١) وجعل من الثكنة والمعسكر الموقت في العراء صالوناً وطنياً للفرنسيين ؛ **وقانون التعليم** الذي اعلن به حزب النظام ان الجهل وتبليد فرنسا بالعنف شرط ضروري لوجوده في ظل نظام الحق الانتخابي العام ، — ماذا كانت تعني جميع هذه القوانين والاجراءات ؟ محاولات يائسة لاخضاع المحافظات وفلاحي المحافظات لحزب النظام من جديد .

لقد كانت هذه ، بوصفها من وسائل **القمع** ، وسائل حقيرة لم تصب الهدف . فان الاجراءات الكبيرة ، كالاحتفاظ بضريبة الخمور وضريبة الـ٤٥ سنتيماً ، ورفض عرائض الفلاحين باعادة المليار لهم ونبذها بتهكم وازدراء ، والخ . ، — كل هذه الرعود والبروق التشريعية اصابت طبقة الفلاحين دفعة واحدة ، بالجملة ،

من المركز . اما القوانين والاجراءات المذكورة اعلاه ، فقد اضفت على الهجوم والمقاومة طابعاً **عاماً** ، وجعلت منهمـــا موضوع الاحاديث في كل كوخ ، ولقحت كل قريـــة بالثورة ، **ونقلت الثورة الى القاعدة وصبغتها بالصبغة الفلاحية** .

ومن جهة اخرى ، ألا تثبت مشاريع بونابرت هذه واقرارها من قبل الجمعية الوطنية اتفاق سلطتي الجمهورية الدستورية حيث تتعلق المسألة بقمع الفوضى اي بقمع جميع تلك الطبقات التي تثور على ديكتاتورية البرجوازية ؟ أولم يؤكـــد **سولوك** للجمعية الوطنية ، يا ترى ، بعد رسالته الفظة (٧٢) على الفور ، اخلاصه لقضية النظام في الرسالة التي ارسلها بعد ذاك في الحال الى **كارليه** (٧٣) ، هذه الصورة الكاريكاتورية القذرة والخسيسة عن فوشيه ، مثلما لويس بونابرت نفسه كان صورة كاريكاتورية تافهة عن نابليون ؟

ان قانون التعليم يبين لنا تحالف الكاثوليكيين الشباب مع الفولتيريين القدماء . وهل كان من الممكن ان تكون سيادة البرجوازية المتحدة غير الاستبداد المتحد للعودة المتصادقة مع اليسوعيين ولملكية تموز المضاربة بحرية الرأي ؟ والسلاح الذي زودت به الشعبَ كل كتلة من الكتل البرجوازية في نضالها ضد الكتل الاخرى من اجـل السلطـــة العليـــا ، – أولـــم يكن يتعين عليها ، يا ترى ، ان تنتزعه من ايدي الشعب ما دام قد واجه ديكتاتوريتها المتحدة ؟ وما من شيء ، وحتى رفض قانون concordats à l'amiable ، اغاظ الحانوتـي الباريسـي مثل هذه المغازلة السافرة مع اليسوعية .

وفي غضون ذلك ، كانت المصادمات بين مختلف كتل حزب النظام وكذلك بين الجمعية الوطنية وبونابرت لا تزال قائمة . فلم يعجب الجمعية ان بونابرت عمد ، بعد القيام coup d'état مباشرة ، بعد تعيينه وزارة بونابرتية محضة ، ودعا اليـــه مشوهي المَلَكية المعينين حديثـــاً محافظين وطرح ، كشرط لخدمتهم ، التحريض من اجل انتخابه رئيساً للمرة الثانية ، مع ان الدستور يمنع هذا التحريض ؛ ولم يعجبها ان كارليـــه دشن تعيينه باغلاق احد نوادي الشرعيين ؛ ولم يعجبها ان

بونابرت أسس جريدة خاصة به اسمها «Napoléon» كشفت للجمهور مطامع الرئيس السرية ، في حين انه كان يتعين على الوزراء ان يتنكروا لها من على منابر الجمعية التشريعية ؛ ولم يعجب الجمعية ان بونابرت ظل معانداً ولم يصرف وزراءه رغم جميع التصويتات بعدم الثقة ؛ ولم تعجبها محاولة اكتساب عطف صف الضباط بزيادة اربعة «سو» على راتبهم اليومي واكتساب عطف البروليتاريا بالانتحال من «اسرار باريس» لاوجين سو ، — بتأسيس «مصرف الشرف للتسليف» ؛ واخيراً لم تعجبها تلك الوقاحة التي قدم بها ، بواسطة وزراء بونابرت ، اقتراح بنفي متمردي حزيران الباقين على قيد الحياة الى الجزائر ، لاجل جعل الجمعية التشريعية غير شعبية en gros * ، بينما ضمن الرئيس بنفسه لنفسه الشعبية en détail ** باصداره بضعة قرارات بالعفو الافرادي . فألقى **تيير** كلمات حافلة بالتهديد عن «الانقلابات» («coup d'état») ، وعن «الاعمال الطائشة («coups de tête») *** ، وانتقمت **الجمعية التشريعية** لنفسها من بونابرت بان رفضت كل مشروع قانون قدمه خدمة لمصلحته بالذات ، ودرست بارتياب صاخب كل مشروع قدمه خدمة للمصالح العامة ، خوفاً من ان يخدم المشروع المعني مآرب سلطة بونابرت الشخصية بحجة تعزيز السلطة التنفيذية . وخلاصة القول انها **انتقمت بمؤامرة الاحتقار** .

وقد امتعض حزب الشرعيين بدوره من كون الاورليانيين ، وهم اكثر حذاقة ولباقة ، قد وضعوا ايديهم من جديد على مناصب الدولة جميعها تقريباً ، وامتعض من نمو **المركزية** ، في حين انه كان يتوقع نجاح قضيته من **اللامركزية** . وبالفعل **فرضت** الثورة المضادة **المركزية بالعنف** ، اي انها اعدت آلية الثورة . فهي اذ فرضت سعراً الزامياً للاوراق المصرفية ، **مركزت** حتى ذهب وفضة فرنسا في مصرف باريس وانشأت بالتالي **خزينة حربية جاهزة** للثورة .

---

* بالجملة . **الناشر** .

** بالمفرق . **الناشر** .

*** coups de tête, coup d'état — تلاعب بالكلمات . **الناشر** .

واخيراً امتعض الاورليانيون من كون مبدئهم القائـــل بالاسرة الفرعية يواجهه مبدأ الشرعية الظاهر من جديد ، ومن كونهم هم انفسهم يقاطعونهم على الدوام ويستخفون بهم كما يستخف النبيل بزوجته البرجوازية الاصل .

لقد رأينا خطوة فخطوة كيف اخذ الفلاحون وصغـــار البرجوازيين ، والفئات المتوسطة في المجتمع على العموم ، يقفون الى جانب البروليتاريا ، وكيف وصلوا الى حد التناحر السافر مع الجمهورية الرسمية التي عاملتهم معاملة الاعداء . **الاستياء من ديكتاتورية البرجوازية ، الحاجة الى تحويل المجتمع ، الحفاظ على المؤسسات الجمهورية الديموقراطية بوصفها اداة هذا التحويل ، التلاحم حول البروليتاريا بوصفها القوة الثورية الحاسمة** ، – هذه هي السمات العامة التي تصف **ما يسمى حزب الديموقراطية الاجتماعيـة ، حزب الجمهوريـــة الحمراء** . ان «**حزب الفوضى**» هذا ، كما نعته اخصامه ، هو ائتلاف بين مصالح مختلفة ، مثله مثل **حزب النظام** . من اتفه اصلاحات الفوضى الاجتماعية القديمة حتى اسقاط النظام الاجتماعـــي القديم ، من الليبيرالية البرجوازية حتى الارهاب الثوري – ذلك هو البون الشاسع الذي يفصل بين الطرفين اللذين يشكلان نقطة الانطلاق ونقطة النهاية «لحزب الفوضى» .

الغاء رسوم الحماية – اشتراكية ! لانه يتطاول على احتكار والكتلة **الصناعية** من حزب النظام . ضبط اقتصاد الدولة المالي – اشتراكية ! لانه يمس احتكار الكتلة **المالية** من حزب النظام . استيراد القمح واللحم من الخارج بحرية – اشتراكية ! لانه ينتهك احتكار الكتلة الثالثة من حزب النظام ، كتلة **كبار ملاكي الاراضي** . ان مطالب انصار حرية التجارة ، الحزب التقدمي من البرجوازية الانجليزية ، تبدو في فرنسا مطالب اشتراكية بحتة . الفولتيرية – اشتراكية ! لانها تهاجم الكتلة الرابعة من حزب النظام ، الكتلة **الكاثوليكية** . حرية الصحافة ، حريـــة الجمعيات ، التعليم العام – اشتراكية ، اشتراكية ! فكل هذا اعتداء على الاحتكار العام لحزب النظام !

في سياق الثورة ، نضج الوضع بدرجة من السرعة بحيث

اضطر اصدقاء الاصلاحات من جميع التلاوين ، والفئات المتوسطة مع ابسط مطالبها ، الى الالتفاف حول راية اكثر احزاب الانقلاب تطرفاً ، حول **الراية الحمراء** .

ولكن مهما تنوعت **اشتراكية** عناصر «حزب الفوضى» المكونة الرئيسية ، اذا اخذنا بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمطالب الثورية العامة الناجمة منها لهذه الطبقة او تلك او لهذه الكتلة من الطبقة او تلك ، فانها بقيت في نقطة **واحدة** هي هي ، فقد اعلنت نفسها **وسيلة لتحرير البروليتاريا** ونادت بهذا التحرير **هدفها** . خداع عن وعي وقصد عند البعض ، خداع للنفس عند البعض الآخر المقتنع بان العالم المحوّل حسب حاجاتهم هو خير العوالم من اجل الجميع ، وبانه يحقق جميع المطالب الثورية ويقضى على جميع النزاعات الثورية .

فوراء الجمل الاشتراكية **العامة** المتماثلة الى هذا الحد او ذاك في دوياها التي يطلقها «**حزب الفوضى**» ، تكمن ، اولاً ، **اشتراكية** جرائد «National» و «Presse» و «Siècle» ، التي تسعى ، بهذا القدر او ذاك من الانسجام والتتابع ، الى الاطاحة بسيادة الاريستقراطية المالية والى تحرير الصناعة والتجارة من القيود القديمة . انها اشتراكية الصناعة والتجارة والزراعة التي يضحى اسيادها المنضمون الى حزب النظام بمصالحها ، لان هذه المصالح لم تعد تتطابق مع احتكاراتهم الخاصة . وعن هذه **الاشتراكية البرجوازية** التي تجتذب ، ككل نوع آخر من الاشتراكية ، قسماً معيناً من العمال ومن البرجوازيين الصغار ، تختلف الاشتراكية الخالصة ، **الاشتراكية البرجوازية الصغيرة** ، الاشتراكية par excellence * . ان الرأسمال يلاحق هذه الطبقة ، بصورة رئيسية ، بوصفه **مديناً** ، ولهذا تطالب هذه الطبقة **بمؤسسات للتسليف** ؛ والرأسمال يخنقها **بمزاحمته** ، ولهذا تطالب **بجمعيات** تدعمها الدولة ؛ والرأسمال يتغلب عليها **بالتمركز** ، ولهذا تطالب **بضرائب تصاعدية** ، وبالحد من حقوق الوراثة ، وبتنفيذ اعمال كبيرة من قبل الدولة واجراءات اخرى **تكبح بالعنف نمو الرأسمال** . وبما انها تحلم

* على الاغلب ، بمعنى الكلمة الاصلي . **الناشر** .

بتحقيق اشتراكيتها بصورة سلمية – باستثناء ثورة ما ثانيـــة غير مديدة من نوع ثورة شباط ، – فهي ، بالطبع ، تتصور العملية التاريخية المقبلة بصورة **تطبيق انظمة** يختلقها او سبق واختلقها النظريون الاجتماعيون ، اما جماعات واما كلاً بمفرده . وعليه يغدو هؤلاء الاشتراكيون اختياريين او انصاراً **لانظمة** اشتراكية قائمة ، انصاراً **للاشتراكية العقائدية** التي كانت تعبيراً نظرياً عن البروليتاريا طالما لم تكن البروليتاريا قد نمت الى حد حركتها التاريخية الحرة بالذات .

وهذه **الطوبوية** ، هذه **الاشتراكية العقائدية** التي تخضع الحركة كلها اجمالاً لاحد عناصرها ، والتي تستعيض عن الانتاج الاجتماعي الاجمالي بنشاط دماغ متحذلق بمفرده ، والتي – وهذا هو الرئيسي – تقضي في خيالها ، بواسطة احابيل صغيرة وعاطفيات كبيرة ، على نضال الطبقات الثوري بكل مظاهره الضروريـــة ، هذه الاشتراكية العقائدية لا تفعل ، من حيث جوهر الامر ، غير ان تضفي سمة مثالية على المجتمع المعاصر ، وتُعطي لوحة عنه خالية من الظلال وتحاول تحقيق مثلها الاعلى خلافاً لواقع هذا المجتمع بالذات . وفي حين تتنازل البروليتاريا عن هذه الاشتراكية للبرجوازية الصغيرة ، وفي حين يبيّن الصراع بين مختلف الزعماء الاشتراكيين ان كلاً مما يسمى بالانظمة هو تأكيد دعيّ لاحد العوامل العابرة في الانقلاب الاجتماعي خلافاً لعامل آخر ، – تتحد **البروليتاريا** اكثر فاكثر حول **الاشتراكية الثورية** ، حول **الشيوعية** التي عمدتها البرجوازية ذاتها باسم **بلانكي** . هذه الاشتراكية انما هي **اعلان الثورة المستمرة ، الديكتاتورية الطبقية** للبروليتاريا ، بوصفها درجة ضرورية للانتقال الى **القضاء على الفوارق الطبقية بوجه عام** ، الى القضاء على جميع علاقات الانتاج التي تقوم عليها هذه الفوارق ، الى القضاء على جميع العلاقات الاجتماعية المطابقة لعلاقات الانتاج هذه ، الى اجراء انقلاب في جميع الافكار النابعة من هذه العلاقات الاجتماعية .

ان نطاق عرضنا لا يسمح لنا بتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل .

لقد رأينا ما يلي : كما وقفت **الاريستقراطية الماليـــة**

بصورة محتمة على رأس حزب **النظام** ، كذلك وقفت **البروليتاريا** على رأس «حزب **الفوضى**» . وبينما مختلف الطبقات المتحدة في العصبة الثورية تكتلت حول البروليتاريا ، وبينما المحافظات اخذت تصبح اقل فأقل امانة ، والجمعية التشريعية ذاتها اخذت تقابل ادعاءات سولوك الفرنسي * بمزيد من التذمر ، — اقتربت الانتخابات التكميلية التي ارجئت واعيقت زمناً طويلا ، لاملاء امكنة النواب «الجبليين» المطرودين في ١٣ حزيران .

اما الحكومة التي يحتقرها اعداؤها ، والتي يهينها ويذلها لدى كل خطوة اصدقاؤها المزيفون ، فانها لم تر غير وسيلة **واحدة** للخروج من هذا الوضع المتقلقل الذي لا يطاق ، هي **العصيان** . فقد كان من شأن العصيان في باريس ان يوفر الذريعة لاعلان حالة الحصار في باريس وفي المحافظات والتحكم على هذا النحو بالانتخابات . ومن جهة اخرى ، كان لا بد لاصدقاء النظام ان يقدموا على تنازلات في صالح الحكومة التي احرزت الغلبة على الفوضى ، والا قاموا هم انفسهم بدور الفوضويين .

وأنكبت الحكومة على العمل . في مطلع شباط ١٨٥٠ ، تستفز الشعب بقطعها اشجار الحرية (٧٤) . عبثاً ! فاذا كانت اشجار الحرية قد اضاعت امكنتها ، فان الحكومة نفسها قد اضاعت رأسها ، وتراجعت في ذعرها امام استفزازها بالذات . وقد قابلت الجمعية الوطنية بعدم ثقة جليدي محاولة بونابرت الخرقاء هذه للتحرر . كذلك نزع اكاليل immortels (٧٥) عن عمود تموز لم يحرز نجاحاً اكبر . فقد استثار هذا في قسم من الجيش مظاهرات ثورية وقدم للجمعية الوطنية ذريعة للتصويت بصورة سافرة الى هذا الحد او ذاك على عدم الثقة بالوزارة . وعبثاً هددت الصحافة الحكومية بالغاء الحق الانتخابي العام وبتدخل القوزاق . وعبثاً وجه دوبول في الجمعية التشريعية تحدياً سافراً الى اعضاء اليسار ؛ وعبثاً دعاهم الى الشارع واعلن ان الحكومة قد استعدت لاستقبالهم استقبالاً لائقاً . فان دوبول

---

* سولوك فوستان Soulouque Faustin (١٨٠٠–١٨٦٧) زنجي من هاييتي نودي به امبراطوراً في ١٨٤٩ واطيح به في ١٨٥٩ . اشتهر بقساوته وغباوته . والمقصود هنا نابليون الثالث . **الناشر** .

لم يتوصل الى شيء ، اللهم الى دعوته من قبل رئيس الجمعية الى التقيد بالنظام ، وقد سمح حزب النظام بشماتة صامتة لاحد نواب اليسار بالسخر من مطامع بونابرت الاغتصابية . وعبثاً ، أخيراً ، تنبأت الحكومة بقيام الثورة في **٢٤ شباط** . فكل ما توصلت اليه الحكومة ، هو ان الشعب لم يحتفل بذكرى ٢٤ شباط باي شكل كان .

ان البروليتاريا لم تقع في الاستفزاز الى **العصيان** ؛ فقد كانت تعتزم القيام **بالثورة** .

ان استفزازات الحكومة ، التي لم تفعل غير ان عززت الاستياء العام من النظام القائم ، لم تمنع اللجنة الانتخابية ، الخاضعة كلياً لتأثير العمال ، من تقديم المرشحين الثلاثة التالين لباريس : **ديفلوت ، فيدال ، كارنو** . كان ديفلوت قد نُفي في حزيران ثم عُفي عنه بنتيجة احدى النزوات البونابرتية الهادفة الى كسب الشعبية ؛ وكان صديقاً لبلانكي ، وكان قد اشترك في قضية ١٥ ايار . وكان **فيدال** معروفاً ككاتب شيوعي ، كمؤلف لكتاب «حول توزيع الثروة» ؛ وكان سكرتير لويس بلان في لجنة اللوكسمبورغ . اما **كارنو** ، ابن عضو الكونفانسيون منظم النصر ، واقل اعضاء حزب «National» سوء سمعة ، ووزير المعارف في الحكومة الموقتة واللجنة التنفيذية ، فقد كان بفضل مشروع قانونه الديموقراطي بصدد التعليم العام احتجاجاً حياً على قانون اليسوعيين بصدد التعليم . هؤلاء المرشحون الثلاثة كانوا يمثلون ثلاث طبقات عقدت حلفاً فيما بينها : على رأسه متمرد حزيران وممثل البروليتاريا الثورية ؛ والى جانبه ، اشتراكي عقائدي وممثل البرجوازية الصغيرة الاشتراكية ؛ واخيراً ، المرشح الثالث ، ممثل حزب الجمهوريين البرجوازيين الذين اكتسبت صيغهم الديموقراطية مغزى اشتراكياً اثناء الاصطدامات بحزب النظام وفقدت دلالتها الخاصة من زمان . كان ذلك **ائتلافاً عاماً ضد البرجوازية والحكومة ، كما في شباط** . ولكن **البروليتاريا هي التي كانت تقف** هذه المرة **على رأس العصبة الثورية** .

ورغم جميع الجهود التي بذلها الاعداء ، فاز المرشحون

الاشتراكيون . بل ان الجيش صوت مع متمرد حزيران وضد الوزير **لاهيت** ، مع انه من العسكريين . فتملك الذهول حزب النظام كأنما اصابته الصاعقة . ولم تجلب له الانتخابات في المحافظات العزاء : فقد اعطت «الجبليين» الاغلبية .

انتخابات العاشر من آذار ١٨٥٠ ! لقد كان هذا حكماً بفسخ حزيران ١٨٤٨ : فان من نفوا وقتلوا متمردي حزيران قد عادوا الى الجمعية الوطنية ، ولكن مقوسي الظهر ، برفقة المنفيين ، بمبادئ المنفيين على شفاههم . **وكان هذا حكماً بفسخ الثالث عشر من حزيران ١٨٤٩** : فان «الجبل» الذي طردته الجمعية الوطنية قد عاد الى الجمعية الوطنية ، ولكنه عاد لا كآمر الثورة ، بل كالنافخ الطليعي في بوقها . **وكان هذا حكماً بفسخ العاشر من كانون الاول** : فان نابليون قد فشل في شخص وزيره لاهيت . ان تاريخ فرنسا البرلماني لا يعرف غير حادثة واحدة مماثلة لهذه الحادثة ، هي فشل هوسه ، وزير شارل العاشر ، في ١٨٣٠ . واخيراً ، كانت انتخابات العاشر من آذار ١٨٥٠ حكماً بفسخ انتخابات الثالث عشر من ايار التي اعطت حزب النظام الاغلبية . ان انتخابات العاشر من آذار كانت احتجاجاً على اغلبية الثالث عشر من ايار . وكان العاشر من آذار ثورة . فوراء اوراق الاقتراع كانت تكمن بلاطات الشارع .

«ان تصويت العاشر من آذار يعلن علينا الحرب» – صاح سيغور داغيسو ، الذي هو من اكثر اعضاء حزب النظام تطرفاً .

منذ العاشر من آذار ١٨٥٠ ، تدخل الجمهورية الدستورية في طور جديد ، في **طور انحلالها** . مختلف كتل الاغلبية تتحد من جديد بعضها مع بعض ومع بونابرت ؛ وتنقذ النظام من جديد ؛ وبونابرت هو من جديد **شخصيتها الحيادية** . واذا كانت تتذكر نزعتها الملكية ، فذلك لسبب واحد فقط ، هو انها يئست من امكانيات الجمهورية البرجوازية ؛ واذا كان بونابرت يتذكر بانه مدع بالعرش ، فذلك لسبب واحد فقط ، هو انه ييأس من امكانية بقائه رئيساً .

وعلى انتخاب متمرد حزيران **ديفلوت** ، رد بونابرت ، بناء على امر من حزب النظـــام ، **بتعيين باروش في** منصب وزير

الداخلية ، باروش الذي كان متهم بلانكي وباربيس وليدرو-رولان وغينار . وعلى انتخاب **كارنو** ردت الجمعية التشريعية باقرار قانون التعليم ، وعلى انتخاب **فيدال** بمنع الصحافة الاشتراكية . ويحاول حزب النظام باصوات صحافته البواقة ان يخمد ذعره بالذات . وتصيح احدى الجرائد الناطقة بلسانه : «السيف مقدس» . وتعلن جريدة اخرى منها : «يجب على حماة النظام ان يبدأوا بالهجوم على حزب الحمر» . ويصيح ديك ثالث من ديوك النظام : «بين الاشتراكية والمجتمع ، تدور رحى النضال المستميت ، الفاصل ، رحى حرب لا انقطاع فيها ولا هوادة فيها ؛ وفى هذه الحرب اليائسة ، ينبغي ان يهلك احدهما ؛ فاذا لم يقض المجتمع على الاشتراكية ، فان الاشتراكية ستقضي على المجتمع» . ابنوا متاريس النظام ، متاريس الدين ، متاريس العائلة ! يجب القضاء على ١٢٧٠٠٠ من الناخبين الباريسيين ! ليلة برتلماوس (٧٦) على الاشتراكيين ! واذا حزب النظام يؤمن بالفعل للحظة واحدة بان النصر مضمون له .

واذا صحفه تنقض باشد ما يكون من الغيظ والجنون على «**حانوتيي باريس**» . ان حانوتيي باريس قد انتخبوا متمرد حزيران ممثلاً عنهم ! وهذا يعني ان تكرار حزيران ١٨٤٨ غير ممكن ؛ هذا يعني ان تكرار الثالث عشر من حزيران ١٨٤٩ غير ممكن ؛ هذا يعني ان نفوذ الرأسمال المعنوي قد تحطم ، وان الجمعية البرجوازية لا تمثل غير البرجوازية ؛ هذا يعني ان الملكية الكبيرة قد هلكت ، لان تابعتها ، – الملكية الصغيرة – تفتش عن خلاصها في معسكر المحرومين من الملكية .

واذا حزب النظام يلجأ ، بالطبع ، الى **اسلوبه التقليدي** الذي لا ندحة له عنه – فانه يصيح : «**المزيد من القمع !**» . «**تجب مضاعفة اعمال القمع عشرة اضعاف !**» . ولكن قوته القمعية قلت عشر مرات بينما ازدادت المقاومة مائة مرة . أفلا تحتاج اداة القمع الرئيسية ذاتها ، الجيش ، الى القمع ؟ واذا حزب النظام يقول كلمته الاخيرة : «يجب تحطيم الحلقة الحديدية التى تخنقنا ، حلقة الشرعية . **الجمهورية الدستورية**

مستحيلة ، يجب علينا ان نناضل بسلاحنا الحقيقي . فمنذ شباط ١٨٤٨ ، ناضلنا ضد الثورة بسلاحها **هي** وفي ميدانها **هي** ، وقبلنا مؤسساتها **هي** ؛ والدستور قلعة تحمي المحاصِرين لا المحاصَرين ! في بطن حصان طروادة ، تسللنا الى ايليون المقدسة (٧٧) ، ولكننا خلافاً لمثال اجدادنا ، **الاغريق** * ، لم نستول على مدينة العدو ، بل وقعنا نحن انفسنا في الاسر» .

ففي اساس الدستور ، يقوم **الحق الانتخابي العام . والقضاء على الحق الانتخابي العام** انما هو آخر كلمة حزب النظام ، آخر كلمة الديكتاتورية البرجوازية .

ان الحق الانتخابي العام قد اعترف بحق البرجوازية في هذه الديكتاتورية في ٤ ايار (مايو) ١٨٤٨ ، وفي ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٤٨ وفي ١٣ ايار (مايو) ١٨٤٩ ، وفي ٨ تموز (يوليو) ١٨٤٩ . ان الحق الانتخابي العام قد حكم بنفسه على نفسه في ١٠ آذار (مارس) ١٨٥٠ . سيادة البرجوازية كاستنتاج ونتيجة للحق الانتخابي العام ، كعمل حاسم يفصح عن ارادة الشعب المطلقة ، — ذلك هو مغزى الدستور البرجوازي . ولكن اي مغزى يبقى للدستور حين لا يعود مضمون هذا الحق الانتخابي ، مضمون ارادة الشعب المطلقة هذه ، يقتصر على سيادة البرجوازية ؟ اوليس من واجب البرجوازية المباشر ، يا ترى ، ان تنظم الحق الانتخابي بحيث يبتغي الامر المعقول ، اي سيادتها ؟ والحق الانتخابي العام ، الذي يقضى كل مرة على السلطة السياسية القائمة ويبعثها كل مرة من جديد من قلبه ، الا يقضي بالتالي ، يا ترى ، على كل استقرار ، ألا يضع في كل دقيقة على كف عفريت كل السلطة القائمة ، ألا يقوض السلطة ، ألا يهدد بتحويل الفوضى ذاتها الى سلطة ؟ ومن ذا الذي سيواصل الشك في هذا بعد العاشر من آذار ١٨٥٠ ؟

ان البرجوازية ، اذ ترفض الحق الانتخابي العام الذي

---

* هنا تلاعب في الكلام : فان كلمة grecs تعني الاغريق وتعني كذلك المحتالين في القمار . **(ملاحظة انجلس لطبعة ١٨٩٥)** .

تجلببت بجلبابه حتى ذاك والذي استمدت منه قدرتها الكلية ، انما تعترف على المكشوف قائلة : «**ان ديكتاتوريتنا قد قامت حتى الآن بناء على ارادة الشعب ، ولكنها ستتوطـد من الآن وصاعداً ضد ارادة الشعب**» . وبكل منطق تفتش لنفسها الآن عن الدعائم ، لا في **فرنسا** ، بل في خارجها ، ما وراء الحدود ، في **الغزو الاجنبي** .

ان كوبلنز الثانية هذه (٧٨) التي اختارت فرنسا ذاتها مقراً لها ، انما تثير ضدهـا ، مع النداء الى الغزو الاجنبي ، جميع المشاعر القومية . وبهجومها على الحق الانتخابي العام ، تعطي **حجة عامة** لاجل ثورة جديدة ، في حين ان الثورة تحتاج الى حجة كهذه على وجه الضبط . فان كل حجة **ثانوية** مـن شأنها ان تفرق كتل العصبة الثورية وتدفع خلافاتها الى البروز . ولكن الحجة **العامة** تصم الطبقات نصف الثورية ، وتتيح لها خداع نفسها فيما يتعلق **بطابع** الثورة العتيدة **المحدد** ، فيما يتعلق بعواقب تصرفاتها بالذات . ان كل ثورة تحتاج الى مسألة مآدب . والحق الانتخابي العام انمـا هو مسألة مآدب في الثورة الجديدة .

ولكن الكتل البرجوازية المتحدة اصدرت بنفسها حكماً على نفسها بتخليها عن الشكل الوحيد الممكن لسلطتها **الموحّدة** ، بتخليها عن الشكل الاقوى والاكمـل **لسيادتها الطبقية** ، عن **الجمهورية الدستورية** ، وبرجوعها الى الوراء ، الى شكل ادنى ، ناقص ، أضعف ، الى **الملكية** . انها تشبه ذلك العجوز الذي اراد ان يستعيد نضارة الشباب فأخذ بدلته الطفولية وحاول ان يرتديها على جسده الهرم . ولم تكن لدى جمهوريتها غير مأثرة واحدة ، هي **انها كانت دفيئة لاجل الثورة** .

ان العاشر من آذار ١٨٥٠ يحمل الكتابـة التاليـة : Après moi le déluge[1] * .

---

* فليكن من بعدي الطوفان ! (قول منسوب الى الملك الفرنسي لويس الخامس عشر .) **الناشر** .

٤

الغاء الحق الانتخابي العام في ١٨٥٠

(تتمة الفصول الثلاثة السابقة ، مأخوذة من «العرض» المنشور في العدد الاخير ، المزدوج ، ٥-٦ ، من مجلة «الجريدة الرينانية الجديدة . استعراض سياسي واقتصادي» . وهى تصف في البدء الازمة التجارية الكبيرة التي نشبت في انجلترا عام ١٨٤٧ ؛ وبتأثير هذه الازمة في القارة الاوروبية تفسر تأزم المضاعفات السياسية المحلية وتحولها الى ثورات في شباط وآذار ١٨٤٨ ، ثم تبين كيف ادى ازدهار التجارة والصناعة الذي بدأ في ١٨٤٨ واشتد في ١٨٤٩ الى شل النهوض الثوري ، جاعلاً بالتالي انتصار الرجعية امراً ممكناً . ثم تتناول فرنسا على الخصوص بما يلى :) *

وقد أخذت الاعراض ذاتها تظهر في **فرنسا** منذ ١٨٤٩ ، ولا سيما منذ بداية ١٨٥٠ . فان صناعة باريس تعمل بكل طاقتها ، ومصانع الاقمشة القطنية في روان ومولهاوزن تعمل كذلك بصورة جيدة جداً ، رغم ان الاسعار العالية على المادة الاولية كانت عقبة سواء في انجلترا ام هناك . هذا مع العلم ان الاصلاح الجمركي الواسع في اسبانيا وتخفيض الرسوم على مختلف سلع البذخ في المكسيك أسهما بنصيب خاص في تطور الازدهار في فرنسا . وقد ازداد تصدير البضائع الفرنسية الى هذين السوقين زيادة كبيرة . وادى نمو الرساميل في فرنسا الى جملة كاملة من مشاريع المضاربة كان الدافع اليها استثمار مناجم الذهب في كاليفورنيا على نطاق واسع . ونشأت كثرة من الشركات التي تتوجه مباشرة ، باسهمها الصغيرة وادابها المزينة بالشعارات الاشتراكية ، الى اكياس نقود البرجوازيين الصغار والعمال ، ولكنها تتلخص على العموم في ذلك الاحتيال الصرف الملازم للفرنسيين والصينيين فقط . بل ان احدى هذه

---

* هذا المقطع كتبه انجلس على سبيل المقدمة لاجل طبعة ١٨٩٥ . **الناشر** .

الشركات تحظى بحماية الحكومة الصريحة . وفي الاشهر التسعة الاولى من عام ١٨٤٨ بلغت رسوم الاستيراد في فرنسا ٦٣ مليون فرنك ، وفي الاشهر التسعة الاولى من عام ١٨٤٩–٩٥ مليون فرنك ، وفي الاشهر التسعة الاولى من عام ١٨٥٠–٩٣ مليون فرنك . وفضلاً عن ذلك ، ازدادت من جديد في شهر ايلول ١٨٥٠ اكثر من مليون بالقياس الى الشهر نفسه من عام ١٨٤٩ ، كذلك ازداد التصدير في عام ١٨٤٩ وازداد ايضاً وايضاً في عام ١٨٥٠ .

ان استئناف مصرف فرنسا الدفع نقداً * بموجب قانون ٦ آب ١٨٥٠ هو اقوى دليل مقنع على الازدهار الناشئ من جديد . ففي ١٥ آذار (مارس) ١٨٤٨ نال المصرف الحق في التوقف عن الدفع نقداً ، اذ ان كمية الاوراق النقدية الموجودة قيد التداول ، بما فيها الاوراق النقدية لدى المصارف الاقليمية ، كانت تبلغ آنذاك ٣٧٣ مليون فرنك (١٤٩٢٠٠٠٠ جنيه استرليني) . وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٩ كان قيد التداول ٤٨٢ مليون فرنك او ١٩٢٨٠٠٠٠ جنيه استرليني ، وهذا يعني زيادة قدرها ٤٣٦٠٠٠٠ جنيه استرليني ، وفي ٢ ايلول (سبتمبر) ١٨٥٠–٤٩٦ مليون فرنك او ١٩٨٤٠٠٠٠ جنيه استرليني ، اي بزيادة قدرها حوالي ٥ ملايين جنيه استرليني ؛ هذا مع العلم انه لم يلاحظ اي انخفاض في قيمة الاوراق النقدية ، بل بالعكس ؛ فان ازدياد تداول الاوراق النقدية قد رافقه تراكم الذهب والفضة اكثر فاكثر في اقبية المصرف ، بحيث ان الاحتياطي المعدني بلغ في صيف ١٨٥٠ حوالي ١٤ مليون جنيه استرليني ، وهو مبلغ لا سابق له في فرنسا . ان كون المصرف قد استطاع على هذا النحو ان يزيد تداول اوراقه وكذلك رأسماله الدائر مبلغ ١٢٣ مليون فرنك او ٥ ملايين جنيه استرليني يثبت بشكل باهر مدى صحة قولنا في احد اعداد المجلة السابقة ** بان الاريستقراطية المالية لم تحطمها الثورة ، وليس هذا وحسب ، بل بالعكس ، ازدادت قوة .

---

* اي مقايضة النقود الورقية بالنقود المعدنية . **الناشر** .

** راجع هذا الكتاب ، ص ١١٣–١١٩ . **الناشر** .

وهذه النتيجة تزداد اتضاحاً من الاستعراض التالي للتشريع الفرنسي بصدد المصارف في السنوات الاخيرة . ففي ١٠ حزيران (يونيو) ١٨٤٧ نال المصرف حق اصدار اوراق من فئة الـ٢٠٠ فرنك . وقبل ذلك ، كانت اصغر قيمة للاوراق النقدية ٥٠٠ فرنك . وبموجب مرسوم صادر في ١٥ آذار (مارس) ١٨٤٨ ، اعلنت اوراق مصرف فرنسا وسيلة قانونية للدفع ، وحُرر المصرف من واجب ابدالها بالنقد المعدني . وحُدد حقه في اصدار الاوراق النقدية بمبلغ ٣٥٠ مليون فرنك ، وفي الوقت نفسه نال حق اصدار اوراق من فئة الـ١٠٠ فرنك . وأمر المرسوم الصادر في ٢٧ نيسان بدمج المصارف الاقليمية بمصرف فرنسا . وبموجب مرسوم آخر ، صادر في ٢ أيار (مايو) ١٨٤٨ ، رفع حقه في اصدار الاوراق حتى ٤٤٢ مليون فرنك . وبموجب المرسوم الصادر في ٢٢ كانون الاول ١٨٤٩ رفع الحد الاقصى للاصدار الى ٥٢٥ مليون فرنك . واخيراً اقر قانون ٦ آب ١٨٥٠ من جديد حق مقايضة الاوراق النقدية بالنقود المعدنية . ان هذه الوقائع – ازدياد تداول الاوراق النقدية بلا انقطاع ، تمركز كل التسليف الفرنسي في يد المصرف وتراكم كل الذهب الفرنسي والفضة الفرنسية في اقبيته – دفعت السيد برودون الى القول بانه يجب الآن على المصرف ان يخلع جلده القديم كجلد الحية ، ويتحول الى مصرف شعبي برودوني . اما في الواقع ، فان برودون لم يكن بحاجة حتى الى ان يكون مطلعاً على تاريخ القيود المصرفية في انجلترا من ١٧٩٧ الى ١٨١٩ (٧٩) ؛ انما كان ينبغي له فقط ان يلقي نظرة الى الجانب الآخر من القناة لكي يرى ان هذا الواقع الذي لم يسمع هو بمثله من قبل في تاريخ المجتمع البرجوازي لا يعدو ان يكون غير ظاهرة برجوازية عادية ظهرت الآن للمرة الاولى في فرنسا وحدها . ونحن نرى ان النظريين الثوريين المزعومين الذين صاروا بعد الحكومة الموقتة ذوي الكلمة المسموعة في باريس كانوا جهلاء في مسألة طابع الاجراءات المتخذة ونتائجها مثلهم مثل السادة من الحكومة الموقتة .

فرغم ازدهار الصناعة والتجارة الذي حل الآن في فرنسا ،

يعاني سواد السكان ، ٢٥ مليوناً من الفلاحين ، من الانحطاط الشديد . فان الغلال الطيبة في السنوات الاخيرة قد خفضت اسعار الحبوب في فرنسا اكثر مما في انجلترا ؛ ووضع الفلاحين الغارقين في الديون والذين انهكهم المرابون وارهقتهم الضرائب ، لابعد من ان يكون من الممكن اعتباره وضعاً باهراً . ولكن هذه الطبقة من السكان ، كما بين تاريخ السنوات الثلاث الاخيرة بما يكفي من الوضوح ، عاجزة قطعاً عن المبادرة الثورية .

ان مرحلة الازمة ، مثلها مثل مرحلة الازدهار ، تحل في القارة بعد حلولها في انجلترا . فان العملية تجري دائماً بادئ بدء في انجلترا ؛ فان انجلترا هي خالقة الكون البرجوازي . وفي القارة ، تدخل مختلف اطوار الحلقة التي يمر بها على الدوام المجتمع البرجوازي المرة تلو المرة ، في الشكل الثاني والثالث . اولاً ، تصدر القارة الى انجلترا اكثر بما لا قياس له مما تصدر الى اي بلد آخر . ولكن التصدير الى انجلترا رهن بدوره بوضع انجلترا ، ولا سيما في اسواق ما وراء المحيط . ثم تصدر انجلترا الى بلدان ما وراء المحيط اكثر بما لا قياس له مما تصدر الى القارة بأسرها ؛ وعليه كانت مقادير التصدير القاري الى هذه البلدان تتوقف دائماً على تصدير انجلترا الى ما وراء المحيط . ولهذا ، اذا كانت الازمات تولد الثورات في القارة اولاً ، فان سبب الازمات يقع مع ذلك في انجلترا . ولا بد للكوارث العنيفة ان تحدث بالطبع في اطراف الجسم البرجوازي قبل ان تحدث في قلبه حيث امكانيات التعويض اكبر . ومن جهة ثانية ، تشكل درجة تأثير الثورات القارية في انجلترا مع ذلك ميزان حرارة يبين باي قدر تعرض هذه الثورات بالفعل للخطر اسس النظام البرجوازي ذاتها او باي قدر لا تمس غير تشكيلاته السياسية .

وفي مثل هذا الازدهار العام الذي تتطور في ظله قوى المجتمع البرجوازي المنتجة تطوراً باهراً بقدر ما يمكن ذلك في نطاق العلاقات البرجوازية ، لا يمكن حتى ان يتناول الكلام الثورة الفعلية . فان هذه الثورة ليست ممكنة الا في المراحل التي يدخل فيها **هذان العاملان ، القوى المنتجة العصرية واشكال**

الانتاج البرجوازية ، في تناقض بينهما . فان المخاصمات التي لا نهاية لها التي ينصرف اليها الآن ممثلو مختلف كتل حزب النظام القاري ، مسيئين بعضهم الى سمعة بعض ، لا تؤدي ، ابداً الى ثورات جديدة ؛ بل بالعكس ؛ فان هذه المخاصمات ممكنة لسبب واحد فقط ، هو ان اساس العلاقات الاجتماعية في اللحظة المعنية متين جداً و – هذا ما لا تعرفه الرجعية – **برجوازي** جداً . وان جميع المحاولات الرجعية لوقف التطور البرجوازي ستتحطم من كل بد على هذا الاساس ، مثلها مثل كل غضب الديموقراطيين الاخلاقي وكل بياناتهم النارية . **ان ثورة جديدة غير ممكنة الا اثر ازمة جديدة . ولكن نشوبها محتم مثله مثل نشوب هذه الازمة** . لنعد الآن الى **فرنسا** .

ان الشعب الذي اجبر على اجراء انتخابات جديدة في ٢٨ نيسان قد قضى بنفسه على انتصاره الذي احرزه بالتحالف مع البرجوازية الصغيرة في انتخابات العاشر من آذار . وقد انتخب فيدال لا في باريس وحسب ، بل وفي الراين الاسفل . فان لجنة باريس التي كان «الجبل» والبرجوازية الصغيرة ممثلين فيها بصورة واسعة ، قد حملته على قبول تفويض الراين الاسفل . وفقد انتصار العاشر من آذار اهميته الحاسمة ؛ ومن جديد ارجئ القرار النهائي ، وضعف توتر الشعب ، واعتاد الانتصارات الشرعية عوضاً عن الانتصارات الثورية . واخيراً ، ادى ترشيح اوجين سو ، الاشتراكي الخيالي العاطفي البرجوازي الصغير ، الى القضاء كلياً على المغزى الثوري للعاشر من آذار وهو اعادة الاعتبار لانتفاضة حزيران ؛ وفي افضل الاحوال كان بمستطاع البروليتاريا ان تعتبر هذا الترشيح نكتة لارضاء العاملات المغناجات . وضد هذا الترشيح الحسن النية ، عمد حزب النظام ، وقد ازداد جرأة نظراً لسلوك الاخصام المائع ، الى تقديم مرشح كان لا بد له ان يجسد **انتصار** حزيران . وهذا المرشح الهزلي كان والد عائلة ليكلير السبارطي الذي مزقت الصحافة مع ذلك دروعه وخوذاته البطولية ارباً ارباً والذي مني في الانتخابات بهزيمة باهرة . وقد ألهم النصر الجديد في انتخابات الثامن والعشرين من نيسان «الجبل» والبرجوازية

الصغيرة . واخذ «الجبل» يهلل في قرارة نفسه لاعتقاده انه سيتمكن من بلوغ هدفه بالسبيل الشرعي الصرف ، دون ان يستثير ثورة جديدة من شأنها ان تدفع البروليتاريا من جديد الى مقدمة المسرح ؛ وكان «الجبل» واثقاً بانه سيُجلس في الانتخابات الجديدة في عام ١٨٥٢ ، بواسطة الحق الانتخابي العام ، السيد ليدرو-رولان في كرسي الرئاسة ويضمن اكثرية «جبلية» في الجمعية . اما حزب النظام الذي اقنعته الانتخابات الجديدة وترشيح سو ومزاج «الجبل» والبرجوازية الصغيرة بان هؤلاء الاخيرين قرروا لزوم جانب الهدوء والسكينة في جميع الظروف ، فقد رد على الانتصارين الانتخابيين **بقانون انتخابي** الغى الحق الانتخابي العام .

ولقد كانت الحكومة على درجة من الاحتراس بحيث انها لم تأخذ مشروع القانون هذا على مسؤوليتها . فقد قامت بتنازل مزعوم في صالح الاغلبية بتخويلها امر دراسة هذا المشروع الى رؤساء الاغلبية ، البورجراف السبعة عشر (٨٠) . وعليه ، ليست الحكومة هي التي اقترحت على الجمعية الوطنية بل اغلبية الجمعية هي التي اقترحت على نفسها بنفسها الغاء الحق الانتخابي العام .

في ٨ ايار احيل مشروع القانون الى المجلس . فهبت الصحافة الاشتراكية-الديموقراطية كلها ، كرجل واحد ، تقنع الشعب بان يسلك سلوكاً لائقاً ، ويحافظ على calme majestueux * ، ويبقى لامبالياً واثقاً بممثليه . وكان كل مقال من هذه الجرائد اعترافاً بان الثورة تقضى قبل كل شيء على ما يسمى بالصحافة الثورية ، وان المقصود الآن بالتالي هو الحفاظ على نفسها بنفسها . ان الصحافة الثورية المزعومة قد باحت بسرها . ووقعت بنفسها على نفسها حكم الموت .

في ٢١ ايار طرح «الجبل» مسألة المناقشة المسبقة ، وطالب برفض مشروع القانون كله لانه يخالف الدستور . فرد حزب النظام على هذا بان الدستور سوف ينتهك عند الاقتضاء

---

* الهدوء المهيب . **الناشر** .

وانه لا داعي الآن الى انتهاكه لانه يمكن تفسير الدستور باي صورة كانت ، وان الاغلبية وحدها صالحة للبت فيما اذا كان هذا التفسير او ذاك صحيحاً . وقابل «الجبل» هجمات تيير ومونتالامبير الوحشية الجامحة بانسانية مثقفة وحسنة التهذيب . وقد استند الى تربة الحق ؛ فدله حزب النظام على التربة التي ينبت عليها الحق ، دله على الملكية البرجوازية . فأخذ «الجبل» يتضرع : هل يريدون ، يا ترى ، ان يستثيروا الثورة مهما كلف الامر ؟ فرد حزب النظام : انها لن تأخذنا على حين غرة .

في ٢٢ ايار ، وضع حد لمناقشة المسألة مسبقاً باغلبية ٤٦٢ صوتاً ضد ٢٢٧ . ان نفس اولئك الناس الذين برهنوا بفائق المهابة وبفائق الاسهاب ان الجمعية الوطنية وكل نائب بمفرده سيُحرمون من صلاحياتهم ما ان يحرموا من الحقوق الشعب الذي منحهم هذه الصلاحيات ، يواصلون الجلوس بهدوء في مقاعدهم ، وعوضاً عن ان يتحركوا بانفسهم ، شرعوا يعرضون فجأة على البلد ان يتحرك ، بواسطة العرائض على وجه الضبط ؛ وقد بقوا جامدين بلا حركة حتى عندما مر القانون نفسه في ٣١ ايار بصورة باهرة . لقد حاولوا ان يثأروا لانفسهم من الاحتجاج الذي سجلوا فيه عدم اشتراكهم في انتهاك الدستور ، ولكن هذا الاحتجاج لم يدلوا به هو ايضاً على المكشوف ، بل دسوه سراً في جيب الرئيس .

ان الجيش المؤلف من مائة وخمسين الف رجل في باريس ، وتأجيل الحل النهائى الى ما لا نهاية له ، ودعوات الصحافة الى التزام جانب الهدوء ، وتخاذل «الجبل» والنواب المنتخبين حديثاً ، وهدوء البرجوازية الصغيرة المهيب ، ولا سيما النهوض التجاري والصناعي ، كل هذا كان يعرقل كل محاولة ثورية من جانب البروليتاريا .

ادى الحق الانتخابي العام رسالته . فقد مرت اغلبية الشعب بمدرسته التعليمية التي لا يمكنه ان يقوم بدورها الا في العهد الثوري . وكان لا بد ان تقضي عليه اما الثورة واما الرجعية .

وقد اظهر «الجبل» المزيد من الهمة والعزيمة عندما وقع الحادث التالي بعد فترة وجيزة . فمن على منبر الجمعية نعت وزير الحربية دوبول ثورة شباط بالكارثة المشؤومة . ولم يعط الرئيس دوبان الكلمة لخطباء «الجبل» الذين اعربوا ، مثلما هو حالهم دائماً ، عن غضبهم الاخلاقي بضجة قوية . فاقترح جيراردان على «الجبل» ان يغادر القاعة على الفور بكامل قوامه . والنتيجة : بقي «الجبل» في مكانه ، بينما رمي بجيراردان الى خارجها بوصفه غير جدير بالاحترام .

كان قانون الانتخاب بحاجة الى اضافة اخرى ، الى **قانون** جديد **للصحافة** . وهذا الاخير ما لبث ان ظهر . ان مشروع قانون الحكومة ، الذى جعلته تعديلات حزب النظام في كثير من بنوده اشد صرامة ، قد زاد الضمانات المالية ، ونص على استيفاء رسوم ختم خاصة عن الروايات التي تطبع بشكل حلقات متسلسلة (رداً على انتخاب اوجين سو) ، وفرض ضريبة على جميع المؤلفات الصادرة بطبعات اسبوعية وشهرية في حدود عدد معين من الملازم ، وأقر ، اخيراً ، انه يجب ان تكون كل مقالة في جريدة مرفقة بتوقيع كاتبها . ان الاحكام المتعلقة بالضمانات المالية قد قتلت ما يسمى بالصحافة الثورية ؛ ورأى الشعب في هلاكها عقاباً على الغاء الحق الانتخابي العام . ولكن القانون الجديد لم يقتصر ، لا بميوله ولا بفعله ، على هذا القسم من الصحافة . فطالما كانت الصحافة اليومية مغفلة ، فقد كانت لسان حال رأي عام واسع وغير معين ؛ كانت السلطة الثالثة في الدولة . وكان التوقيع على كل مقالة يحول الجريدة الى مجرد مجموعة من مؤلفات ادبية لاشخاص متفاوتي الشهرة . وكانت كل مقالة تنحط الى مستوى اعلان صحفي . وحتى الآن ، كانت الجرائد موضع تداول بوصفها نقوداً ورقية للرأي العام ؛ اما الآن ، فقد تحولت الى كمبيالات فردية مشكوك فيها الى هذا الحد او ذاك ، وتتوقف درجة جودتها ورواجها ، لا على سمعة صاحب الكمبيالة وحسب ، بل ايضاً على سمعة مجيرها . واخذت صحافة حزب النظام تحرض ، لا من اجل الغاء الحق الانتخابي العام وحسب ، بل ايضاً من اجل اتخاذ اقصى الاجراءات

ضد الصحافة «الرديئة» . ولكن حتى الصحافة «الجيدة» باغفالها المشؤوم للغاية لم تكن تروق لحزب النظام ولا سيما لبعض ممثليه من الاقاليم . كان حزب النظام يرغب في التعامل مع الكاتب المستأجَر فقط ، كان يريد ان يعرف اسم الكاتب ومكان اقامته واوصافه . وعبثاً ذرفت الصحافة «الجيدة» الدموع على نكران الجميل الذي يجازون به خدماتها . فقد مر القانون ، ونزلت ضربة مطلب توقيع المقالات عليها بالذات في المقام الاول . وكانت اسماء الكتاب السياسيين الجمهوريين مشهورة جداً ، ولكن الشركات المبجلة «Journal des Débats» «Assemblée National» (٨١) ، و «Constitutionnel» (٨٢) ، والخ ، والخ ، وجدت نفسها ، رغم كل حكمتها السياسية التي تحظى بواسع الدعاية ، فى وضع سخيف للغاية عندما ظهرت كل هذه الرفقة السرية فجأة بمظهر penny-a-liners * مأجورين ومحنكين من طراز غرانيه دي كاسانياك ، يدافعون عن كل شيء لقاء الدفع نقداً ، او بمظهر مزق قديمة من طراز كابفيغ يعتبرون انفسهم من رجالات الدولة ، او بمظهر كساري جوز مغناجين من طراز السيد ليموان من «Débats» .

وعند مناقشة قانون الصحافة ، كان «الجبل» قد بلغ درجة من الانحطاط المعنوي بحيث كان لا بد له ان يكتفي بالتصفيق للخطب الباهرة التي كان يلقيها احد مشاهير انصار لويس فيليب القدامى ، السيد فكتور هوغو .

ومنذ اقرار قانون الانتخاب وقانون الصحافة ، خرج الحزب الثوري والديموقراطي من المسرح الرسمي . وبعد نهاية الدورة بفترة قصيرة ، وقبل التفرق كل الى بيته ، اصدرت كتلتا «الجبل» – الديموقراطيون الاشتراكيون والاشتراكيون الديموقراطيون – بيانين ، testimonia paupertatis ** اثنتين ، أثبتتا فيهما انه اذا كان النجاح والقوة لم يكونا يوماً الى

---

* الكاتب البنسي : كاتب يحرر في الصحف لقاء بنس واحد لكل سطر . كاتب مستأجَر . **الناشر** .

** شهادة فقر حال . **الناشر** .

جانبهما ، فقد وقفتا دائماً بالمقابل الى جانب الحق السرمدي وجميع الحقائق السرمدية على اختلافها .

لنعد الآن الى حزب النظام . كتبت مجلة «Neue Rheinische Zeitung» («الجريدة الرينانية الجديدة») في العدد ٣ ، الصفحة ١٦ : «ضد مطامع الاورليانيين والشرعيين المتحدين في العودة الى العرش ، يدافع بونابرت عن الاساس الحقوقي لسلطته الفعلية ، اي عن الجمهورية ؛ وضد مطامع بونابرت بالعودة الى العرش ، يدافع حزب النظام عن الاساس الحقوقي لسيادته المشتركة اي عن الجمهورية ؛ الشرعيون ضد الاورليانيين ، والاورليانيون ضد الشرعيين يدافعون عن status quo اي عن الجمهورية . وجميع كتل حزب النظام هذه التي لكل منها in petto ملكها الخاص وعودتها الخاصة الى العرش ، تعارض كل منها مطامع منافسيها الاغتصابية والتمردية بسيادة البرجوازية العامة ، المشتركة ، بالشكل الذي تشل فيه جميع ادعاءاتهم المختلفة بعضها بعضا وتحفظ بعضها بعضاً ، اي **بالجمهورية** . . بل انه لم يخطر في بال تيير اي حقيقة انطوت عليها كلماته : «نحن الملكيين حصن الجمهورية الدستورية الحقيقي»» * .

هذه الكوميديا من républicains malgré eux ** ، هذا الكره status quo وهذا التوطيد الدائم له ؛ وهذه المصادمات الدائمة بين بونابرت والجمعية الوطنية ؛ وهذا الخطر الذي يتجدد باستمرار ويتهدد حزب النظام بالانشقاق الى اجزائه المكونة ، وهذا التلاحم الجديد الدائم بين كتله ؛ ومحاولات كل منها لتحويل كل انتصار على العدو المشترك الى هزيمة لحلفائها الموقتين ، والحسد المتبادل ، والمكائد ، والملاحقة ، والسيوف المشهورة بلا كلل ، وبالنتيجة baiser Lamourette (قبلة لاموريت) (٨٣) دائماً – كل هذه الكوميديا القبيحة من الاخطاء لم

---

* راجع هذا الكتاب ، ص ١١٣–١١٤ . **الناشر** .

** من الجمهوريين رغم انوفهم (تلميح الى كوميديا موليير : «الطبيب رغم انفه» . **الناشر** .

تتطور قط بصورة كلاسيكية بالقدر الذي تطورت به في سياق الاشهر الستة الاخيرة .

ومع ذلك ، اعتبر حزب النظام قانون الانتخاب انتصاراً على بونابرت . فحين احالت حكومة بونابرت الى لجنة السبعة عشر امر صياغة مشروع قانونها والمسؤولية عنها ، ألم تتنازل بالتالي ، يا ترى ، عن السلطة ؟ اولم يتقوم السند الرئيسي لبونابرت ضد الجمعية في كونه منتخب ستة ملايين ؟ – وكان بونابرت ينظر من جهته الى قانون الانتخاب كتنازل في صالح الجمعية ، تنازل اشترى به التناسق بين السلطة التنفيذيـــة والسلطة التشريعية . وعلى سبيل المكافأة ، طلب المغامـــر السافل زيادة راتبه الى ثلاثة ملايين فرنك . فهل كان في مقدور الجمعية الوطنية ان تدخل في نزاع مع السلطة التنفيذية في وقت اعلنت فيه هذه الجمعية اغلبية الشعب الفرنسي الساحقة خارج القانون ؟ تملكها الغضب ؛ وقد خيل انها عزمت اتخاذ اقصى الاجراءات ؛ رفضت لجنتها الاقتراح ؛ واخذت الصحافة البونابرتية بدورها وضعة رهيبة ، مشيرة الى الشعب المنهوب ، المحروم من حقه الانتخابي . وجرت كثرة من المحاولات الصاخبة للتفاهم ؛ وفي آخر المطاف ، تنازلت الجمعية في الواقع ، ولكنها انتقمت في الوقت نفسه من حيث المبدأ . فعوضاً عن زيادة الراتب بصورة مبدئية دائمة الى ثلاثة ملايين في السنة ، صوّتت بالموافقة على منح بونابرت علاوة اضافية مقطوعة فقط قدرها ٢١٦٠٠٠٠ فرنك . ولم تكتف الجمعية بذلك ؛ بل انها لم تقم بهذا التنازل الا عندما أيدها شانغارنيه ، جنرال حزب النظام ، والحامي المتطفل لبونابرت . وهكذا ، تم التصويت على منح هذين المليونين ، لا اكراماً لبونابرت ، بل اكراماً لشانغارنيه .

وهذه الصدقة المرمية de mauvaise grâce * انما قبلها بونابرت بروح الواهب تماماً . فقد استأنفت الصحافة البونابرتية حملاتها على الجمعية الوطنية ؛ وعندما قُدم اثناء مناقشة قانون

---

* عن غير رغبة . **الناشر** .

الصحافة تعديل بصدد التواقيع موجه في المقام الاول ضد الجرائد من المرتبة الثانية ، التي تمثل مصالح بونابرت الخاصة ، حملت الصحيفة البونابرتية الرئيسية «Pouvoir» على الجمعية الوطنية بضراوة لا كابح لها . فاضطر الوزراء الى التبرؤ من هذه الجريدة امام الجمعية الوطنية ؛ واحيل المحرر المسؤول في «Pouvoir» الى المحاكمة امام الجمعية الوطنية وحكم عليه بالحد الاقصى من الغرامة النقدية وقدره ٥٠٠٠ فرنك . وفي اليوم التالي ، نشرت «Pouvoir» مقالة اشد وقاحة ضد الجمعية ؛ وعلى سبيل اخذ الثأر ، أقامت الحكومة دعاوى جزائية على بضع جرائد شرعية لمخالفتها الدستور .

واخيراً ، طرحت مسألة تأجيل جلسات المجلس . وكان بونابرت بحاجة الى هذا التأجيل لكي يتصرف بدون اي عائق من جانب الجمعية . وكان حزب النظام بحاجة اليه جزئياً لاجل مؤامراته الكتلوية ، وجزئياً بسبب مصالح مختلف النواب الشخصية . وكان الطرفان بحاجة اليه لاجل توطيد وتوسيع انتصارات الرجعية في الاقاليم . ولهذا ارجأت الجمعية جلساتها من ١١ آب الى ١١ تشرين الثاني . ولكن لما كان بونابرت لم يخف البتة انه يسعى الى التخلص من رقابة الجمعية الوطنية الثقيلة الوطأة ، فقد اضفت الجمعية على تصويتها بالثقة طابع عدم الثقة بالرئيس . فلم يدخل اي بونابرتي في اللجنة الدائمة المؤلفة من ثمانية وعشرين شخصاً ، والتي ظلت تحرس فضائل الجمهورية اثناء العطلة (البرلمانية) . وعوضاً عن البونابرتيين ، انتخب حتى بضعة جمهوريين من «Siècle» و «National» لاجل تقديم البرهان للرئيس على مناصرة الاغلبية للجمهورية الدستورية .

قبل تأجيل جلسات المجلس بوقت قليل ، ولا سيما فور تأجيلها ، خيل ان كتلتي حزب النظام الكبيرتين – الاورليانيين والشرعيين – مستعدتان للتصالح على اساس اندماج العائلتين الملكيتين اللتين كانت هاتان الكتلتان تناضلان تحت راياتهما . فقد حفلت الجرائد بمشاريع للمصالحة كان يتناولها البحث عند سرير لويس فيليب المريض في سانت ليوناردس ،

ولكن وفاة لويس فيليب فجأة بسطّت الوضع . فقد كان لويس فيليب مغتصباً ، وكان هنري الخامس ضحيته ؛ اما كونت باريس ، فقد كان الوريث الشرعي لهنري الخامس ، لعدم وجود اولاد عند هذا الاخير . وقد زالت الآن كل ذريعة لاجل الاعتراض على دمج مصالح الاسرتين . ولكن كتلتي البرجوازية فهمتا الآن على وجه الضبط ، في آخر المطاف ، ان ما يفرق بينهما ليس التعلق العاطفي بهذه العائلة الملكية او تلك ، وان الامر بالعكس ، وهو ان مصالحهما الطبقية المختلفة هي التي فرقت بين الاسرتين . ان الشرعيين الذين مضوا يقدمون آيات الاحترام لهنري الخامس في فيسبادن ، قد تلقوا هناك ، مثلهم مثل منافسيهم الاورليانيين في سانت ليوناردس ، نبأ وفاة لويس فيليب ، فشكلوا على الفور وزارة (٨٤) in partibus infidelium * دخل فيها اساساً اعضاء لجنة حراس فضائل الجمهورية ، المذكورة آنفاً ، ولم تتباطأ ، عند حدوث نزاع في الحزب ، عن اصدار بيان صريح للغاية بالحق بنعمة الله . وقد هلل الاورليانيون لمناسبة الفضيحة المشينة التي استثارها هذا البيان (٨٥) في الصحافة ، ولم يخفوا البتة عداءهم السافر للشرعيين .

اثناء عطلة الجمعية الوطنية ، افتتحت الجمعيات التمثيلية في المحافظات جلساتها . وايدت اغلبيتها اعادة النظر في الدستور ، المحدودة بتحفظات متفاوتة الشأن ، اي انها ايدت عودة الملكية دون ان تعطيها تعريفاً أدق ، وأيدت «**حل المسألة**» ، مدركة مع ذلك انها غير صالحة اطلاقاً ومغرقة في الجبانة حتى تجد هذا الحل . فهرعت الكتلة البونابرتية الى تفسير هذه الرغبة في اعادة النظر على انها رغبة في تمديد صلاحيات بونابرت الرئاسية .

لم يكن بوسع الطبقة السائدة في اي حال من الاحوال ان تجيز الحل الدستوري الشرعي – اي استقالة بونابرت في ايار ١٨٥٢ ، وانتخاب رئيس جديد في الوقت نفسه من قبل جميع

---

* حرفياً : في بلاد الكفار ، اي ما وراء حدود البلد ، في المهجر . **الناشر** .

ناخبي البلد ، واعادة النظر في الدستور من قبل مجلس خاص ، منتخب لهذا الغرض ، في خلال الاشهر الاولى من الرئاسة الجديدة . فقد كان من شأن يوم انتخاب الرئيس الجديد ان يغدو يوم لقاء بين جميع الاحزاب المتعادية : الشرعيين ، الاورليانيين ، الجمهوريين البرجوازيين ، الثوريين . وبالنتيجة كان لا بد ان تقع حتماً مصادمات عنيفة بين مختلف الكتل . ولو افلح حتى حزب النظام في ان يتحد حول مرشح حيادي ما يقف بمعزل عن العائلتين الملكيتين ، لهب بونابرت ضده . فقد كان حزب النظام مكرهاً ، في نضاله ضد الشعب ، على زيادة قوة السلطة التنفيذية باستمرار . وكل تقوية للسلطة التنفيذية تقوّي حاملها ، بونابرت . ولهذا ، كانت كل خطوة يتخذها حزب النظام لاجل تقوية بأسه العام تقوّي الوسائل القتالية لدى بونابرت مع ادعاءاته الاسرية ، وتزيد حظه في الحيلولة بالقوة في اللحظة الحاسمة دون الحل الدستوري . وآنذاك لن يتردد بونابرت في نضاله ضد حزب النظام عن انتهاك احد اسس الدستور مثلما لم يتردد حزب النظام في نضاله ضد الشعب عن انتهاك اساس آخر للدستور ، بالغائه الحق الانتخابي العام . وكان بوسعه ، حسب كل احتمال ، ان يستند حتى الى الحق الانتخابي العام ضد الجمعية . خلاصة القول ان الحل الدستوري يضع على كف عفريت كل status quo السياسي ؛ ولكن التشوش والفوضى والحرب الاهلية تتراءى للبرجوازي وراء تقلقل status quo . ويتراءى له ان جميع مشترياته ومبيعاته ، وكمبيالاته ، وزواجاته ، وعقوده عند كاتب العدل ، ورهوناته العقارية ، وريعه العقاري ، وايجار بيوته ، وارباحه ، وجميع عقوده ومصادر دخله ستوضع على كف عفريت منذ الاحد الاول من شهر ايار ١٨٥٢ ، — ولكنه لا يستطيع تعريض نفسه لمثل هذا الخطر . فوراء تقلقل status quo السياسي ، يكمن خطر افلاس المجتمع البرجوازي كله . ان الحل الوحيد الممكن بالنسبة للبرجوازية ، انما هو ارجاء الحل . فليس في وسع البرجوازية ان تنقذ الجمهورية الدستورية الا بانتهاك الدستور ، بتمديد سلطة الرئيس . وهذه هي بالذات آخر

كلمة لصحافة حزب النظام بعد جميع المناقشات الجديـــة والطويلة بصدد «حلول المسألة» ، التي عكفت عليها عند انتهاء دورة المجالس العامة . وعليه يرى حزب النظام الجبار نفسه مضطراً ، لما فيه خجله ، الى ان يأخذ جدياً بالحسبان شخصية بونابرت المزعوم المضحكة ، الخسيسة ، المكروهة منه .

وهذه الشخصية القذرة اخطأت بدورها فيما يتعلق بالاسباب الحقيقية التي جعلت دور الرجل الضروري يعود اليها اكثـــر فاكثر . فبينما كان حزبه على ما يكفي من الفطنة والذكاء لكي ينسب تعاظم شأن بونابرت الى الوضع الناشئ ، كان بونابرت نفسه يؤمن بانه مدين بذلك فقط لتأثير اسمه السحـــري ولمحاكاته نابليون بلا كلل . وكانت همته تتزايد يوماً بعد يوم . فقد رد على الحج الى فيسبادن وسانت ليوناردس بجولاته في شتى ارجاء فرنسا . وكان البونابرتيون قلما يعلقون الآمال على سحر شخصه الى حد انهم كانوا يرسلون وراءه في كل مكان المصفقين ، اعضاء جمعية العاشر من كانون الاول (ديسمبر) (٨٦) ، هذه المنظمة لحثالة البروليتاريا الباريسية ، مالئين بهم قطارات السكك الحديدية وعربات الخيول . وكانوا يضعون على لسان دميتهم خطابات مختلفة كانت ، حسب الاستقبال الذي يلقاه الرئيس في هذه المدينة او تلك ، تعني الوداعة الجمهورية تارة والثبات والمثابرة طوراً شعاراً لسياسة الرئيس . ورغم جميع المناورات ، كانت هذه الرحلات تشبه المواكب المظفرة اقل ما تشبه .

وبما ان بونابرت كان على يقين من انه افلح على هذا النحو في تحميس الشعب ، فقد عكف على التحريض في صفوف الجيش . فنظم في سهل ساتوري ، قرب فرساي ، استعراضات كبيرة للقوات المسلحة حاول فيها ان يرشو الجنود بالمقانق المحشوة بالثوم والشمبانيا ولفافات السيجار . لقد كان نابليون الحقيقي يعرف كيف يشجع الجنود المنهوكين في خضم اعباء حملاتـــه الاغتصابية بمظاهر مفاجئة من الدالة الابوية ؛ اما نابليون المزعوم ، فقد كان يتصور ان القوات المسلحة قد شكرته

بهتافاتها «Vive Napoléon! Vive le saucisson!» * اي «عاشت المقانق (Wurst) ، عاش البهلول (Hanswurst) !» .

وقد ادت هذه الاستعراضات الى كشف التنافر المكتوم زمناً طويلا بين بونابرت ووزير الحربية دوبول من جهـــة ، وشانغارنيه من جهة اخرى . وفي شخص شانغارنيه ، وجد حزب النظام رجله الحيادي فعلاً الذي لم يكن من الممكن حتى ان يتناول الكلام ادعاءاته الاسرية . وقد اعده خليفة لبونابرت . وفضلاً عن ذلك ، اصبح شانغارنيه ، بفضل سلوكه في ٢٩ كانون الاول و١٣ حزيران ١٨٤٩ ، قائداً عسكرياً كبيراً لحزب النظام ، اسكندراً ثانياً ، يقطع بتدخله الفظ ، كما يظـــن البرجوازي الوجل ، عقدة الثورة الغوردية (٨٧) . اما بالفعل ، فهو شخص حقير مثل بونابرت ، وقد جعل من نفسه قوة باسلوب رخيص للغاية ، وقدمته الجمعية الوطنية للاشراف على الرئيس . وهو نفسه تصنع – مثلاً ، في المناقشات بصدد راتب الرئيس – اداء دور حامي بونابرت ، واخذ يعامله ويعامل وزراءه بمزيد ومزيد من التعالي . وعندما كانوا يتوقعون انتفاضة لمناسبة قانون الانتخاب الجديد ، منع ضباطه من قبول اي امر كان من وزير الحربية او من الرئيس . وأسهمت الصحافة ، من جانبها ، في تعظيم شخصية شانغارنيه . ونظراً لعدم وجود شخصيات بارزة نوعاً في حزب النظام ، اقتضى الحال منح شخص واحد قوة لا وجود لها عند كل طبقته وتضخيمه بالتالي الى حد جعله نوعاً من عملاق . هكذا نشأت خرافة شانغارنيه – «**حصن المجتمع**» . ان الشعوذة الوقحة ، والكبرياء المصطنعة المبهمة ، اللتين تفضل شانغارنيه وحمل بهما العالم كله على كتفيه ، تشكلان نقيضاً مضحكاً للغاية للاحداث التي وقعت اثناء الاستعراض في ساتوري وبعده . فقد برهنت الاحداث بما لا يقبل الجدل انه تكفي شطة واحدة من قلم بونابرت ، هذه التفاهة اللامتناهية ، لانزال الوليد الخيالي للذعر البرجوازي ، العملاق شانغارنيه ، الى منزلة رجل

---

* «عاش نابليون ، عاشت المقانق !» **الناشر** .

وسط عادي ، ولتحويله ، هو البطل الذي ينقذ المجتمع ، الى جنرال متقاعد يعيش على المعاش .

لقد سبق لبونابرت ان انتقم ذات مرة من شانغارنيه باستفزازه وزيره للحربية على القيام بمصادمات انضباطية مع الحامي المزعج . فان الاستعراض الاخير في حقل ساتوري ادى ، في آخر المطاف ، الى انفجار العداوة القديمة . ولم يعرف غضب شانغارنيه الدستوري بعد ذاك اي حدود عندما سارت افواج الخيالة امام بونابرت مطلقة الهتافات المعادية للدستور «Vive l'empereur!» * . وتهرباً من المناقشات غير المستطابة بصدد هذه الهتافات في دورة المجلس العتيدة ، اقصى بونابرت وزير الحربية دوبول بتعيينه حاكماً على الجزائر . وعين مكانه جنرالاً عجوزاً من زمن الامبراطورية ، مأموناً تماماً ولا يقل عن شانغارنيه في شيء من حيث الخشونة . ولكن ، لكي لا يظهر عزل دوبول بمثابة تراجع امام شانغارنيه ، نقل بونابرت في الوقت نفسه الجنرال نيماير ، اليد اليمنى لمنقذ المجتمع العظيم ، من باريس الى نانت . لقد اذنب نيماير في كون المشاة قد مروا في الاستعراض الاخير امام وريث نابليون لازماً الصمت الجليدي . وتأثر شانغارنيه شخصياً بنقل نيماير ، فشرع يحتج ويهدد . ولكن عبثاً ! فبعد يومين من المفاوضات ، صدر المرسوم بنقل نيماير الى نانت في «Moniteur» ولم يبق لبطل النظام ما يفعله غير الخضوع للانضباط او تقديم الاستقالة .

ان نضال بونابرت ضد شانغارنيه هو تتمة لنضاله ضد حزب النظام . ولهذا ستفتتح الدورة الجديدة للجمعية الوطنية في ١١ تشرين الثاني بتكهنات منذرة بالسوء . ولكن هذا سيكون عاصفة في فنجان . وعلى العموم ستتكرر اللعبة القديمة . فان اغلبية حزب النظام ستضطر الى تمديد صلاحيات الرئيس ، رغم زعيق حراس المبادئ في مختلف كتله . وبونابرت ، الذي استكان بسبب قلة المال وحدها ، سيقبل بدوره تمديد السلطة هذا بوصفه تفويضاً بسيطاً من يد الجمعية الوطنية بالرغم من

---

* «عاش الامبراطور !» . **الناشر** .

جميع احتجاجاته السابقة . وعليه سيرجأ حل المسألة ، ويصان status quo ؛ وكل من كتلتي حزب النظام تضعف الاخرى ، وتسيء الى سمعتها ، وتجعل الاخرى مستحيلة ؛ وستتفاقم اعمال القمع ضد العدو المشترك ، ضد جماهير الامة ، وتنفد في آخر المطاف ، طالما لم تبلغ العلاقات الاقتصادية ذاتها من جديد درجة من التطور في آخر الامر تتطاير فيها في الهواء من الانفجار الجديد جميع هذه الاحزاب المتخاصمة وجمهوريتها الدستورية .

ولكنه ينبغي ان نضيف ، عزاء للبرجوازي ، ان كثيرين من صغار الرأسماليين قد حل بهم الخراب في البورصة بسبب الصراع بين بونابرت وحزب النظام ، وان رساميلهم قد انتقلت الى جيوب كبار ذئاب البورصة .

كتب باللغة الالمانية

كتبه ماركس في عام ١٨٥٠
صدر للمرة الاولى في مجلة «Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue» الاعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ـ٦ ، لعام ١٨٥٠
صدر في كراس على حدة بتحرير انجلس ومع مقدمة له في برلين عام ١٨٩٥

ملاحظات

١ ــ **المقدمة** . كتبها انجلس لاجل طبعة خاصة للمؤلف صدرت في برلين عام ١٨٩٥ . عند نشر المقدمة ، طلبت ادارة الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني بالحاح من انجلس ان يخفف لهجة المقدمة المفرطة في الثورية ، حسب رأي الادارة ، وان يصوغها باسلوب اكثر احتراساً . وقد وافق انجلس ، اضطراراً منه الى اخذ رأي الادارة بعين الاعتبار ، على حذف عدد من الجمل والاسطر في المسودة وعلى تعديل بعض الصيغ . ولم تنشر المقدمة بنصها الكامل الا في عام ١٩٣٠ في الاتحاد السوفييتي . ــ ص ٣

٢ ــ «Neue Rheinische Zeitung. Organ der Demokratie» («نوي رينيشه زيتونغ» . «الجريدة الرينانية الجديدة . لسان حال الديموقراطية») . صدرت يومياً في مدينة كولونيا بتحرير كارل ماركس ابتداء من اول حزيران (يونيو) ١٨٤٨ الى ١٩ ايار (مايو) ١٨٤٩ . ــ ص ٣

٣ ــ «Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue» («نوي رينيشه زيتونغ» . «الجريدة الرينانية الجديدة . مجلة سياسية اقتصادية») ــ مجلة أسسها ماركس وانجلس في كانون الاول (ديسمبر) ١٨٤٩ واصدراها حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥٠ . في هذه المجلة ، نشر «النضال الطبقي في فرنسا» بشكل مقالات . ــ ص ٥

٤ ــ في عام ١٨٩٥ ، نشر انجلس طبعة خاصة من مؤلف ماركس «النضال الطبقي في فرنسا» ، فأدخل في هذه الطبعة ، على سبيل

الفصول الثلاثة الاولى ، مقالات من سلسلة مقالات ماركس «من ١٨٤٨ الى ١٨٤٩» المنشورة في مجلة "Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue" الاعداد الاول والثاني والثالث (ويذكرها انجلس في الحالة المعنية) ، وعلى سبيل المقال او الفصل الرابع ادخل القسم الذي كتبه ماركس عن فرنسا من «العرض الدولي الثالث» الموضوع لاجل العدد ٥–٦ من هذه المجلة . وانجلس هو الذي وضع عنوان المقال الاخير . — ص ٦

٥ — في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ ، حل لويس بونابرت (وكان يشغل منصب الرئيس) الجمعية التشريعية ومجلس الدولة واعلن حالة الطوارئ في ٣٢ محافظة ، والخ . . وفي ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٥٢ ، اقر الدستور الجديد الذي حصر كامل السلطة في يد الرئيس ؛ وفي الثاني من كانون الاول ١٨٥٢ ، نودي بلويس بونابرت امبراطوراً على فرنسا باسم نابليون الثالث . — ص ٦

٦ — المقصود هنا الاعانات المالية الحكومية التي يسميها انجلس من باب السخر باسم عقار بيسمارك الواقع في ساكسنفالد (غاب ساكسونيا) بجوار هامبورغ والذي اهداه اياه غليوم الثاني . — ص ٧

٧ — المقصود هنا **الشرعيون** (Légitimistes) انصار سلالة بوربون (الليجيتيم) légitime («الشرعية») التي حكمت فرنسا حتى عام ١٧٩٢ ، وكذلك في عهد العودة (١٨١٤–١٨٣٠) ، **والاورليانيون** ، انصار سلالة او اسرة اورليان ، التي حكمت فرنسا منذ ثورة تموز (يوليو) ١٨٣٠ واطاحت بها ثورة ١٨٤٨ . — ص ١٢

٨ — في عهد نابليون الثالث ، اشتركت فرنسا في حرب القرم ضد روسيا (١٨٥٤–١٨٥٥) ، وشنت الحرب على النمسا من اجل ايطاليا (١٨٥٩) ، واشتركت مع بريطانيا في الحروب ضد الصين (١٨٥٦–١٨٥٨ ، ١٨٦٠) ، وبدأت تحتل الهند الصينية ، وارسلت حملة الى سوريا ولبنان (١٨٦٠–١٨٦١) وحملة الى المكسيك (١٨٦٢–١٨٦٧) ، واخيراً شنت الحرب على بروسيا في ١٨٧٠–١٨٧١ . — ص ١٢

٩ ـ **الحلف الالماني** ـ كان يضم ٣٩ دويلة المانية . وقد انشئ في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ . لعبت النمسا الدور الرئيسي في الحلف . ان انشاء الحلف الالماني لم يؤد الى توحيد المانيا ، بل وطد على العكس تجزؤ المانيا السياسي والاقتصادي لحفاظه على كيان ووجود العشرات والعشرات من الدويلات الالمانية المستقلة . **في عام ١٨٦٦** ، انشأت بروسيا تحت زعامتها ، بعد انتصارها في الحرب النمساوية البروسية ، الحلف الالماني الشمالي من الدويلات الواقعة شمالي نهر الماين . ـ ص ١٣

١٠ ـ بنتيجة الانتصار على فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية (١٨٧٠ـ١٨٧١) ، ادخلت في الحلف الالمائي الشمالي الدويلات الالمانية الجنوبية الاربع التي كانت باقية خارجه ، وعلى هذا انشئت الامبراطورية الالمانية التي استثنيت منها النمسا ، ومن هنا اسم «الامبراطورية الالمانية الصغرى» .

كانت هزيمة نابليون الثالث حافزاً للثورة التي نشبت في فرنسا واطاحت بلويس بونابرت واقامت الجمهورية . ـ ص ١٣

١١ ـ **كومونة باريس** ـ حكومة ثورية للطبقة العاملة ، دامت من ١٨ آذار (مارس) الى ٢٨ ايار (مايو) ١٨٧١ . وبالمعنى الواسع يطلقون كذلك اسم كومونة باريس على الثورة البروليتارية في ١٨ آذار ١٨٧١ وعلى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا التي اعقبتها . ـ ص ١٣

١٢ ـ **الحرس الوطني** ـ قوات متطوعة مدنية مسلحة ذات قيادة منتخبة ، انشئت في فرنسا في عام ١٧٨٩ . ودامت بانقطاعات حتى عام ١٨٧١ . في شباط (فبراير) ١٨٧١ ، تشكلت اللجنة المركزية للحرس الوطني التي ترأست انتفاضة البروليتاريا في ١٨ آذار (مارس) ١٨٧١ . بعد قمع كومونة باريس حل الحرس الوطني . ـ ص ١٣

١٣ ـ بعد الهزيمة في الحرب الفرنسية البروسية (١٨٧٠ـ١٨٧١) ، دفعت فرنسا لالمانيا غرامة حربية قدرها ٥ مليارات فرنك . ـ ص ١٤

١٤ ـ **القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين** استن في المانيا في عام ١٨٧٨ . بموجب هذا القانون ، منعت جميع منظمات الحزب الاشتراكي-الديموقراطي ، ومنظمات العمال الجماهيرية ، والصحافة

العماليـــة ، وصودرت المطبوعات الاشتراكيـــة ، وتعرض الاشتراكيون-الديموقراطيون لاعمال القمع والتنكيل . وفي عام ١٨٩٠ الغي هذا القانون تحت ضغط الحركة العماليـة . — ص ١٥

١٥ — هذه الجملة مستقاة من مقدمة برنامج حزب العمال الفرنسي التي كتبها ماركس . اقر الحزب برنامجه هذا فى مؤتمره في الهافر عام ١٨٨٠ . — ص ١٦

١٦ — في ٤ ايلول (سبتمبر) ١٨٧٠ ، اطيح بحكومة لويس بونابرت واعلنت الجمهورية في فرنسا بفضل نضال الجماهير الشعبيـــة الثوري . وفي ٣١ تشريـــن الاول (اكتوبر) ، قام البلانكيون بمحاولة استثارة انتفاضة ضد الحكومة البرجوازية ، ولكـــن المحاولة اخفقت . — ص ٢٢

١٧ — **معركة واغرام** (١٨٠٩) **ومعركة واترلو** (١٨١٥) — معركتـــان كبيرتان جداً في الحروب التي خاضتها فرنسا في عهد نابليون الاول . — ص ٢٢

١٨ — في ٥ كانون الاول (ديسمبـــر) ١٨٩٤ ، احيل الى الريخستاغ (البرلمان) الالماني مشروع قانون جديد ضد الاشتراكيين ؛ فكان نصيبه الرفض في ١١ ايار (مايو) ١٨٩٥ . — ص ٢٨

١٩ — المقصود هنا الثورة البرجوازية التي نشبت في فرنسا في تموز (يوليو) ١٨٣٠ والتي ادت الى الاطاحة بسلالة بوربون ، والى ارتقاء سلالة اورليان سدة الحكم . — ص ٣٠

٢٠ — صعد الدوق اورليان على العرش الفرنسي باسم لويس فيليب . — ص ٣٠

٢١ — في ٥ و٦ حزيران (يونيو) ١٨٣٢ ، نشبت انتفاضة في باريس اعدها الجمهوريون اليساريون . وقد بنى العمال الذين اشتركوا فيها جملة من المتاريس ودافعوا عن انفسهم ببالغ الشجاعة والصلابة .

وانتفاضة العمال في مدينة ليون في نيسان (ابريل) ١٨٣٤ هي من عداد اولى النضالات الجماهيرية التي قامت بها البروليتاريا الفرنسية . قمعت الانتفاضة بوحشية .

اما الانتفاضة التي نشبت في باريس في ١٢ ايار (مايـو) ١٨٣٩ والتي لعب العمال الثوريون دوراً رئيسياً فيها ، فقد اعدتها الجمعية الجمهورية الاشتراكية السرية بقيادة بلانكي . وقد حطمتها القوات المسلحة والحرس الوطني . ـ ص ٣٠

٢٢ ـ **روبير ماكير** ـ نموذج لرجل الاعمال المكار الحاذق خلقه الممثل الفرنسي الشهير فريديريك ليمتر وخلده الرسام اونوري دوميه في رسومه الكاريكاتورية . كانت شخصية روبير ماكير بمثابة هجاء لاذع لسيادة الاريستقراطية المالية في عهد ملكية تموز (يوليو) . ـ ص ٣٣

٢٣ ـ **الحلف المقدس** ـ اتحاد رجعي لملوك اوروبا ، أسسته في سنة ١٨١٥ روسيا القيصرية والنمسا وبروسيا لقمع الحركات الثورية في مختلف البلدان ولصيانة الانظمة الاقطاعية الملكية فيها . ـ ص ٣٤

٢٤ ـ **زوندربوند** ـ حلف منفرد للاقضية السويسرية الكاثوليكية السبعة المتخلفة اقتصادياً ، عقد عام ١٨٤٣ بغية مقاومة التحويلات البرجوازية التقدمية في سويسرا . كان قرار السيم السويسري في تموز (يوليو) ١٨٤٧ بحل زوندربوند ذريعة تذرع بهـا زوندربوند لشن العمليات الحربية ضد الاقضية الاخرى . في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٧ ، هزمت قوات الحكومة الاتحادية جيش زوندربوند . في زمن حرب زوندربوند ، قامت الدولتان الاوروبيتان الغربيتان الرجعيتان ، اللتان دخلتا قبل ذاك في الحلف المقدس ـ اي النمسا وبروسيا ـ بمحاولـة للتدخل في الشؤون السويسرية في مصلحة زوندربوند . وقد وقف غيزو عملياً موقف تأييد لهاتين الدولتين ، بأخذه جانب الدفاع عن زوندربوند . ـ ص ٣٤

٢٥ ـ **«Le National»** (« الناسيونال ») ـ « الجريدة الوطنيـة » ـ جريدة يومية فرنسية صدرت في باريس من ١٨٣٠ الى ١٨٥١ . لسان حال الجمهوريين البرجوازيين المعتدلين . ـ ص ٣٦

٢٦ ـ **المعارضة الملكية الاسرية** ـ معارضة كتلة من النواب في مجلس النواب الفرنسي في عهد ملكية تموز (يوليو) ؛ اعربت عن مصالح الاوساط الليبيرالية من البرجوازية الصناعية والتجارية . طالب

ممثلو المعارضة الاسريـــة باجراء اصلاح انتخابي معتدل ، لاعتبارهـــم اياه وسيلـــة للاحتفـــاظ بالسلطـــة لاسرة اورليان ولدرء نشوب الثورة . ــ ص ٣٦

٢٧ ــ **«La Gazette de France»** («لا غازيت دى فرانس» ــ «جريدة فرنسا») ــ جريدة يومية صدرت في باريس ابتداء من ١٦٣١ . وفي منتصف القرن التاسع عشر اصبحت لسان حال الشرعيين ، انصار عودة سلالة بوربون . ــ ص ٣٨

٢٨ ــ في الايام الاولى من وجود الجمهورية الفرنسية ، برزت مسألـة اختيار راية الدولة . طالب عمال باريس باعلان الراية الحمراء راية الدولة ؛ والح ممثلو البرجوازية على الراية المثلثة الالوان (الازرق والابيض والاحمر) التي كانت راية فرنسا في عهد الثورة البرجوازية عام ١٧٨٩ وفي عهد امبراطورية نابليون الاول . اضطر ممثلو العمال الى الموافقة على الراية المثلثة الالوان ، ولكنه ألصقت بعصاها عقدة حمراء . ــ ص ٤١

٢٩ ــ **«Le Moniteur universal»** («المونيتور اونيفرسال» ــ «البشير العام») جريدة يومية فرنسية ، لسان الحال الحكومي الرسمي ؛ صدرت من ١٧٨٩ الى ١٩٠١ . على صفحات «المونيتور» ، كانت تنشر بالضرورة الوثائق الحكومية والتقارير البرلمانية ، وكذلك التقارير عن جلسات لجنة اللوكسمبورغ . ــ ص ٤١

٣٠ ــ دامت الجمهورية الاولى في فرنســا من ١٧٩٢ الى ١٨٠٤ . ــ ص ٤٢

٣١ ــ **جاك البسيط** ــ Jacques le bonhomme ــ لقب ازدراء واحتقار كان يطلقه النبلاء على كل فلاح في فرنسا . ــ ص ٤٧

٣٢ ــ المبلغ الذي اعتمد في ١٨٢٥ للتعويض على الاريستقراطيين الذين صودرت املاكهم في عهد الثورة البرجوازية باواخر القرن الثامن عشر . ــ ص ٤٧

٣٣ ــ **لاتساروني** . كنية عناصر متفسخة طبقياً ، من حثالة البروليتاريا في ايطاليا . غير مرة استخدمت الاوساط الملكية الرجعيـــة اللاتساروني في النضال ضد الحركة الليبيرالية والديموقراطية . ــ ص ٤٨

٣٤ ــ القمصان الفضفاضة ، اي العمال . ــ ص ٤٩

٣٥ ــ بموجب «قانون الفقراء» الانجليزي الصادر في عام ١٨٣٤ ، اجيز شكل واحد فقط لمساعدة الفقراء هو اسكانهم فى بيوت العمل التي يسودها نظام سجون الاشغال الشاقة . كان العمال يقومون فيها بعمل غير منتج ، رتيب ، مرهق . ــ ص ٤٩

٣٦ ــ **اللجنة التنفيذية** ــ حكومة برجوازية في فرنسا ، انتخبتها الجمعية التأسيسية عوضاً عن الحكومة الموقتة . ــ ص ٥٤

٣٧ ــ جرى نضال الجماهير الشعبية الثوري في ١٥ ايار (مايو) ١٨٤٨ تحت شعار تعميق الثورة باطراد . اقتحم المتظاهرون قاعة جلسات الجمعية التأسيسية وطالبوا بتنفيذ الوعود بتوفير الخبز والعمل للعمال وبانشاء وزارة للعمل . وقاموا بمحاولة لحل الجمعية التأسيسية ولتأليف حكومة موقتة جديدة . ولكن الحرس الوطني والقوات المسلحة وصلت في الوقت المناسب وفرقت المتظاهرين واعتقلت زعماء العمال بلانكي وباربيس والبر وراسباي . ــ ص ٥٤

٣٨ ــ **«الجبل»** La Montagne ــ كتلة في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية ، اسميت على سبيل التشبيه باسم «جبل» ١٧٩٣ ــ ١٧٩٥ ، الذي كان تكتلاً ثورياً ديموقراطياً في Convention (الكونفانسيون) ابان الثورة البرجوازية الفرنسية باواخر القرن الثامن عشر . ــ ص ٦٠

٣٩ ــ **«La Réforme»** («لا ريفورم» ــ «الاصلاح») جريدة يومية فرنسية . لسان حال الجمهوريين الديموقراطيين البرجوازيين الصغار والاشتراكيين البرجوازيين الصغار . صدرت في باريس من ١٨٤٣ الى ١٨٥٠ . ــ ص ٦٠

٤٠ ــ **«Journal de Débats»** («جورنال دي ديبا» ــ «جريدة المناقشات») ــ جريدة برجوازية يومية فرنسية . تأسست في ١٧٨٩ . عربت عن آراء البرجوازية المعادية للثورة . ــ ص ٦٢

٤١ ــ **فنسان** ــ سجن في فرنسا . ــ ص ٦٥

٤٢ ـ **الانكشارية** ـ قوات نظامية من المشاة في الامبراطورية العثمانية . انشئت في القـــرن الرابـــع عشر . تميزت بخارق القساوة والوحشية . ـ ص ٦٦

٤٣ ـ **معاهدات فيينا** ـ معاهدات عقدت عام ١٨١٥ في فيينـــا بين الدول المشتركة في الحلف المقدس . عدلت معاهدات فيينا خريطة اوروبا بغية اعادة الملكيات الشرعية خلافاً لمصالح استقلال الشعوب واتحادها القومي . ـ ص ٦٧

٤٤ ـ **هومونكول** ـ كائن بشري مخلوق بصورة اصطناعيـــة . ـ ص ٧١

٤٥ ـ كان لويس بونابرت ابن اخي نابليون الاول . ـ ص ٧١

٤٦ ـ تقول التوراة ان شاوول ، اول ملك للمملكة اليهوديـــة ، قتل الآلاف من اعدائه في حربه ضد الفلسطينيين ، وان حامل سلاحه داود الذي كان شاوول يحميه قتل عشرات الآلاف . بعد وفاة شاوول ، اصبح داود ملك المملكة اليهودية . ـ ص ٧١

٤٧ ـ **الزنبق** ـ شعار ملكيـــة آل بوربـــون . البنفسج ـ شعـــار البونابرتيين . ـ ص ٧٣

٤٨ ـ **بقرار من مجلس الشيوخ** بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) ١٨٠٤ ، منح نابليون لقب امبراطور الفرنسيين الوراثي . ـ ص ٧٥

٤٩ ـ **اذنا ميداس** . ـ اذنا حمار كافأ بهما ابولون ، كمـــا تقول الاسطورة ، ميداس ، ملك فريجيا . ـ ص٧٦

٥٠ ـ **اورلندو (رولندو) الجياش** ـ بطل قصيدة بالاسم نفسه للشاعـــر الايطالي اريوستو (١٤٧٤ـ١٥٦٣) . ـ ص ٨٠

٥١ ـ **لجنة السلامة العامة** ـ الهيئة المركزية للحكومة الثوريـــة في الجمهورية الفرنسية . انشئت في نيسان (ابريل) ١٧٩٣ . لعبت دوراً خارق الاهمية في النضال ضد الثورة المضادة الداخليـــة والخارجية .

الكونفانسيون Convention ـ جمعية وطنية في فرنسا ابان الثورة البرجوازية الفرنسية باواخر القرن الثامن عشر ، حكمت

فرنسا من ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٧٩٢ الى ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٧٩٥ . ــ ص ٨٩

٥٢ ــ **العودة** Restauration ــ مرحلة عودة سلالة بوربون الى الحكم في فرنسا من ١٨١٤ الى ١٨٣٠ . ــ ص ٩١

٥٣ ــ من ٧ آذار (مارس) الى ٣ نيسان (ابريل) ١٨٤٩ ، جرت في بورجيه محاكمة المشتركين في احداث ١٥ ايار (مايو) ١٨٤٨ (راجع الملاحظة رقم ٣٧) . حكم على باربيس بالسجن مدى الحياة وعلى بلانكـــــي بالسجن مدة ١٠ سنوات وعلى البر وديفلوت وراسباي وغيرهم بالسجن مدداً مختلفة وبالنفي الى المستعمرات . ــ ص ٩٤

٥٤ ــ في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٤٨ قتل المتمردون عـــلى ابواب فونتنبلو الجنرال بريا آمر وحدة من القوات المسلحة ، اثناء قمعها انتفاضة بروليتاريا باريس . ومن جراء ذلك ، اعدم اثنان من المشتركين في الانتفاضة . ــ ص ٩٤

٥٥ ــ **اورفوس** ــ شاعر ومغن اسطوري في اليونان القديمة . ــ ص٩٦

٥٦ ــ **نيميزيس** ــ Némésis ــ في الميثولوجيا الاغريقية ، الهة الثار . ــ ص ٩٧

٧ ــ **جانوس** ــ Janus ــ اله روماني قديم كانوا يصورونه بوجهين موجهين في اتجاهين متعاكسين ؛ بالمعنى المجازي ــ شخص ذو وجهين ، منافق . ــ ص ٩٧

٥٨ ــ اجتمع قادة حزب «الجبل» في مساء الثاني عشر من حزيران (يونيو) ١٨٤٩ في قاعة هيئة تحرير جريدة اتباع فوريـــه اليوميـــــة «La Démocratie Pacifique» («الديموقراطيـــــة المسالمة») التي كانت تصدر في باريس من ١٨٤٣ الى ١٨٥١ وكان كونسيديران رئيس تحريرها . رفض المشتركـــون في الاجتماع اللجوء الى قوة السلاح وقرروا الاكتفاء بمظاهـــرة سلمية . ــ ص ١٠٢

٥٩ ــ **انتيه** ــ في الميثولوجيا الاغريقية ، بطل لا يقهر طالما يلامس امه ــ الارض التي تمنحه قوى جديدة . ــ ص ١٠٢

٦٠ ــ **شمشون** ــ بطل من التوراة تنسب اليه قوة جسدية خارقة الطبيعة . ــ ص ١٠٢

٦١ ــ في البيان المنشور في جريدة «Le Peuple» («الشعب») في ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٤٩ ، دعت «الرابطة الديموقراطية لاصدقاء الدستور» مواطني باريس الى الاشتراك في المظاهرة السلمية للاحتجاج على «الادعاءات الوقحة» التي تتقدم بها السلطة التنفيذية . ــ ص ١٠٢

٦٢ ــ يقصد ماركس لجنة البابا بيوس التاسع المؤلفة من ثلاثة كرادلة والتي عمدت ، بتأييد الجيش الفرنسي ، وبعد سحق جمهورية روما ، الى بعث النظام الرجعي في روما . كان الكرادلة يرتدون جبة حمراء . ــ ص ١٠٨

٦٣ ــ المقصود هنا الكونت شامبور (الذي سمى نفسه هنري الخامس) ، المدعي بعرش فرنسا من الفرع الاكبر والاقدم من سلالة بوربون . وكانت مدينة ايمس ، الى جانب مدينة فيسبادن في المانيا الغربية ، مقراً دائماً لشامبور . ــ ص ١٠٩

٦٤ ــ **الباندور** ــ سلاح خاص من وحدات المشاة غير النظاميين في الجيش النمساوي . ــ ص ١١٠

٦٥ ــ **فوطيفار** ــ حسب التوراة ، موظف مصري اشترى يوسف بن يعقوب . ــ ص ١١٠

٦٦ ــ بعد ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨ فر لويس فيليب من فرنسا وعاش في كليرمونت ، بضواحي لندن . ــ ص ١١٠

٦٧ ــ من قصيدة للشاعر الالماني غرفيغ . ــ ص ١١١

٦٨ ــ **القوزاق** ــ سلاح خاص من الخيالة في زمن روسيا القيصرية . اشترك الفيلق القوزاقي بقيادة الجنرال بلاتوف في تحطيم جيوش نابليون الاول . ــ ص ١٢١

٦٩ ــ الحاصل لا يتفق مع الارقام : ينبغي ان يكون الرقم ٥٧٨١٧٨٠٠٠ لا ٥٣٨٠٠٠٠٠ ؛ يبدو انه وقع خطأ طباعي

في الارقام . ولكن هذا لا يؤثر في الاستنتاج العام : ففي كل من الحالين ، يبلغ الدخل الصافي بكل فرد من السكان اقل من ٢٥ فرنكاً . — ص ١٢٤

٧٠ — **داموكليس** — حسب الاسطورة الاغريقية القديمة ، رجل من بطانة ديونيسيوس ، ملك سرقوسة . رغبة في اقناع داموكليس ، الذي كان يحسد ديونيسيوس ، بوهن وبطلان السعادة البشرية ، اجلس ديونيسيوس داموكليس على عرشه معلقاً بشعرة حصان سيفاً قاطعاً فوق رأسه . وهكذا اصبح تعبير «سيف داموكليس» مرادفاً للخطر الدائم القريب والرهيب . — ص ١٢٦

٧١ — في عام ١٨٥٠ ، قسمت الحكومة اراضي فرنسا الى خمس دوائر عسكرية كبيرة ، مما ادى الى تطويق باريس والمحافظات المتاخمة لها بالدوائر الاربع الاخرى التي عين في رئاستها اشد الرجعيين غلوا وتطرفاً . وقد نوهت الصحافة الجمهورية بالشبه بين سلطة هؤلاء الجنرالات الرجعيين غير المحدودة وبين سلطة الباشوات الاتراك الاستبدادية ، فسمت هذه الدوائر بالباشاويات . — ص ١٢٦

٧٢ — اطلقت الصحافة المعادية لبونابرت على لويس بونابرت اسم سولوك ، ديكتاتور هايتي ، الذي اشتهر بقساوته . وقد افاد لويس بونابرت في رسالته الى الجمعية التشريعية بتاريخ ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٤٩ انه اقال حكومة بارو وشكل وزارة جديدة . — ص ١٢٧

٧٣ — في رسالة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٩ ، دعا كارليه ، مدير بوليس باريس ، المعين حديثاً ، الى انشاء «عصبة اجتماعية ضد الاشتراكية» . — ص١٢٧

٧٤ — **اشجار الحرية** — غرست في شوارع باريس بعد انتصار ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨ . وكان غرس اشجار الحرية — عادة اشجار السنديان او الحور — قد اصبح تقليداً في فرنسا في عهد الثورة البرجوازية باواخر القرن الثامن عشر . — ص ١٣٢

٧٥ — **عمود تموز (يوليو)** الذي نصب في باريس عام ١٨٤٠ ، في ساحة الباستيل ، تخليداً لذكرى شهداء ثورة تموز (يوليو)

١٨٣٠ ، جرى تزيينه باكاليل من زهور «الايمورتيـــل» immortels («الخالدة») منذ ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨ . ــ ص ١٣٢

٧٦ ــ **ليلة برتلماوس** . مجزرة عامة للبروتستانتيين قام بها الكاثوليك في ليلة ٢٤ آب (اغسطس) ١٥٧٢ (ليلـــة عيد القديس برتلماوس) . ــ ص ١٣٥

٧٧ ــ **ايليون (طروادة)** ــ مدينة في آسيا الصغرى . تقول الاسطورة ان اليونانيين استولوا على طروادة بواسطة حصان خشبي اختبأ فيه المحاربون . ساق سكان طروادة الحصان الى المدينة؛ وفي الليل خرج المحاربون من بطن الحصان وفتحوا ابواب المدينة امام القوات اليونانية . وهكذا اصبح تعبير «حصان طروادة» تعبيراً سلبياً للاشارة الى اعمال المكر والخداع تحت قناع الطيبة وحسن النية ــ ص ١٣٦

٧٨ ــ **كوبلنز** . مدينة في المانيا الغربية . ابان الثورة البرجوازيـــة الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر ، كانت مركز المهاجرين المعادين للثورة . ــ ص ١٣٧

٧٩ ــ في عام ١٧٩٧ ، اصدرت الحكومة البريطانية قانوناً خاصاً بالقيود المصرفية يفرض سعراً الزامياً للبنكنوت ويرفض مبادلة البنكنوت بالذهب . لم تستأنف المبادلة الا في عام ١٨١٩ . ــ ص ١٤٠

٨٠ ــ **البورجراف** . بهذا الاسم اسمى ١٧ من نواب الاورليانيين والشرعيين اشتركوا في لجنة الجمعية التشريعية لوضع مشروع قانون انتخابي جديد ، وذلك لادعاءاتهم التي لا مبرر لها بالسلطة ولتطلعاتهم الرجعية . وقد أخذ هذا الاسم من مأساة تاريخية بالاسم نفسه للكاتب الفرنسي فكتور هوغو ــ ص ١٤٣

٨١ ــ «L'Assemblée Nationale» («الجمعية الوطنية») جريدة يوميـــة ذات اتجاه ملكي شرعـــــي ؛ صدرت في باريس من ١٨٤٨ الى ١٨٥٧ . ــ ص ١٤٦

٨٢ ــ «Le Constitutionnel» («الجريدة الدستوريـــــة») جريـــدة برجوازية يومية فرنسية صدرت في باريس مـــن ١٨١٥ الى

١٨٧٠ ؛ اعربت عن آراء البرجوازية المعادية للثورة . — ص ١٤٦

٨٣ — «**قبلة لاموريت**» — تلميح الى الواقعة الشهيرة ابان الثورة البرجوازية الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر . فقد اقترح النائب في الجمعية التشريعية لاموريت وضع حد لجميع النزاعات والخلافات الحزبية بقبلة اخوية . وعملا بدعوته ، اندفع ممثلو الاحزاب المتعادية يعانقون بعضهم بعضاً ، ولكن هذه «القبلة الاخوية» المنافقة لفها النسيان في اليوم التالي ، كما كان ينبغي توقع ذلك . — ص ١٤٧

٨٤ — المقصود هنا مجلس الوزراء الذي عينه الشرعيون تحوطاً لحالة استلام الكونت شامبور لزمام الحكم . — ص ١٥٠

٨٥ — المقصود هنا ما يسمى «ببيان فيسبادن» ، وهو تعميم وضعه الشرعيون في فيسبادن وحددوا فيه سياستهم في حال استلامهم لزمام السلطة . استثار هذا البيان مناظرة في الصحافة بسبب احتجاج عدد من الملكيين . — ص ١٥٠

٨٦ — **جمعية العاشر من كانون الاول (ديسمبر)** (اسميت هكذا على شرف انتخاب حامي الجمعية ، لويس بونابرت ، رئيساً للجمهورية الفرنسية في ١٠ كانون الاول ١٨٤٨) — جمعية بونابرتية سرية انشئت عام ١٨٤٩ ، وكانت تتألف في الاغلب من عناصر متفسخة طبقياً ومن ممثلي الطغمة العسكرية ومن المغامرين السياسيين ، الخ . . — ص ١٥٢

٨٧ — حسب الاسطورة ، عقدة خارقة التعقيد كان غورديوس ، ملك فريجيا ، قد شد بها النير الى عريش العربة . وقد قطع الاسكندر المقدوني العقدة بسيفه عوضاً عن فكها . ومجازاً تعني عقدة غورديوس (العقدة الغوردية) تشابك وتعقد ظروف واوضاع مختلفة . — ص ١٥٣

دليل اهم الاسماء

افلاطون (حوالي ٤٢٧ـ حوالي ٣٤٧ ق . م .) ـ فيلسوف مثالي يوناني قديم . ايديولوجي الارستقراطيين مالكي العبيد . ـ ص ٦٩

البر ـ راجع : **مارتن الكسندر** .

الاسكندر المقدوني (٣٥٦ـ٣٢٣ ق . م .) ـ قائد عسكري ورجل دولة شهير في العالم القديم . ـ ص ١٥٥

اودينو (Oudinot) **نقولا شارل فكتور** (١٧٩١ـ١٨٦٣) ـ جنرال فرنسي . اورلياني . في ١٨٤٩ ، آمر القوات المرسلة ضد جمهورية روما . ـ ص ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ٩٩

اورليان ، دوق ـ راجع **لويس فيليب** .

اورليان ـ اسرة ملكية فرنسية (١٨٣٠ـ١٨٤٨) . ـ ص ١٠٢ ، ١٢٥

اورليان ، **هيلين** . ماكلنبورغ اصلاً ، دوقة (١٨١٤ـ١٨٥٨) ـ ارملة فرديناند ، الابن الاكبر للويس فيليب . ـ ص ١١٤

باراغه ديليه (Baraguay d'Hilliers) **اشيل** (١٧٩٥ـ١٨٧٨) ـ جنرال فرنسي ، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية (١٨٤٨ـ١٨٥١) ، بونابرتي . ـ ص ١١١

باربيس (Barbès) **ارمان** (١٨٠٩ـ١٨٧٠) ـ ثوري فرنسي ،

ديموقراطي برجوازي صغير . احد قادة الجمعيات الثورية السرية . ـ ص ٨٣ ، ١٣٥

باروش (Baroche) **بيار جول** (١٨٠٢ـ١٨٧٠) ـ سياسي فرنسي . اثناء ملكية تموز (يوليو) ، كان ينتسب الى المعارضة الملكية الليبيرالية المعتدلة ؛ فيما بعد ، صار بونابرتياً ـ ص ١٣٤ ، ١٣٥

بارو (Barrot) **اوديلون** (١٧٩١ـ١٨٧٣) ـ زعيم المعارضة الاسرية الملكية الليبيرالية في عهد لويس فيليب ؛ ترأس اول وزارة في زمن رئاسة لويس بونابرت . ـ ص ٢٥ ، ٣٦ ، ٦٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٣

باريس ، كونت ـ راجع **لويس فيليب ألبر** .

باستيا (Bastiat) **فريدريك** (١٨٠١ـ١٨٥٠) ـ اقتصادي مبتذل فرنسي . ـ ص ٣١

باستيد (Bastide) **جول** (١٨٠٠ـ١٨٧٩) ـ سياسي وكاتب اجتماعي فرنسي . احد محرري « National » ، وزير الخارجية (١٨٤٨) . ـ ص ٦٧

باسّي (Passy) **هيبوليت فيليبير** (١٧٩٣ـ١٨٨٠) ـ وزير المالية (١٨٤٨ـ١٨٤٩) . ـ ص ١١٨

بانيير (Pagnerre) **لوران ـ انطوان** (١٨٠٥ـ١٨٥٤) ـ ناشر فرنسي . نائب في الجمعية التأسيسية (١٨٤٨ـ١٨٤٩) . جمهوري برجوازي . ـ ص ٨٦

برايت (Bright) **جون** (١٨١١ـ١٨٨٩) ـ ليبيرالي انجليزي . نصير حرية التجارة . ترأس مع كوبدن عصبة مكافحة قوانين الحبوب . ـ ص ١١٧

برودون (Proudhon) **بيار جوزف** (١٨٠٩ـ١٨٦٥) ـ كاتب اجتماعي فرنسي . اقتصادي . ايديولوجي البرجوازية الصغيرة . احد مؤسسي الفوضوية . ـ ص ١٤٠

بريا (Bréa) **جان باتيست فيدل** (١٧٩٠-١٨٤٨) ـ جنرال فرنسي رجعي ؛ قتل اثناء انتفاضة بروليتاريا باريس في حزيران (يونيو) ١٨٤٨ . ـ ص ٩٧

بلان (Blanc) **لويس** (١٨١١-١٨٨٢) ـ اشتراكي برجوازي صغير فرنسي . ـ ص ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٩-٥٢ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٩٤ ، ١٠٤ ، ١٣٣

بلانكي (Blanqui) **لويس اوغست** (١٨٠٥-١٨٨١) ـ ثوري فرنسي . شيوعي-طوبوي . ـ ص ٥١ ، ٥٢ ، ٨٣ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥

بواغلبير (Boisguillebert) **بيار** (١٦٤٦-١٧١٤) ـ اقتصادي فرنسي . ـ ص ١٢١

بوجو دي لا بيكونري (Bugeaud de la Piconnerie) **توما روبير** (١٧٨٤-١٨٤٩) ـ ماريشال فرنسي . عضو مجلس النواب في زمن ملكية تموز (يوليو) ، نائب في الجمعية التشريعية ـ ص ٧٦

بوغوسلافسكي (Boguslawski) **ألبرت** (١٨٣٤-١٩٠٥) ـ جنرال بروسي وكاتب عسكري . في التسعينيات ، عاون في الصحافة الملكية النزعة . ـ ص ٢٦

بومارشيه (Beaumarchais) **بيار اوغوستان** (١٧٣٢-١٧٩٩) ـ كاتب هجاء فرنسي . ـ ص ٨٣

بونابرت (Bonaparte) ـ راجع **نابليون الثالث** .

بونابرت (Bonaparte) **جيروم** (١٧٨٤-١٨٦٠) ـ الاخ الاصغر لنابليون الاول ، ملك وستفاليا (١٨٠٧-١٨١٣) . ـ ص ١١٢

بونابرت (Bonaparte) **نابليون جوزف شارل بول** (١٨٢٢-١٨٩٧) ـ ابن جيروم بونابرت ، ابن عم نابليون الثالث . في عهد الجمهورية الثانية ، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية . ـ ص ١١٢

بوربون (Bourbon) – سلالة ملكية فرنسية حكمت فرنسا من اواخر القرن السادس عشر حتى عام ١٧٩٢ وفي عهد العودة (١٨١٤–١٨٣٠) . – ص ٨٨ ، ٨٩

بيبل (Bebel) **اوغست** (١٨٤٠–١٩١٣) – واحد من مؤسسي الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني ومن ابرز قادته . – ص ١٦

بيريه (Berryer) **بيار انطوان** (١٧٩٠–١٨٦٨) – محام وسياسي فرنسي مشهور . شرعي . – ص ١١٢ ، ١١٣

بيسمارك (Bismarck) **اوتو ادوارد** (١٨١٥–١٨٩٨) – رجل دولة بروسي . وحد المانيا بطريق الحروب . مستشار الامبراطورية الالمانية . – ص ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٧

بيوس التاسع (١٧٩٢–١٨٧٨) – بابا روما (١٨٤٦–١٨٧٨) . – ص ٨٧ ، ٨٨

تريلا (Trélat) **أوليس** (١٧٩٥–١٨٧٩) – سياسي فرنسي . نائب رئيس الجمعية التاسيسية (١٨٤٨–١٨٤٩) . وزير الاشغال العامة . – ص ٥ ، ٥٤

تست (Teste) **جان باتيست** (١٧٨٠–١٨٥٢) – محام وسياسي فرنسي ليبيرالي . وزير العدلية في عهد لويس فيليب . – ص ١١٨ ، ١١٩

توسان لوفرتور (Louverture dit Toussaint) **فرنسوا دومينيك** (١٧٤٣–١٨٠٣) – زعيم حركة الزنوج الثورية في هايتي في زمن الثورة الفرنسية باواخر القرن الثامن عشر . – ص ٧٦

تيير (Thiers) **ادولف** (١٧٩٧–١٨٧٧) – مؤرخ وسياسي برجوازي فرنسي . اورليانى في زمن الجمهورية الثانية ؛ جلاد كومونة باريس . – ص ١١ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٤٤

جيراردان (Girardin) **اميل** (١٨٠٦–١٨٨١) – كاتب اجتماعي فرنسي . محرر في عدد من الجرائد الكبرى . جمهوري برجوازي . فيما بعد ، بونابرتي . – ص ١٤٥

دوبان (Dupin) **اندره ماري** (١٧٨٣–١٨٦٥) – محام فرنسي . اورليانى . بعد ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨ ، رئيس الجمعية التشريعية . – ص ١٤٥

دوبول (d'Hautpoul) **ألفونس هنري** (١٧٨٩–١٨٦٥) – جنرال فرنسي . وزير الحربية في زمن رئاسة لويس بونابرت – ص ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧١

دوبون دى لور (Dupont de l'Eure) **جاك شارل** (١٧٦٧–١٨٥٥) اورليانى ، وزير في عهد لويس فيليب والجمهورية الثانية . – ورئيس الحكومة الموقتة . – ص ٣٦

دوفور (Dufaure) **ارمان جول** (١٧٩٨–١٨٨١) – محام فرنسي . اورليانى ، وزير في عهد لويس فيليب والجمهورية الثانية . – ص ٦٩ ، ٧٣ ، ١١٨

دوكلير (Duclerc) **اوجين** (١٨١٢–١٨٨٨) – صحفي وسياسي فرنسي . عضو هيئة تحرير جريدة «National» (١٨٤٠–١٨٤٦) . وزير المالية من ايار (مايو) الى حزيران (يونيو) ١٨٤٨ . – ص ٨٦

ديفلوت (De Flotte) **بول** (١٨١٧–١٨٦٠) – تابع فوريه . اشترك في حركة ١٥ ايار (مايو) وانتفاضة حزيران (يونيو) ١٨٤٨ في باريس . نائب في الجمعية التشريعية (١٨٥١) . – ص ١٣٣ ، ١٣٤

ديموستين (حوالي ٣٨٤–٣٢٢ ق . م .) – خطيب في اليونان القديمة . – ص ١١٢

ديوقليسيانوس كايوس افريليوس فاليريوس (حوالي ٢٤٥ – حوالي ٣١٣ ميلادي) – امبراطور روماني (٢٨٤–٣٠٥) . – ص ٢٧

راتو (Rateau) **جان بيار** (١٨٠٠–١٨٨٧) – محام فرنسي . نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية (١٨٤٨–١٨٥١) . بونابرتي . – ص ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥

راسباي (Raspail) **فرنسوا فنسان** (١٧٩٤–١٨٧٨) – عالم طبيعيات

فرنسي . كاتب اجتماعي . اشتراكي . اشترك في ثورة ١٨٣٠ وثورة ١٨٤٨ . ـ ص ٣٧ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٣

روبسبيير (Robespierre) **مكسيميليان** (١٧٥٨-١٧٩٤) ـ قائد بارز في الثورة البرجوازية الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر . رئيس الحكومة الثورية (١٧٩٣-١٧٩٤) . ـ ص ٨٦

روتشيلد ـ سلالة من اصحاب المصارف ، تملك مصارف في كثير من بلدان اوروبا . ـ ص ٣٤

روتشيلد (Rothschild) **جيمس** (١٧٩٢-١٨٦٨) ـ رئيس الفرع الباريسي من سلالة روتشيلد المصرفية . ـ ص ٣٣

روسلر (Rössler) **قسطنطين** (١٨٢٠-١٨٩٦) ـ كاتب اجتماعي بروسي . نصير سياسة بيسمارك . ـ ص ٢٦ .

سو (Sue) **اوجين** (١٨٠٤-١٨٥٧) ـ كاتب فرنسي . مؤلف روايات عديدة اجتماعية المواضيع . ـ ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥

سولوك (Soulouque) (١٧٨٢-١٨٦٧) ـ رئيس جمهورية هايتي الزنجية . في ١٨٤٩ نادى بنفسه امبراطوراً باسم فوستان الاول . ـ ص٧٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢

سيباستياني (Sébastiani) **هوراس فرنسوا باستيان** ـ (١٧٧٢-١٨٥١) ماريشال وديبلوماسي فرنسي . وزير الخارجية في عهد ملكية تموز (يوليو) . ـ ص ٥٧

سيغور داغيسو (Ségur d'Aguesseau) **ريمون بول** (١٨٠٣-١٨٨٩) ـ سياسي فرنسي . ممثل حزب النظام . ـ ص ١٣٤

كارل ألبرت (١٧٩٨-١٨٤٩) ـ ملك البيامونت (١٨٣١-١٨٤٩) . ـ ص ٨٩

كارل العاشر (١٧٥٧-١٨٣٦) ـ ملك فرنسا (١٨٢٤-١٨٣٠) . ـ ص ١٤٩

شامبور (Chambord) **هنري شارل ، كونت** (١٨٢٠-١٨٨٣) - آخر ممثل لسلالة بوربون . حفيد الملك كارل العاشر . المدعي الشرعي بالعرش الفرنسي تحت اسم هنري الخامس . - ص ١٣٤ ، ١٥٠

شانغارنيه (Changarnier) **نقولا ان تيودول** (١٧٩٣-١٨٧٧) جنرال فرنسي . اورلياني . اشترك في قمع انتفاضة حزيران (يونيو) ١٨٤٨ في باريس . - ص ٧٦ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٤

غراكوس ، الاخوان **طيباريوس** (١٦٣-١٣٣ ق . م .) **وكايوس** (١٥٣-١٢١ ق . م .) - زعيما الحركة الثورية الزراعية التي عبرت عن مصالح الفلاحين الصغار في روما القديمة . - ص ٢٦

غراندن (Grandin) **فكتور** (١٧٩٧-١٨٤٩) - صناعي وسياسي فرنسي في عهد لويس فيليب . محافظ . - ص ٣٠

غرانيه دى كاسانياك (Granier de Cassagnac) **برنار ادولف** (١٨٠٦-١٨٨٠) . صحفي فرنسي . قبل ثورة ١٨٤٨ اورلياني . فيما بعد ، بونابرتي نشيط . نائب في الجمعية التشريعية . - ص ١٤٦

غليوم الاول (١٧٩٧-١٨٨٨) - ملك بروسيا (١٨٦١-١٨٨٨) وامبراطور المانيا (١٨٧١-١٨٨٨) . - ص ١٢

غودشو (Goudchaux) **ميشال** (١٧٩٧-١٨٦٢) - مصرفي فرنسي . وزير المالية (١٨٤٨) . - ص ٦٣

غيزو (Guizot) **فرنسوا** (١٧٨٧-١٨٧٤) - مؤرخ ورجل دولة برجوازي فرنسي . ملكي . من ١٨٤٠ الى ١٨٤٨ ، اشرف عملياً على سياسة فرنسا الخارجية والداخلية . - ص ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ١٠٧ ، ١١٣

غينار (Guinard) **اوغست جوزف** (١٧٩٩-١٨٧٤) - ديموقراطي برجوازي صغير فرنسي . - ص ١٣٥

فالو (Falloux) **ألفرد** (١٨١١–١٨٨٦) – كاتب وسياسي فرنسي . شرعي ونصير الاكليريكية . المبادر الى حل المشاغل الوطنية (١٨٤٨) . ملهم قمع ثورة حزيران (يونيو) بالحديد والنار . – ص ٧٦ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١١٣

فريدريك الثاني (الملقب بالكبير) (١٧١٢–١٧٨٦) – ملك بروسيا (١٧٤٠–١٧٨٦) . – ص ٢١

فلوكون (Flocon) **فردينان** (١٨٠٠–١٨٦٦) – كاتب اجتماعي وقائد سياسي برجوازي صغير فرنسي . – ص ٣٦

فوبان (Vauban) **سيباستيان** (١٦٣٣–١٧٠٧) – ماريشال فرنسي . مهندس عسكري وكاتب اجتماعي . – ص ١٢١

فولتير (Voltaire) **فرنسوا ماري** (اروى) (١٦٩٤–١٧٧٨) – كاتب وفيلسوف فرنسي شهير . – ص ١١٣

فوشه (Faucher) **لبون** (١٨٠٣–١٨٥٤) – كاتب اجتماعي فرنسي . جمهوري معتدل . وزير الداخلية في زمن رئاسة لويس بونابرت . – ص ٣٠ ، ٧٦، ٨٢ ، ٨٥

فوشيه (Fouché) **جوزف** (١٧٥٩–١٨٢٠) – رئيس البوليس في عهد نابليون الاول . تميز باقصى اللامبدئية . – ص ١٢٧

فوكيه – تنفيل (Fouquier-Tinville) **انطوان كانتان** (١٧٤٦–١٧٩٥) – شخصية بارزة في زمن الثورة البرجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر ؛ مدعي المحكمة الثورية الاجتماعي في عام ١٧٩٣ . – ص ١٣٥ .

فولد (Fould) **اشيل** (١٨٠٠–١٨٦٧) – مصرفي فرنسي . اورليانى . فيما بعد ، بونابرتي . نائب في الجمعية التاسيسية (١٨٤٨–١٨٤٩) . اشترك في انقلاب الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ . – ص ٤٧ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٩

فيدال (Vidal) **فرنسوا** (١٨١٤–١٨٧٢) – اقتصادي برجوازي صغير

فرنسي . اشتراكي . نصير لويس بلان . ـ ص ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤٢

فيفيان (Vivien) **الكسندر فرنسوا** (١٧٩٩ـ١٨٥٤) ـ محام وسياسي فرنسي . وزير العدلية في عهد لويس فيليب . وزير الاشغال العامة في حكومة كافينياك . ـ ص ٦٩

قسطنطين الاول (الكبير) **كايوس فلافيوس فاليريوس** (حوالي ٢٧٤ـ ٣٣٧ ق . م .) امبراطور روماني (٣٠٦ـ٣٣٧) . ـ ص ٢٨

قيصر (كايوس يوليوس قيصر) (حوالي ١٠٠ـ٤٤ ق . م .) ـ قائد عسكري ورجل دولة روماني شهير . ـ ص ١١١

كابفيغ (Capefigue) **جان باتيست** (١٨٠٢ـ١٨٧٢) ـ كاتب اجتماعي ومؤرخ فرنسي ملكي النزعة . ـ ص ١٤٦

كابه (Cabet) **ايتيان** (١٧٨٨ـ١٨٥٦) ـ شيوعي طوبوي فرنسي . مؤلف كتاب «اسفار الى ايكاريا» . ـ ص ٥١ ، ٥٢

كاتو (مارك بورتسيوس كاتو الاكبر) (٢٣٤ـ١٤٩ ق . م .) ـ سياسي روماني كان يختم كل من خطبه في مجلس الشيوخ بالجملة التالية : «ولكني اعتقد انه يجب تدمير قرطاجا» . والمقصود بكلمة «قرطاجا» ، العائق او العدو الذي تستحيل الحياة العادية بدون القضاء عليه . ـ ص ٦٦

كافينياك (Cavaignac) **لويس اوجين** (١٨٠٢ـ١٨٥٧) ـ جنرال فرنسي . حصل من الجمعية التاسيسية على صلاحيات ديكتاتورية ، فقمع بقساوة انتفاضة بروليتاريا باريس في حزيران (يونيو) ١٨٤٨ . ـ ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٦

كانط (Kant) **عمانوئيل** (١٧٢٤ـ١٨٠٤) ـ فيلسوف الماني بارز . مؤسس المثالية الالمانية . ـ ص ١١٣

كارليه (Carlier) **بيار** (١٧٩٩ـ١٨٥٨) ـ مدير بوليس باريس في زمن رئاسة لويس بونابرت . ـ ص ١٢٦ ، ١٢٧

كارنو (Carnot) **لازار ايبوليت** (١٨٠١ـ١٨٨٨) ـ سياسي فرنسي . وزير المعارف في عهد الحكومة الموقتة (١٨٤٨) . نائب الجمعية التشريعية . معارض حازم لانقلاب الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ .ـ ص ١٣٣ ، ١٣٥

كريميو (Crémieux) **أدولف** (١٧٩٦ـ١٨٨٠) محام وسياسي ليبيرالي فرنسي .ـ ص ٣٦ ، ٨٨

كريتون (Creton) **نقولا** (١٧٩٨ـ١٨٦٤) ـ محام فرنسي . نائب في الجمعية التاسيسية والجمعية التشريعية (١٨٤٨ـ١٨٥١) . اورليانى .ـ ص ١١٩

كوبدن (Cobden) **ريتشارد** (١٨٠٤ـ١٨٦٥) ـ اقتصادي برجوازي انجليزي . ليبيرالي . نصير حرية التجارة . مؤسس عصبة مكافحة قوانين الحبوب .ـ ص ١١٧ .

كوبيير (Cubières) **اميديه لويس** (١٧٨٦ـ١٨٥٣) ـ جنرال فرنسي . اشترك في حروب نابليون . وزير الحربية (١٨٣٩ـ١٨٤٠) .ـ ص ١١٧

كوسيديير (Caussidière) **مارك** (١٨٠٨ـ١٨٦١) ـ اشتراكي برجوازي صغير فرنسي . اشترك في انتفاضة ليون (١٨٣٤) . مدير بوليس باريس في زمن الحكومة الموقتة .ـ ص ٤٣ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٩٤

كوللر (Köller) **ارنست ماتياس** (١٨٤١ـ١٩٢٨) ـ سياسي محافظ بروسي . وزير الداخلية (١٨٩٤ـ١٨٩٥) .ـ ص ٢٧

لاروشجاكلين (La Rochejaquelein) **هنري اوغست جورج** (١٨٠٥ـ ١٨٦٧) ـ ملكي شرعي فرنسي . نائب في الجمعية التاسيسية والجمعية التشريعية (١٨٤٨ـ١٨٥١) . عضو مجلس الشيوخ في عهد نابليون الثالث ـ ص ٣٨

لاسال (Lassalle) **فرديناند** (١٨٢٥ـ١٨٦٤) ـ اشتراكي برجوازي صغير الماني . كاتب اجتماعي . مؤسس اتحاد العمال الالمان العام ـ ص ١٦

لافيت (Laffite) **جاك** (١٧٦٧ـ١٨٤٤) ـ مصرفي فرنسي ـ ص ٣٠

لاكروس (Lacrosse) **برتران تيوبالـــد جوزف** (١٧٩٦ـ١٨٦٥) ـ سياسي فرنسي . وزير الاشغال العامة في عهد رئاسة لويس بونابرت ـ ص ١٠٢

لامارتين (Lamartine) **ألفونس** (١٧٩٠ـ١٨٦٩) ـ شاعر فرنســي . برجوازي ليبيرالي . في ١٨٤٨ ، ترأس عملياً الحكومة الموقتة وخان مصالح العناصر الديمقراطية ـ ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٥١ ، ٥٦

لاهيت (La Hitte) **جان ارنست** (١٧٨٩ـ١٨٧٨) ـ جنرال فرنســي . بونابرتي . وزير الخارجية (١٨٤٩ـ١٨٥١) ـ ص ١٣٤

لرمينيه (Lerminier) **جان لويس اوجين** (١٨٠٣ـ١٨٥٧) ـ كاتــب اجتماعي فرنسي . استاذ الحق المقارن في Collège de France («كوليج دي فرانس») . ـ ص ٨٤

لويس التاسع او **«القديس لويس»** (١٢١٥ـ١٢٧٠) ـ ملك فرنســا (١٢٢٦ـ١٢٧٠) . ـ ص ١١٢

لويس فيليب (١٧٧٣ـ١٨٥٠) ـ ملك فرنسا (١٨٣٠ـ١٨٤٨) . ـ ص ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠

لويس فيليب ألبر ، كونت باريس (١٨٣٨ـ١٨٩٤) ـ حفيــد الملك لويس فيليب المدعي الاورلياني بالعرش بعد تنازل لويس فيليب في ١٨٤٨ . ـ ص ١٤٥

لويس الرابــع عشر (١٦٣٨ـ١٧١٥) ـ ملك فرنســا (١٦٤٣ـ ١٧١٥) . ـ ص ١١٧

ليدرو-رولان (Ledru-Rollin) **الكسنــدر اوغست** (١٨٠٧ـ١٨٧٤) جمهوري برجوازي فرنسي . احد زعماء الديموقراطية البرجوازية الصغيرة . ـ ص ٣٦ ، ٤٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٨٦ـ٨٩ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٩ ، ١٣٥ ، ١٤٣

ليكلير (Leclerc) **الكسندر** ـ تاجر باريسي . نصير حزب النظام . اشترك بنشاط في قمع انتفاضة عمال باريس في حزيران (يونيـــو) ١٨٤٨ . ـ ص ١٤٢

ليموان (Lemoinne) **جون اميل** (١٨١٤ـ١٨٩٢) ـ مراسل انجليزي لجريدة «Journal des Débats» . ـ ص ١٤٦

ماتيو دي لا دروم (Matieu de la Drôme) **فيليب انطوان** (١٨٠٨ـ ١٨٦٥) نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعيـــة (١٨٤٨ـ١٨٥١) . ديموقراطي برجوازي صغير . ـ ص ٨٤

ماراست (Marrast) **ارمان** (١٨٠١ـ١٨٥٢) ـ كاتب اجتماعي برجوازي فرنسي . احد زعماء الجمهوريين اليمينيين . عضو الحكومة الموقتة (١٨٤٨) . ـ ص ٥١ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ٩٦

مارتان (Martin) **الكسندر** (ألبر) (١٨١٥ـ١٨٩٥) ـ عامل فرنسي . اشتراكي ، عضو الحكومة الموقتة (١٨٤٨) . ـ ص ٣٦ ، ٣٩ ، ٥٤

مارش (Marche) ـ عامل فرنسي . باسم الشعب ، طالب في ١٨٤٨ الحكومة الموقتة باعلان الحق في العمل . ـ ص ٣٨

ماركس كارل (١٨١٨ـ١٨٨٣) . ـ ص ٣ـ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥

ماري (Marie) **الكسندر** (١٧٩٥ـ١٨٧٠) ـ وزير الاشغال العامـــة للحكومة الموقتة الفرنسية عام ١٨٤٨ . منظم ما يسمى بالمشاغل الوطنية . ـ ص ٤٩

ماك ـ ماهـــون (Mac Mahon) **ماري ادم باتريس موريس** (١٨٠٨ـ ١٨٩٣) ـ ماريشال فرنسي . آمر قوات الفرساليين في عام ١٨٧١ ضد الكومونة . رئيس الجمهورية (١٨٧٣ـ١٨٧٩) . ـ ص ١٣

موله (Molé) **لويس ماتيو** (١٧٨١ـ١٨٥٥) ـ سياسي فرنســـي . اورليائي . نائب الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعيـــة (١٨٤٨ـ١٨٥١) . ـ ص ١٠٧ ، ١٠٨

مونتالامبير (Montalambert) **شارل** (١٨١٠–١٨٧٠) – كاتب وسياسي فرنسي . زعيم الحزب الكاثوليكي . – ص ١٢٠ ، ١٤٤

مونك (Monk) **جورج** (١٦٠٨–١٦٦٩) – جنرال وسياسي انجليزي . شارك في اعادة سلالة ستيوارت . – ص ٨٤

ميسنر (Meißner) **اوتو كارل** (١٨١٩–١٩٠٢) – ناشر من هامبورغ . اصدر جملة من مؤلفات ماركس وانجلس . – ص ٥

نابليون الاول (١٧٦٩–١٨٢١) – امبراطور فرنسا (١٨٠٤–١٨١٤ و١٨١٥) . – ص ٣٢ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٥٢ ، ١٥٤

نابليون الثالث (لويس بونابرت) (١٨٠٨–١٨٧٣) – ابن اخي نابليون الاول . امبراطور فرنسا (١٨٥٢–١٨٧٠) . – ص ٥ ، ١١ ، ١٢ ، ٦٥ ، ٧٤–٨١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣–٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٩–١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٧–١٥٥

ناي (Ney) **ادغار** (١٨١٢–١٨٨٢) – ضابط فرنسي . ياور الرئيس لويس بونابرت . – ص ١١١

نيقولاي الثاني (١٨٦٨–١٩١٨) – امبراطور روسيا (١٨٩٤–١٩١٧) – ص ٢١

نيماير (Neumayer) **مكسيميليان جورج جوزف** (١٧٨٩–١٨٦٦) – جنرال فرنسي . – ص ١٥٤

هايناو (Haynau) **يوليوس يعقوب** (١٧٨٦–١٨٥٣) – فلدمارشال نمساوي ، قمع الحركة الثورية (١٨٤٨–١٨٤٩) في ايطاليا والمجر بقساوة . – ص ١٠٩

هلفيسيوس (Helvétius) **كلود ادريان** (١٧١٥–١٧٧١) – فيلسوف مادي فرنسي بارز . منور . – ص ٩٧

هنري الخامس – راجع **شامبور** .

هوسّه (Haussez) **شارل** (١٧٧٨–١٨٥٤) – وزير البحرية (١٨٢٩) في وزارة بولينياك في عهد الملك شارل العاشر . – ص ١٣٤

هوغو (Hugo) **فكتور** (١٨٠٢–١٨٨٥) – شاعر وكاتب فرنسي كبير . في عهد الجمهورية الثانية ، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية . – ص ١١٤ ، ١٤٦

مقدمة انجلس لطبعة عام ١٨٩٥ . . . . . ٣
النضال الطبقي في فرنسا من ١٨٤٨ الى ١٨٥٠ . . . ٢٩
١ . هزيمة حزيران ١٨٤٨ . . . . . ٣٠
٢ . ١٣ حزيران ١٨٤٩ . . . . . ٥٩
٣ . عواقب ١٣ حزيران ١٨٤٩ . . . . . ٩٧
٤ . الغاء الحق الانتخابي العام في ١٨٥٠ . . . ١٣٨
ملاحظـــات ١٥٦
دليل اهم الاسمـــاء ١٦٩

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمـــة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عـــن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ١٧
موسكو – الاتحاد السوفييتي

К. Маркс

КЛАССОВАЯ БОРЬБА ВО ФРАНЦИИ

с 1848 по 1850 г.

на арабском языке